



نموذج محاسبي للإفصاح الإختياري عن تقارير الاستدامة  
في ترشيح قرار الاستثمار  
(دراسة تطبيقية)

رسالة مقدمة من

آفاق دنون إبراهيم

كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

تحت إشراف

أ.د. كمال عبد السلام علي حسن أ.م.د. عصام عبد المنعم إسماعيل

أستاذ المحاسبة المساعد

أستاذ المحاسبة الخاصة

كلية التجارة - جامعة المنصورة

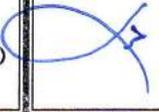
كلية التجارة - جامعة المنصورة

لجنة الإشراف

الباحثة : آفاق ذنون إبراهيم على

موضوع الرسالة :

نموذج محاسبي للإفصاح الإختياري عن تقارير الإستدامة فى ترشيد قرار الإستثمار  
دراسة تطبيقية

الاسم	الوظيفة	التوقيع	الصفة
أ.د/ كمال عبدالسلام على حسن	أستاذ للحاسبة - كلية التجارة - جامعة المنصورة		(مشرفاً رئيسياً)
د. / عصام عبد المنعم احمد إسماعيل	أستاذ للحاسبة المساعد - كلية التجارة - جامعة المنصورة		(مشرفاً مشاركاً)

عميد الكلية  
أ.د/ محمد محمود عطوة يوسف  
٢٠١٦/١٩/٢٥



٢٠١٦

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

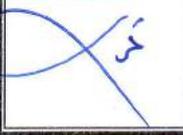
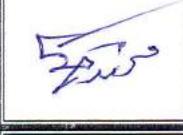


لجنة المناقشة والحكم

الباحثة : آفاق ذنون إبراهيم على

موضوع الرسالة :

نموذج محاسبي للإفصاح الإختياري عن تقارير الإستدامة فى ترشيد قرار الإستثمار  
دراسة تطبيقية

الاسم	الوظيفة	التوقيع	الصفة
أ.د/ كمال عبدالسلام على حسن	أستاذ الحاسبة - كلية التجارة - جامعة المنصورة		(مشرفاً ورئيساً)
د. / عصام عبد المنعم احمد إسماعيل	أستاذ الحاسبة المساعد - كلية التجارة - جامعة المنصورة		(مشرفاً وعضواً)
د. / محمد إبراهيم محمد محفوظ	أستاذ الحاسبة المساعد بمعهد الدلتا بالمنصورة		(عضواً)
د. / عمرو نزيه محمود عزت	أستاذ الحاسبة المساعد - كلية التجارة - جامعة المنصورة		(عضواً)

عميد الكلية  
أ.د/ محمد محمود عطوه يوسف  
٢٠١٦/٩/١٧



وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث



**إقرار الباحثة**  
**بحدثة موضوع رسالة علمية وعدم تناوله أو نشره سابقاً**

**اسم الباحثة : آفاق ذنون إبراهيم على .**

**عنوان الرسالة :**

**نموذج محاسبى للإفصاح الإختياري عن تقارير الإستدامة فى ترشيد قرار الإستثمار  
دراسة تطبيقية**

**الدرجة العلمية: الماجستير .**

**القسم العلمي: المحاسبة .**

فى ضوء قرار مجلس الجامعة بجلسته بتاريخ ٢٠١٤/١/٢١ على تعديل شكل ومواصفات الرسالة العلمية،

**أقرأنا الباحثة / آفاق ذنون إبراهيم على ، بحدثة الموضوع وعدم تناوله أو نشره سابقاً وذلك  
على مسئوليتي الشخصية ...**

**التوقيع**

آفاق ذنون إبراهيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا  
وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾

صدق الله العظيم

سورة الفرقان

الآية (٦٧)

## الإهداء

إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة  
إلى من حصد الأشواق عن دربي ليمهد لي طريق العلم  
إلى من تحمل عناء السفر ووحشة الغربة في سبيل أن أتم دراستي

### والدي الحبيب

إلى من رحل إلى جنات الخلد بشرف الشهادة  
إلى من كان عطر ورد لكل من يعرفه  
إلى الغائب الحاضر في قلوبنا دوماً

### الشهيد الحاج حماد محسن شلال

إلى من علمتنا الحب والحنان  
إلى رمز الحب وبلسم الشفاء  
إلى القلب الناصع بالبياض

### والدتي الحبيبة

إلى ينايع الصدق الصافي  
إلى من كنّ في حياتي كأم لي  
إلى من لا يتوقف لسانهن بالدعاء لي  
محبةً ووفاءً لهن

### خالاتي

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتد  
إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها  
إلى القلوب الطاهرة الرقيقة رياحين حياتي

### أخوتي

إلى  
هذا الذي تفدى النفوس لأجله  
شغفاً بجنّات النّهي ان تحشرا  
أعراق يامن حين أهمسُ باسمه  
حرفاً يكادُ الحرفُ أن يتنورا

### وطني

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا إذ هدانا الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وأصحابه أجمعين .

انطلاقاً من قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)، لا يسعني في هذا المجال إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى أستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور / كمال عبد السلام علي حسن - أستاذ المحاسبة الخاصة بكلية التجارة - جامعة المنصورة، لتفضل سيادته بقبول الإشراف على هذه الرسالة، ومنحه لي الكثير من وقته وجهده وعلمه وخبرته، والذي كان لإرشاداته المثمرة وآرائه القيّمة أعظم الأثر في إتمام هذا البحث، فليسيادته مني جزيل الشكر وعظيم التقدير، وجزاه الله عنّي خير الجزاء.

وتتزاحم العبارات لتتظم عقد الشكر لأستاذي الفاضل الدكتور عصام عبدالمنعم أحمد إسماعيل - أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة - جامعة المنصورة، لتفضل سيادته بقبول الإشتراك في الإشراف على هذه الرسالة، وللرعاية الصادقة والتوجيهات السديدة التي لم يبخل عليّ بها، وبثه لروح الإصرار والعزيمة لإخراج هذا العمل المتواضع. فليسيادته مني جزيل الشكر وعظيم التقدير، وجزاه الله عنّي خير الجزاء.

ويشرفني أن أتقدم بعظيم الشكر والإمتنان إلى الدكتور محمد ابراهيم محمد محفوظ - أستاذ المحاسبة المساعد بمعهد الدلتا للحاسبات - المنصورة، لتفضل سيادته بقبول الإشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، وهو ما يعد إثراءً للرسالة وتشريفاً للباحثة. فليسيادته مني جزيل الشكر، وجزاه الله عنّي خير الجزاء.

كما يسعدني ويشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور عمرو نزيه محمود - أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة - جامعة المنصورة، لتفضل سيادته بقبول الإشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، وهو ما يعد إثراءً للرسالة وتشريفاً للباحثة. فليسيادته مني جزيل الشكر، وجزاه الله عنّي خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أقول لأهلي وأصدقائي وكل من ساندني في سبيل إتمام هذه الرسالة سواء بالعلم أو الدعاء أتمنى من الله عز وجل أن يعطيكم الصحة والعافية، شكراً لكم على ما قدمتموه لي من أحاسيس نابغة من قلوبكم، ودام الله عزكم ودام عطائكم.

الباحثة

## مستخلص



المكتبة المركزية

مستخلص رسالة					
الكلية	التجارة	القسم العلمي	المحاسبة	الرقم العام	
اسم الباحث	افاق ذنون إبراهيم	الدرجة العلمية	الماجستير	التاريخ	
عنوان الرسالة	نموذج محاسبي للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار (دراسة تطبيقية)				
المستخلص					
<p>هدفت الدراسة الى التعريف بكل من مفهوم التنمية المستدامة والمحاسبة عنها ومداخل إعداد تقارير الاستدامة ومعوقات إعدادها ومحددات الإفصاح عنها. فضلاً عن مفهوم الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة وأهميته في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية. وتقديم نموذج مقترح للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة واختبار أثره في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية في البيئة العراقية. وتم إختبار هذا النموذج المقترح من خلال استخدام عينة مكونة من معدوا التقارير في المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمستثمرين والمحللين الماليين ومديرين الاستثمار، بمدخلات لـ(٢٠٠) قائمة استقصاء وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي ( SPSS V.22). وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن النموذج المقترح يظهر أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة من خلال توفير معلومات أكثر شمولاً عن المنشآت والاهتمام بجوانب يهتم بها أصحاب المصالح كافة وخاصة المستثمرون لا تتناولها التقارير التقليدية. كما يساعد النموذج المقترح أصحاب المصالح وخاصة المستثمرون في المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على تقييم الآثار السلبية والايجابية نتيجة مزولة المنشآت لأنشطتها، مما يمكنهم من تقييم مدى وفاء المنشآت بمسؤولياتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية فضلاً عن الاطمئنان على مستقبل المنشأة واستمراريتها.</p>					
رؤوس الموضوعات ذات الصلة					
التنمية المستدامة- الإفصاح الاختياري- تقارير الاستدامة- ترشيد قرار الاستثمار.					

الإدارة العامة للمكتبات- جامعة المنصورة- ٦٠ شارع الجمهورية - المنصورة - ج.م.ع- ص.ب : ٣٥٥١٦

E-mail: [mucentralib@mans.edu.eg](mailto:mucentralib@mans.edu.eg)

URL: <http://www.mans.edu.eg>

## المحتويات

الصفحة	المحتويات	
أ- ف	الإطار العام للدراسة	
ب	المقدمة	أولاً
ج	الدراسات السابقة	ثانياً
ن	مشكلة الدراسة	ثالثاً
س	فروض الدراسة	رابعاً
س	أهمية الدراسة	خامساً
ع	هدف الدراسة	سادساً
ع	حدود الدراسة	سابعاً
ع	منهجية الدراسة	ثامناً
ف	خطة الدراسة	تاسعاً
٤٧ - ١	الفصل الأول: تقارير الاستدامة كأحد مداخل الإفصاح الاختياري	١
٢٢ - ٣	المبحث الأول: مفهوم وأبعاد الاستدامة والمحاسبة عنها	١/١
٣	النشأة التاريخية وتطور التنمية المستدامة	١/١/١
٥	مفهوم ومستويات التنمية المستدامة	٢/١/١
٧	مفهوم ومستويات استدامة المنشأة	٣/١/١
١٠	أبعاد الاستدامة	٤/١/١
١٢	أهداف الاستدامة	٥/١/١
١٣	خصائص الاستدامة	٦/١/١
١٣	الفرق بين المسؤولية الاجتماعية والاستدامة	٧/١/١
١٥	مفهوم محاسبة الاستدامة	٨/١/١
٤٧ - ٢٣	المبحث الثاني: نموذج محاسبي للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة	٢/١
٢٣	مفهوم الإفصاح الاختياري	١/٢/١
٢٤	العوامل المؤثرة في الإفصاح الاختياري	٢/٢/١
٢٦	توسيع نطاق الإفصاح الاختياري	٣/٢/١
٢٧	مفهوم تقارير الاستدامة كأداة للإفصاح	٤/٢/١
٣٠	النظريات المفسرة لتقارير الاستدامة	٥/٢/١

٣١	أشكال الإفصاح عن الاستدامة	٦/٢/١
٣٤	معلومات تقارير الاستدامة	٧/٢/١
٤١	مزايا وعوائق إصدار تقارير الاستدامة	٨/٢/١
٤٢	محددات تقارير الاستدامة	٩/٢/١
٤٣	المعايير والإرشادات لتقارير الاستدامة	١٠/٢/١
٨٩ - ٤٨	<b>الفصل الثاني: أثر تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية</b>	٢
٦٢-٥٠	<b>المبحث الأول: ماهية قرار الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه</b>	١/٢
٥٠	مفهوم قرار الاستثمار في الأسهم	١/١/٢
٥١	أنواع المستثمرين	٢/١/٢
٥٢	خصائص المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية	٣/١/٢
٥٣	العوامل المؤثرة على قرارات المستثمرين	٤/١/٢
٦٠	جودة التقارير المالية ودورها في ترشيد قرار الاستثمار	٥/١/٢
٦٠	أهمية الإفصاح الاختياري في ترشيد قرار الاستثمار	٦/١/٢
٨٩-٦٣	<b>المبحث الثاني: دور تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار</b>	٢/٢
٦٣	أهمية تقارير الاستدامة في ترشيد قرارات الاستثمار في بورصات الأوراق المالية	١/٢/٢
٦٤	التجارب الدولية بخصوص تقارير الاستدامة	٢/٢/٢
٦٧	نموذج مقترح لتقارير الاستدامة في سوق العراق للأوراق المالية	٣/٢/٢
٨٦	أهمية النموذج المقترح لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار	٤/٢/٢
١٢٨ - ٩٠	<b>الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية</b>	٣
١٠٢ - ٩٢	<b>المبحث الأول: وصف متغيرات الدراسة والتحليل الوصفي</b>	١/٣
٩٢	صياغة عبارات قائمة الاستقصاء باعتماد أسلوب دلفي (Delphi method)	١/١/٣
٩٣	مجتمع وعينة الدراسة	٢/١/٣
٩٥	إختبار صدق وثبات أداة الدراسة	٣/١/٣
٩٧	وصف الأفراد المبحوثين	٤/١/٣
٩٩	التحليل الوصفي	٥/١/٣
١٣٠-١٠٣	<b>المبحث الثاني: إختبار الفروض</b>	٢/٣
١٠٣	إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات	١/٢/٣

١٠٥	قياس متغيرات الدراسة	٢/٢/٣
١٠٥	اختبارات الفروض وتحليل النتائج	٣/٢/٣
١٣٣-١٣٢	النتائج والتوصيات	
١٣٢	النتائج	أولاً
١٣٣	التوصيات	ثانياً
١٣٤	أهم مجالات الدراسة المقترحة	ثالثاً
١٤٥-١٣٦	المراجع	
٤٣-١	الملاحق	

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
٨	مقارنة بين المدخل التقليدي والاستدامة للمنشآت	١
٣٥	المؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ضمن تقارير الاستدامة	٢
٧٤	الإفصاحات المعيارية العامة	٣
٩٦	قيمة معاملات ألفا كرونباخ ومعامل الصدق لمتغيرات الدراسة	٤
٩٧	توزيع مفردات العينة وفقاً للمتغيرات الديمغرافية	٥
٩٩	نتائج التحليل الوصفي لآراء المستقصى منهم	٦
١٠٣	قيم معامل الالتواء	٧
١٠٦	قيم اختبار (t) لمتوسطات نتائج مؤشرات الإفصاح عن تقارير الاستدامة	٨
١٠٧	قيم اختبار (t) لمتوسطات نتائج مؤشرات حول ترشيد قرار الاستثمار	٩
١٠٧	علاقة الارتباط بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار	١٠
١٠٨	علاقة الارتباط بين الإفصاحات العامة والمعيارية وترشيد قرار الاستثمار	١١
١٠٩	علاقة الارتباط بين أبعاد الإفصاحات المعيارية وترشيد قرار الاستثمار	١٢
١١٠	نتائج تحليل تأثير الإفصاحات العامة لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير	١٣
١١١	نتائج تحليل تأثير الإفصاحات العامة لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمرين	١٤
١١٢	نتائج تحليل تأثير الإفصاحات العامة لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين	١٥
١١٣	نتائج تحليل تأثير الإفصاحات المعيارية لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير	١٦
١١٣	نتائج تحليل تأثير الإفصاحات المعيارية لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمرين	١٧
١١٤	نتائج تحليل تأثير الإفصاحات المعيارية لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين	١٨
١١٥	نتائج تحليل تأثير الإفصاحات العامة والمعيارية لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير	١٩

١١٦	نتائج تحليل تأثير الإفصاحات العامة والمعيارية لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمرين	٢٠
١١٦	نتائج تحليل تأثير الإفصاحات العامة والمعيارية لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين	٢١
١١٧	نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير	٢٢
١١٨	نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمرين	٢٣
١١٩	نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين	٢٤
١٢٠	نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير	٢٥
١٢٠	نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمرين	٢٦
١٢١	نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين	٢٧
١٢٢	نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير	٢٨
١٢٣	نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمرين	٢٩
١٢٣	نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين	٣٠
١٢٤	نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير	٣١
١٢٥	نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمرين	٣٢
١٢٦	نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين	٣٣
١٢٧	نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير	٣٤

١٢٨	نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمرين	٣٥
١٢٨	نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين	٣٦

### قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الشكل
١١	العلاقة بين أبعاد الاستدامة	١
١٨	مكونات إطار محاسبة الاستدامة	٢
٩٨	توزيع مفردات العينة وفقاً للمؤهل العلمي لمعدوا التقارير والمستثمرين	٣
٩٩	توزيع مفردات العينة وفقاً للخبرة لمعدوا التقارير والمستثمرين	٤
١٠٤	التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل ( الإفصاح عن تقارير الاستدامة)	٥
١٠٤	التوزيع الطبيعي للمتغير التابع (ترشيد قرار الاستثمار)	٦

### قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الملحق
١	نتائج إختبار اسلوب دلفي لعبارات قائمة الاستقصاء	١
٩	المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	٢
١١	إستمارة الاستقصاء	٣
٢٥	قائمة بأسماء المحكمين	٤
٢٥	نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج (SPSS Ver.22)	٥

قائمة المختصرات

الإختصار	أصل الإختصار	الترجمة باللغة العربية
AA1000	AccountAbility1000	المساءلة
ACCA	Association of Chartered Certified Accountants	جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين
ASX	Australian Securities Exchange	بورصة الأوراق المالية الاسترالية
CERES	Coalition for Environmentally Responsible Economies	التحالف من أجل الاقتصاديات المسؤولة بيئياً
CIFRI	Advisory Committee on Improvements to Financial Reporting	الجنة الاستشارية لإدخال التحسينات على التقارير المالية
CS	Corporate Sustainability	استدامة المنشأة
CSR	Corporate Social Responsibility	المسؤولية الاجتماعية للمنشآت
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
GAAP	General Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً
GRI	Global Reporting Initiative	المبادرة العالمية لإعداد التقارير
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولي
IFAC	International Federation of Accountants	الإتحاد الدولي للمحاسبين
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
IIRC	International Integrated Reporting Council	المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة
ISEA	Institute of Social and Ethical Accountability	معهد المسائلة الاجتماعية والأخلاقية
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للمعايير
SASB	Sustainability Accounting Standards Board	مجلس معايير محاسبة الاستدامة
TBL	Triple bottom line	التقارير الثلاثية
WBCSD	World Business Council for Sustainable Development	مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة

# الإطار العام للدراسة

- \* المقدمة
- \* الدراسات السابقة
- \* مشكلة الدراسة
- \* فروض الدراسة
- \* أهمية الدراسة
- \* هدف الدراسة
- \* حدود الدراسة
- \* منهجية الدراسة
- \* خطة الدراسة

## أولاً: المقدمة

تعد القوائم المالية<sup>(\*)</sup> الأداة الرئيسية لمختلف أصحاب المصالح كالمستثمرين وغيرهم باعتبارها المرتكز الأساسي لاتخاذ القرارات. لذا زادت في السنوات الأخيرة مطالب هؤلاء المستخدمين بتعديل وتحسين في شكل ومضمون هذه التقارير أو حتى تدعيمها بمعلومات إضافية بما يتلاءم مع التغير السريع في بيئة الأعمال.

وقد اقتصر هدف المنشآت في السابق على تحقيق أعلى معدل عائد ممكن على عملياتها دون مراعاة لأية اعتبارات أخرى أو أطراف أخرى، وهذا الأمر نتج عنه ردود أفعال قوية تمثلت في ظهور الحركات الاجتماعية التي بدأت تمارس دورها في الضغط على منشآت الأعمال من أجل حماية البيئة المحيطة والعاملين بالمنشأة والمتعاملين معها والمجتمع بأسره (Sharma & Khanna, 2014: 15).

حيث لم يعد أصحاب المصالح يهتمون بتقييم الاداء الاقتصادي للمنشآت فقط بل باتت هناك مسؤوليات بيئية واجتماعية واخلاقية على المنشآت لا بد من أن توضح عنها لتقييمها من قبل أصحاب المصالح متخذي قرارات الاستثمار، الأمر الذي ترتب عليه أن تصبح القوائم التقليدية عاجزة عن الوفاء باحتياجات أصحاب المصالح المختلفة.

ونتيجةً لميل الاهتمامات نحو القضايا البيئية والمجتمعية واعتبارها جزءاً من التنمية الاقتصادية، اتجهت العديد من المنشآت إلى اتخاذ خطوات جادة نحو التنمية المستدامة (Sustainable Development) التي وضعت أركانها وبيّنت ما تنطوي عليه مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) في ٢٠ آذار من العام ١٩٨٧، حيث أشارت إلى ضرورة اقتراح هذا المفهوم الذي يركز على التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وعرّفها على أنها التنمية التي تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة (Montiel & Delgado-Ceballos, 2014:113).

أن مفهوم التنمية المستدامة في حدود نطاق منشآت الأعمال يتركز في تحقيقها لأهدافها وغاياتها من خلال قدرتها على تلبية حاجات ورغبات المستهلكين وأصحاب المصالح الحاليين والمحتملين، ومدى إمكانيتها في تحقيق الدمج بين العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في عملياتها، فضلاً عن تحقيقها للأرباح والنمو واستخدامها للموارد الطبيعية والبشرية والمادية بالقدر العقلاني ومن دون الإضرار بحق الأجيال القادمة في الاستفادة من هذه الثروات.

<sup>(\*)</sup> يختلف مفهوم التقارير المالية عن القوائم المالية، فقد عرف (IFRS) القوائم المالية Financial Statement : بأنها القوائم المعدة لتلبية احتياجات المستخدمين الذين لا يسمح وضعهم بمطالبة المنشأة بإعداد تقارير تعد خصيصاً للوفاء باحتياجاتهم من المعلومات، وتشمل أربع قوائم وهي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية بالإضافة إلى الايضاحات المتممة للقوائم المالية. أما التقارير المالية Financial Reporting: يعد مفهوم التقارير المالية أوسع من مفهوم القوائم المالية إذ أنها تشمل بجانب القوائم المالية افصاحات أخرى مثل، الإفصاح خارج القوائم المالية، وتقارير المسؤولية الاجتماعية، والتقارير البيئية، وتقارير الاستدامة، والتقارير الحوكمية، وتقارير الإدارة (شرف، ٢٠١٥: ١).

وتقصد الباحثة بالإفصاح عن تقارير الاستدامة أو الإفصاح عن الاستدامة أي الإفصاح عن المعلومات الواردة في تقارير الاستدامة.

فلاستدامة ليست مجرد حالة طارئة بل وسيلة متطورة للنهوض، ولقد استجاب الفكر المحاسبي لها من اجل مواكبة التطورات السريعة والهائلة في العالم وكذلك للمحافظة على الثروات الطبيعية التي تعتبر حق لكل الأجيال مما وضع على عاتق المحاسبة تقديم معلومات مناسبة عن الاستدامة، حيث اهتم الباحثون في المجال المحاسبي بهذا المفهوم بحيث أصبحت المحاسبة عن التنمية المستدامة امتداداً للمحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية من حيث القياس والإفصاح، فظهر ما يعرف بالمحاسبة عن التنمية المستدامة أو محاسبة الاستدامة ( Accounting of Sustainable Development)، لتحقيق التوازن بين مسؤوليتها عن آثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وبين حاجة المجتمع وخاصة أصحاب المصالح المختلفين لمعلومات أكثر شمولية تساعدهم على التخطيط واتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشأة.

وأن الهدف الرئيسي للاستدامة في فلسفتها ومبادئها وأبعادها إنما يرجع إلى إقامة توازن بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة وإقامة المشروعات الاقتصادية الكبيرة والمتطورة يجهد البيئة سواء من خلال الهدر في استخدامها للموارد الطبيعية القابلة للنضوب أو من خلال ما يصاحب بعض المشروعات من تلوث للبيئة، وكذلك عدم المساواة بين الأفراد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. لذا هدفت الاستدامة على أن تعطي اهتماماً متساوياً ومتوازياً للأبعاد الثلاثة، وبالتالي يكون تأثير التوازن بين الأبعاد الثلاثة في عملية صنع القرارات يؤدي إلى اتخاذ قرارات بصورة سليمة وبما يحقق تنمية متجددة وقابلة للاستمرار.

ثانياً: الدراسات السابقة

أ: الدراسات الخاصة بـ (تقارير الاستدامة)

١ - دراسة (Morhardt, 2010) بعنوان:

(Corporate Social Responsibility and Sustainability Reporting on the Internet)

(المسؤولية الاجتماعية للمنشآت وتقارير الاستدامة على الانترنت)

هدفت الدراسة إلى تحليل جميع العناصر ذات الصلة بالأداء البيئي والاجتماعي على مواقع الإنترنت للمنشآت العالمية وذلك في (٢٥) قطاعاً صناعياً باستخدام مؤشر الاستدامة وبما يسمح بترتيب تلك المنشآت وفقاً لأكثرها حساسية للبيئة والتزاماً بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك في ضوء كمية وجودة تقارير الاستدامة المنشورة عنها، وتم اختبار علاقة الارتباط بين كمية وجودة تقارير الاستدامة وحجم الإيرادات في هذه المنشآت. وبيّنت الدراسة أن المنشآت الوحيدة المصنفة ضمن الترتيب هي التي قامت بتسجيل جميع المعلومات على مواقعها وقد تمثلت بالمنشآت الأكبر في كل قطاع. ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها وجود علاقة ارتباط قوية بين زيادة كمية وجودة تقارير الاستدامة وحجم الإيرادات وذلك فيما يتعلق بالمنشآت الآسيوية والأوروبية محل الدراسة، في حين كانت العلاقة ضعيفة جداً بين كمية وجودة تقارير الاستدامة وحجم

الإيرادات وذلك فيما يتعلق بالمنشآت الأمريكية، مما يدل ذلك على أنه كلما زاد حجم المنشآت إلى مستوى معين كلما أصبحت تقارير الاستدامة مستقلة عن التقارير المالية الإلزامية.

**ويتضح للباحثة** أن هذه الدراسة ركزت على العلاقة بين كمية وجودة تقارير الاستدامة مع قيمة الإيرادات المتحققة للمنشآت وتحديد أهم العوامل المؤثرة في هذه العلاقة سواء المتعلقة بخصائص المنشأة أم في بيئتها.

٢- دراسة (الأرضي، ٢٠١١) بعنوان: (تقييم وتطوير تقرير الاستدامة المُعد في ضوء مبادئ المبادرة العالمية للتقارير GRI كمدخل لتوفير حاجات سوق المال المصري من المعلومات غير المالية).

هدفت الدراسة إلى محاولة تحديد مدى حاجة أسواق المال للمعلومات غير المالية وتحديد مداخل توفيرها، فضلاً عن تقييم ما يشمله تقرير الاستدامة من المعلومات ومحاولة تطويرها وذلك لتلبية حاجات أصحاب المصالح منها، ومن ثم تحديد مستوى التقرير عن الاستدامة في جمهورية مصر العربية وآليات تطويره. **وبيّنت** الدراسة أن هناك قصوراً في التقارير المالية الحالية لاسيما ما يتعلق بتوفيرها للمعلومات غير المالية، ولقد **توصلت** الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها ضآلة مستوى الإفصاح عن معلومات الاستدامة إذا ما قورنت بمؤشرات (GRI).

**ويتضح للباحثة** أن هذه الدراسة ركزت على مفاهيم تقارير الاستدامة وإمكانية إضافة مؤشرات جديدة إلى مؤشرات (GRI)، وبيان أهمية الإفصاح عن هذه التقارير.

٣- دراسة (الصاوي، ٢٠١٢) بعنوان: (نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة دراسة تطبيقية).

هدفت الدراسة إلى وضع إطار نظري لمفهوم تقارير استدامة المنشأة، فضلاً عن مفهوم محاسبة الاستدامة، واقترح الباحث نموذجاً لشكل تقارير الاستدامة للمنشآت واختبار مدى قبوله في بيئة الممارسة المصرية، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى تحديد دوافع المنشأة لتقديم هذه التقارير وتحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية الإفصاح عنها، وتم ذلك من خلال استقراء وتحليل الإصدارات المهنية والدراسات السابقة في مجال محاسبة الاستدامة وتقارير استدامة المنشأة، **وبيّنت** الدراسة حداثة هذا الموضوع في المجال المحاسبي واستحداث التقارير الخاصة به بشكل طوعي مع وجود معوقات تواجه عملية الإفصاح عنها، **وتوصلت** الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن الهدف الأساسي لإطار محاسبة الاستدامة هو قياس أداء المنشأة نحو هدف الاستدامة من وجهة النظر الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وذلك لتحقيق المساءلة والشفافية والإفصاح عن آثار نشاط المنشأة، إذ تمثل محاسبة الاستدامة تحدياً للمحاسبين حيث يتجاوز دورهم في تحقيق استدامة المنشأة عمليات جمع وتحليل والإفصاح عن المعلومات ليتسع إلى ضرورة التحول من النظرة للداخل (المحاسبة التقليدية) إلى النظرة للخارج فضلاً عن تنمية مهاراتهم والتعليم المستمر

والاستعانة بالخبرات الأخرى في مجالات وتخصصات مختلفة لدمج المعايير الاقتصادية والبيئية والاجتماعية عند تقييم أداء المنشأة.

**ويتضح للباحثة** أن هذه الدراسة ركزت على تحديد مفاهيم الاستدامة وأبعادها وآليات الإفصاح عنها في التقارير المالية ونوعية المعلومات المالية وغير المالية التي يجب أن تتضمنها هذه التقارير، فضلاً عن التعرف على أهمية الإفصاح عن هذه التقارير بالنسبة لأصحاب المصالح.

٤ - دراسة (Comyns et al., 2013) بعنوان:

**(Sustainability reporting: The role of “Search”, “Experience” and “Credence” information)**

**(تقارير الاستدامة: دور معلومات البحث والخبرة والاعتمادية)**

هدفت الدراسة إلى التعريف بالأسباب المؤدية لانخفاض جودة تقارير الاستدامة، وذلك لاقتراح الكيفية التي يمكن أن تعالج بها قضايا هذا الانخفاض، وتم ذلك من خلال الكشف عن تأثير ثلاثة أنواع من طرق الحصول على المعلومات في تقارير الاستدامة وهي (البحث، الخبرة، الاعتمادية أو المصدقية) في جودة هذه التقارير، وبيّنت أنه لا يمكن النظر لتقارير الاستدامة باعتبارها ذات جودة عالية أو رديئة ولكن يمكن القول أنها ذات جودة متباينة، ونتيجةً لوجود أنواع مختلفة من المعلومات فإن مشاكل الجودة ستختلف حسب كلٍ منها، ومن ثم فإن المقاييس التي تعد ضرورية لتحسين الجودة في كل حالة ستكون مختلفة أيضاً، ففي حالة معلومات البحث أو الخبرة يمكن أن تكون المقاييس الطوعية (على سبيل المثال المبادئ التوجيهية لتقارير الاستدامة بمبادرات التقارير الدولية/العالمية) كافية لضمان الاتساق في ممارسات إعداد التقارير، فضلاً عن أن قوى السوق وضغط أصحاب المصالح الخارجيين سوف يكون كافياً لضمان تحسين الجودة حتى لو كان هذا على المدى الطويل. أما فيما يتعلق بتحسين اعتمادية المعلومات فهي تتطلب وجود طرف ثالث (مراجعين خارجيين) بشكل إلزامي يراجع تقارير الاستدامة، كما أن وجود الإطار التنظيمي الدولي بشأن تقارير الاستدامة سوف يزيد من مصداقية المعلومات فيها، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن آليات السوق سوف تكون كافية لتحسين جودة المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال البحث أو الخبرة في نهاية المطاف، ولكن سوف تكون هناك حاجة لآليات أكثر صرامة لتحسين اعتمادية المعلومات.

**ويتضح للباحثة** أن هذه الدراسة ركزت على العوامل المؤثرة في جودة تقارير الاستدامة، وتحديد أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها في تحسين هذه الجودة.

٥ - دراسة (Maubane et al., 2014) بعنوان:

**(Sustainability Reporting Patterns of Companies Listed on The Johannesburg Securities Exchange)**

(نماذج إعداد تقارير الاستدامة للمنشآت المدرجة في بورصة الأوراق المالية لجوهانسبرج)

هدفت الدراسة إلى ما إذا كانت تقارير الاستدامة المعدة في المنشآت المدرجة في بورصة الأوراق المالية لجوهانسبرج معدة وفق إرشادات الـ (GRI)، وأن مؤشر الاستثمار المسؤول اجتماعياً (JSE SRI) الذي تم وضعه من قبل بورصة الأوراق المالية لجوهانسبرج يتم من خلاله تقييم نماذج تقارير الاستدامة المقدمة من قبل المنشآت المسجلة في بورصة جوهانسبرج في مختلف القطاعات، وهل يعد هذا المؤشر فعالاً أم لا. وبيّنت الدراسة بأن المبدأ الأساسي لمؤشر الاستثمار المسؤول اجتماعياً هو تزويد أصحاب المصالح بالحد الأدنى من المعلومات التي يتم تغطيتها في تقارير الاستدامة عن كافة جوانب أنشطة أعمال المنشأة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية عن فترة زمنية معينة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن جميع المنشآت المدرجة في بورصة الأوراق المالية لجوهانسبرج قد امتثلت لمتطلبات مؤشر الاستثمار المسؤول اجتماعياً، إلا أن بعض المنشآت اعتمدت على الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات والتركيز على قضايا دون الأخرى ولا يوجد التزام صارم بالإجراءات الواجب إتباعها طالما أن المنشأة التزمت بالحد الأدنى للمؤشر، مما تسبب في وجود نقص في فهم إجراءات مؤشر الاستثمار المسؤول اجتماعياً وبالتالي الوقوع في خطر عدم الكفاءة كنظام لأعداد التقارير مما يؤثر على نزاهة وموثوقية المنشآت وبالتالي وضع سمعة هذه المنشآت في خطر.

ويتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على كيفية إعداد تقارير الاستدامة في سوق الأوراق

المالية لجوهانسبرج وفقاً لمؤشر الاستثمار المسؤول اجتماعياً الموضوع من قبل هذا السوق.

٦ - دراسة (Searcy & Buslovich, 2014) بعنوان:

**(Corporate Perspectives on the Development and Use of Sustainability Reports)**

(وجهات نظر المنشآت على تطوير واستخدام تقارير الاستدامة)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وجهات نظر المنشآت على تطوير واستخدام تقارير الاستدامة من خلال سؤالين رئيسيين هما: أولاً كيف سيتم وضع تقارير الاستدامة من جانب المنشآت؟ وثانياً كيف سيتم استخدام تقارير الاستدامة داخلياً من جانب المنشآت؟ فقد تم إجراء مقابلات مع خبراء من ٣٥ منشأة كندية لتناول أسئلة البحث. وبيّنت الدراسة دوافع المنشأة لأعداد تقارير الاستدامة، وإمكانية استخدام تقارير الاستدامة في المستقبل باعتبارها من أهم القضايا التي تهم المجتمع. كما أكدت على أن المنشآت عينة الدراسة اعتمدت بشكل كبير على المبادئ الإرشادية لـ (GRI) في إعداد تقارير الاستدامة باعتبارها معايير عالمية لإعداد تقارير الاستدامة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن أكثر من ٧٠% من المنشآت اعتمدت بشكل استثنائي على الموظفين

الداخليين لكتابة تقارير الاستدامة الخاصة بهم، كما تم استخدام تقارير الاستدامة داخلياً في زيادة وعي الموظفين في إعداد تقارير استدامة متوازنة وشاملة لأداء المنشأة واعتبرها أداة مرجعية داخلية.

**ويتضح للباحثة** أن هذه الدراسة ركزت على إمكانية الاستفادة داخلياً في المنشأة من إعداد تقارير الاستدامة واعتبارها أداة مرجعية داخلية للمنشأة.

٧- دراسة (Schaltegger & Zvezdov, 2015) بعنوان

**(Gatekeepers of sustainability information: exploring the roles of accountants)**

**(أمناء معلومات الاستدامة: استكشاف ادوار المحاسبين)**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الخبرات المتزايدة التي ستحصل عليها المنشآت الرائدة من خلال تبنيها المستمر لقضايا الاستدامة، وتحليل دور المحاسبين في كونهم أمناء على معلومات الاستدامة. وبيّنت الدراسة بأن المنشآت اليوم تسعى إلى الرغبة في خلق شفافية أكبر عن تأثيرات أنشطتها الاقتصادية والبيئة والاجتماعية، وكيفية إشراك المحاسبون في قضايا الاستدامة. وبما أن المديرين يجدون دائماً صعوبات في اتخاذ القرارات التي تتأثر بالجوانب الاجتماعية والبيئية للأعمال، فهنا يكمن دور المحاسبين في كونهم أصحاب خبرة فيما إذا كان من الممكن أخذ معلومات الاستدامة في الاعتبار من قبل المنشأة باعتبار أن المعلومات المقدمة من قبل المحاسبين يتم استخدامها من جانب الإدارة العليا والوسطى في اتخاذ القرارات الإدارية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن للمحاسبين دور كبير في قضايا الاستدامة فهم يأخذون دور الوسيط بين الاستدامة والإدارة العليا فيما يتعلق بمعلومات الاستدامة من خلال التغيير في الطرق والنظم المحاسبية وفهم دوافع تبني محاسبة الاستدامة والعوائق التي يواجهونها في تطبيقها، فمعلومات محاسبة الاستدامة لا تؤثر على أداء المنشأة فحسب بل تغيير من هيكل نفوذها.

**ويتضح للباحثة** أن هذه الدراسة ركزت على إظهار دور المحاسبين في قضايا الاستدامة باعتبارهم مقدمي المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ القرارات.

٨- دراسة (Cheng et al., 2015) بعنوان:

**(The Impact of Strategic Relevance and Assurance of Sustainability Indicators on Investors Decisions)**

**(تأثير ملائمة الاستراتيجية وضمان مؤشرات الاستدامة على قرارات المستثمرين)**

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الأهمية الإستراتيجية لمعلومات الاستدامة على قرارات المستثمرين غير المحترفين. وبيّنت الدراسة بأن معلومات الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المفصح عنها تعتبر مؤشرات حاسمة لتقييم استراتيجية المنشأة، فالمستثمرون غير المحترفين ينظرون لهذه المؤشرات بكونها أكثر أهمية وذات تأثير ايجابي قوي لجذبهم على الاستثمار، حيث استعان الباحثون بـ (١٢٨) طالب خريج مشاركين في ماجستير برنامج التحليل

المالي في جامعة رائدة دولية للأعمال وتم توزيعهم على مجموعتين الأولى تم توزيعهم على منشآت تفصح عن المؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بصورة تتماشى مع إستراتيجيتها (امتثال استراتيجي مرتفع)، والثانية تم توزيعهم على منشآت تفصح عن المؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بصورة لا تتماشى مع إستراتيجيتها (امتثال استراتيجي منخفض). توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن تقارير الاستدامة تؤثر من خلال مؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بالقرارات الاستثمارية، لكون هذه المؤشرات مفصح عنها بصورة متوازنة ومترابطة وتعتبر عن استراتيجية المنشأة (امتثال استراتيجي مرتفع) وبالتالي تتيح فرصة للمستثمرين غير المحترفين بتقييم أدائها. كما توصلت إلى أن المستثمرون ينظرون للمنشآت التي تفصح عن تقارير الاستدامة بكونها منشآت ذات تأثير إيجابي أكثر أهمية وأكثر ملائمة للاستثمار. **ويتضح للباحثة** أن الدراسة أكدت على أهمية معلومات الاستدامة في التأثير بقرارات المستثمرين غير المحترفين الذين يلجؤون إلى المستشارين الماليين لغرض الاستثمار.

#### ٩- دراسة (Calabrese et al., 2016) بعنوان

**(A Fuzzy Analytic Hierarchy Process Method to Support Materiality Assessment in Sustainability Reporting)**

**(أسلوب عملية التحليل الهرمي المضبابي لدعم تقييم الأهمية النسبية في تقارير الاستدامة)**

هدفت الدراسة إلى بيان الأهمية النسبية لمعلومات الاستدامة وتحديد المنشأة لأولوياتها والقضايا التي تود الإفصاح عنها والتي تعتبرها المنشأة أكثر جوهرية بالنسبة لأصحاب المصالح. وبيّنت الدراسة أن الإفصاح عن جوانب الاستدامة ليس له نفس الأهمية لكل منشأة، لذا على المنشآت أن تقدم تقريراً عن الجوانب والمؤشرات التي تعتبرها جوهرية وما هي الأساليب الكمية التي اعتمدها في تحديد الأهمية النسبية لتلك الجوانب. وأن الغرض من تقييم الأهمية النسبية في تقارير الاستدامة هو تحديد واختيار أولويات جوانب الاستدامة والمؤشرات التي تعكس على نحو أفضل الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمنشأة. كما يمكن للمنشأة مشاركة أصحاب المصالح في إجراء تقييم موضوعي للأهمية النسبية عن الجوانب الجوهرية المفصح عنها في تقرير الاستدامة الخاص بالمنشأة مما يجعل محتوى تقاريرهم أكثر أهمية وذات مصداقية عالية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن المنشأة التي تستخدم الأساليب المقترحة لتقييم الأهمية النسبية للجوانب الجوهرية المفصح عنها في تقارير الاستدامة وإشراك أصحاب المصالح المتعددين في تقييم تلك الأهمية يعزز من مصداقية تقارير استدامة المنشأة والمساءلة على المدى الطويل ويساهم في خلق قيمة للمنشأة.

**ويتضح للباحثة** أن هذه الدراسة ركزت على كيفية تحديد واختيار الجوانب الجوهرية

الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في تقارير الاستدامة وحسب أهميتها النسبية.

ب: الدراسات الخاصة بـ (قرار الاستثمار)

١- دراسة (Willis,2003) بعنوان:

(The Role of the Global Reporting Initiative's Sustainability Reporting Guidelines in the Social Screening Investments)

(دور المبادئ التوجيهية لتقارير الاستدامة الخاصة بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير في الفرز الاجتماعي للاستثمارات).

هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة المبادرة العالمية لإعداد التقارير وإرشاداتها التوجيهية لتقارير الاستدامة. وما هو الدور الذي تلعبه هذه التقارير في توجيه المستثمرين من أجل الاستثمار المسؤول اجتماعياً. وبيّنت الدراسة أن الهدف من الإفصاح عن تقارير الاستدامة هو بيان أداء المنشآت في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وقدرتها في رفع ممارسات تقارير الاستدامة لمستوى مساوي للتقارير المالية في جودة المعلومات، والدقة، وقابلية المقارنة وقابلية المراجعة والقبول العام. وان أهم التحديات الرئيسية للمبادرة العالمية لإعداد التقارير هي تطوير الإرشادات الخاصة بهذه التقارير لتكون ذات فائدة لتشمل كافة احتياجات مستخدمي التقارير المختلفة وخاصة المستثمرين من أجل ترشيد قرار الاستثمار. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن الإرشادات التوجيهية للمبادرة العالمية لإعداد التقارير تعد أداة هامة في تمكين المنشآت للتواصل مع أصحاب المصالح وترشيد قراراتهم عن الأداء والمسائلة لأبعد من مجرد الدخل الصافي المقدم ضمن القوائم المالية الأساسية.

ويتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على مساهمة المبادرة العالمية لإعداد التقارير في توجيه قرارات الاستثمار وبالأخص للمستثمرين المهتمين بالجانب الاجتماعي للمنشأة.

٢- دراسة (علي، ٢٠١١) بعنوان: (أثر إفصاح الشركات عن التزامها بالتشريعات البيئية والاجتماعية على الاستثمار في أسهمها: مع دراسة تطبيقية على شركات مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر إفصاح المنشآت عن التزامها بالتشريعات البيئية والاجتماعية على الاستثمار في أسهمها التي تتداول في بورصة الأوراق المالية المصرية على سلوك متخذي قرارات الاستثمار في تلك الأسهم. وبيّنت الدراسة أن المنشآت التي تفصح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية ضمن تقريرها المالية يعبر عن كونها منشآت لديها وعي أخلاقي مما يؤدي إلى أن تكون محل اهتمام المستثمرين وبالتالي تحسين سمعتها وتوفير محتوى معلوماتي يساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمار رشيدة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن إفصاح المنشأة عن مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية يعد مفيد ويؤثر ايجابيا في قدرة مستخدمي التقارير المالية على فهم هذه المعلومات واستخدامها عند اتخاذ قرار الاستثمار فضلا عن زيادة

الثقة فيها والذي يؤهلها للاستمرارية في المستقبل وزيادة الإقبال نحو الاستثمار في أسهمها وبالتالي زيادة في قيمتها السوقية.

**ويتضح للباحثة** أن هذه الدراسة ركزت على أن الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية تؤثر على القرارات التي يتخذها المستثمرين تساعد في زيادة الثقة وتقليل حالة عدم التأكد وتعديل توقعات المستثمرين الحاليين والمحتملين بالنسبة لعائد الأوراق المالية والمخاطر المحيطة بها مما يساعد على إتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

**٣- دراسة (يس، ٢٠١٢) بعنوان: (تأثير الإفصاح عن الأداء البيئي للمنشأة على جودة التقارير المالية وانعكاسه على قرارات المستثمرين: دراسة ميدانية)**

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الإفصاح عن الأداء البيئي للمنشأة على جودة التقارير المالية وانعكاسه على قرارات المستثمرين من خلال التعرف على أهمية الإفصاح المحاسبي البيئي في التقارير المالية ومعوقات هذا الإفصاح وأثر ذلك على شفافية التقارير المالية. وبيّنت الدراسة إن قرار الاستثمار في الأوراق المالية يتأثر بعدة عوامل تدور غالبيتها حول تقدير العائد وتحديد المخاطر المرتبطة بهذا الاستثمار ومن ضمنها المخاطر البيئية والسلوك الأخلاقي. كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي يعد الأداة التي من خلالها تستطيع المنشأة إعلام كل الأطراف المهمة عن أنشطتها ذات الآثار البيئية، وانعكاس ذلك على المعلومات المالية من خلال التقارير المالية. ووجود تأثير للإفصاح عن الأداء البيئي للمنشأة على جودة التقارير المالية وعلى ترشيد قرارات المستثمرين.

**ويتضح للباحثة** أن هذه الدراسة ركزت على التعرف على المؤشرات المتعلقة بترشيد قرار الاستثمار وآليات الإفصاح البيئي باعتباره مؤشر من مؤشرات تقارير الاستدامة وانعكاسه على ترشيد قرار الاستثمار.

**٤- دراسة (محمد، ٢٠١٢) بعنوان: (نموذج مقترح لقياس وتفسير محددات مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية)**

هدفت الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات في التقارير المالية للمنشآت المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية وأثرها في ترشيد قرار الاستثمار. وبيّنت الدراسة إن الإفصاح الاختياري هو الأداة التي تمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات صحيحة، حيث يعكس الإفصاح الاختياري صورة عن الهيكل الداخلي للمنشأة وسياسات المديرين، كما إن الإفصاح الاختياري في القوائم المالية ومرفقاتها والبيانات الملحقة بها، يؤدي إلى زيادة كفاءة سوق رأس المال عن طريق تخفيض عدم التماثل في المعلومات. وإن الإفصاح الاختياري في التقارير المالية يسمح ببناء جو من الثقة ويعزز أيضاً الثقة لدى مجتمع المستثمرين،

فالإفصاح الاختياري يؤثر إيجابياً على أداء المنشأة ويحمي مصالح حملة الأسهم، وعلى النقيض فإن عدم تطبيق الإفصاح الاختياري قد يقود إلى سلوك مريب وغير أخلاقي مما يؤدي إلى التقييم السيئ للمنشأة، حيث يعتمد هؤلاء المستثمرون على هذه المعلومات لاتخاذ القرار الرشيد فبالنسبة للمستثمرين الحاليين وحملة الأسهم فتمكنهم هذه المعلومات من توقع العائد على استثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة لهذه الاستثمارات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها وجود علاقة معنوية موجبة بين الإفصاح الاختياري وربحية السهم.

ويتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على أن المعلومات المفصح عنها إختيارياً من قبل المنشآت لها تأثير على ترشيد قرارات المستثمرين من خلال تقليل الفجوة بين محتوى الإفصاح الإلزامي وما يحتاج إليه المستثمرون من معلومات إضافية مما يعزز الثقة لدى المستثمرين ويحمي مصالح حملة الأسهم.

٥- دراسة (Wen, 2013) بعنوان: (Voluntary Disclosure and Investment)

(الإفصاح الاختياري والاستثمار)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح الاختياري على المنشآت وما له من آثار ايجابية في ترشيد القرارات الاستثمارية. وبيّنت الدراسة بأن الإفصاح الاختياري سيلعب دوراً إيجابياً في قرارات المستثمرين وبالتالي سينعكس ذلك على أسعار أسهم المنشآت في السوق فضلاً عن الدراسة أكدت على أن المعلومات التي تفصح عنها المنشآت ستبين توجهاتها نحو الالتزام الأخلاقي للمسؤولية البيئية ومن ثم زيادة في قيمتها السوقية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن الإفصاح الاختياري يلعب دورين (إيجابي وسلبي)، الدور الإيجابي يتمثل في قيام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التي من شأنها تبين مدى التزام المنشأة بالجانب الأخلاقي إضافة إلى الجانب المالي فإن ذلك سينعكس على قرارات المستثمرين وبالتالي استمراريتها على المدى الطويل. أما الدور السلبي يتمثل في أن المنشأة تستخدم الإفصاح الاختياري بصورة انتهازية للتأثير في قرارات المستثمرين لجذبهم لشراء أسهمها.

ويتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على أن الهدف من الإفصاح عن المعلومات

الاختيارية هو مساعدة المستثمرين على تقييم أداء المنشأة واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

٦- دراسة (اصميدة، ٢٠١٣) بعنوان: (دور الإفصاح الاختياري في ترشيد قرارات المستثمرين

في سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الليبي)

هدفت الدراسة إلى بيان دور الإفصاح الاختياري عن المعلومات وأهميته في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية الليبي من خلال الاستدلال على أهم المعلومات التي ينبغي أن تحتويها التقارير للمنشآت المساهمة الليبية والتي يحتاجها المستثمرون في ترشيد قراراتهم الاستثمارية. وبيّنت الدراسة بأن الاهتمام بالإفصاح الاختياري ضرورة حتمية لتحقيق فعالية التقارير

المالية وتحقيقاً لأهدافها، لأنه يقوم بتوفير معلومات إضافية مالية وغير مالية لم يغطيها الإفصاح الإلزامي والتي يحتاجها المستثمرون ومستخدموا التقارير المالية للاسترشاد بها في اتخاذ قراراتهم المختلفة، نتيجة لتحول وجهة نظر المنشآت للتقارير المالية من اعتبارها هدفاً بحد ذاتها إلى اعتبارها وسيلة لتحقيق هدف أو عدة أهداف أهمها المساعدة في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد سواء كانت قرارات استثمارية أو قرارات ائتمانية أو غيرها من القرارات، ومتطلبات هذه القرارات تفوق إلى حد كبير ما يقدمه الإفصاح الإلزامي من المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن الإفصاح عن أداء المنشأة البيئي والاجتماعي يعد مفيداً ويؤثر إيجابياً على قدرة المستثمرين على فهم هذه المعلومات واستخدامها عند اتخاذ قرارات الاستثمار، وإن عدم الإفصاح يؤثر سلباً على قدراتهم على التنبؤ بالأرباح وأسعار الأسهم وتقييم المركز المالي للمنشأة.

**ويتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على إظهار دور الإفصاح عن معلومات اختيارية تنبؤية مستقبلية تساعد في ترشيد ورفع كفاءة اتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية.**

**٧- دراسة (إبراهيم، ٢٠١٤ ب) بعنوان: (نموذج مقترح لقياس أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية : دراسة تطبيقية)**

**هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لقياس أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية بهدف تحسين فائدة معلومات القوائم المالية بما يمكن مستخدميها من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة من خلال ربط القوائم المالية مع بعضها البعض بحيث لا تخدم القائمة غرض معين. وبيّنت الدراسة بأن القوائم المالية تعد من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون فضلاً عن طريقة عرض المعلومات المحاسبية فيها بحيث تكون واضحة وشاملة عن أنشطة أعمال المنشأة وكذلك الترابط بين عناصر القوائم المالية سيؤدي إلى قدرة المستثمر على اتخاذ قراراً استثماري رشيد. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن عرض القوائم المالية المعدة طبقاً للإطار المقترح للربط بين القوائم المالية بعضها مع بعض سيؤدي إلى ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية.**

**ويتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت في التعرف على العوامل المؤثرة في ترشيد قرار**

**الاستثمار.**

**٨- دراسة (Oluwagbemiga, 2014) بعنوان:**

**(The Use of Voluntary Disclosure in Determining the Quality of Financial Statements: Evidence from the Nigeria Listed Companies)**

**(استخدام الإفصاح الاختياري في تحديد جودة القوائم المالية: أدلة من المنشآت المدرجة في سوق الأوراق المالية في نيجيريا)**

**هدفت الدراسة إلى تحديد جودة القوائم المالية التي يفصح عنها اختياريًا في المنشآت المدرجة بسوق الأوراق المالية في نيجيريا والتي من شأنها أن تؤثر في قرارات المستثمرين. وبيّنت**

الدراسة بأن الإفصاح الاختياري له تأثير إيجابي في تطوير أسواق رأس المال وإن المنشآت التي تقوم بالإفصاح الاختياري تكون محط اهتمام من قبل المستثمرين في تقييم أدائها وبالتالي تكون ذات قيمة سوقية عالية في سوق الأوراق المالية النيجرية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن الإفصاح الاختياري له دلالة إحصائية في التأثير على قرارات المستثمرين وأداء المنشآت المدرجة في سوق الأوراق المالية النيجرية مما أدى إلى سهولة اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين في الاستثمار بتلك المنشآت.

**ويتضح للباحثة** أن هذه الدراسة ركزت على أن المستثمرين يسترشدون بالمعلومات الإضافية مالية وغير مالية التي يوفرها الإفصاح الاختياري والتي لم يتم تغطيته في الإفصاح الإلزامي في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

### **التعليق على الدراسات السابقة**

ورغم ما أسهمت به الدراسات السابقة والاستفادة منها في إثراء الجانب النظري للدراسة الحالية يمكن للباحثة ذكر التعليقات التالية وبيان الفجوة البحثية التي تميز الدراسة الحالية كما يلي:

- ١- ركزت بعض الدراسات (الأرضي، ٢٠١١ والصاوي، ٢٠١٢) على مفاهيم تقارير الاستدامة وبيان أهمية الإفصاح عنها بما تحتويه من معلومات مالية وغير مالية بالنسبة لإصحاب المصالح وحاجة أسواق المال إلى معلومات غير مالية بجانب المعلومات المالية.
- ٢- بعض الدراسات (Morhardt, 2010 & Comyns et al., 2013) ركزت على العلاقة بين كمية وجودة تقارير الاستدامة والعوامل المؤثرة في جودة تقارير الاستدامة.
- ٣- بينما ركزت دراسة (Maubane et al., 2014 & Searcy& Buslovich, 2014) على كيفية إعداد تقارير الاستدامة وما إذا كانت معدة وفقاً للمؤشرات الموضوعية من قبل البورصات العالمية الخاصة بالإفصاح عن تقارير الاستدامة.
- ٤- كما أن هناك دراسات (Schaltegger & Zvezdov, 2015 & Calabrese et al., 2016) ركزت على دور المحاسبين باعتبارهم مقدمي للمعلومات وكيفية تبنيتهم لفكرة الاستدامة وتقييم الأهمية النسبية للمؤشرات التي تفصح عنها المنشأة.
- ٥- أما دراسة (Cheng, et. al, 2015) ركزت على الأهمية الاستراتيجية لمعلومات تقارير الاستدامة في إتاحة الفرصة أمام المستثمرين غير المحترفين الذين يلجأون عادة إلى المستشارين الماليين لتقييم أداء المنشآت بهدف إتخاذ قرار الاستثمار، وهل تكون تقارير الاستدامة في البيئة الأجنبية كافية لتقييم أداء نشاط المنشآت الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من قبل المستثمرين غير المحترفين بأنفسهم دون الاستعانة بالمستشارين الماليين على اتخاذ القرار الاستثماري.

وتتمثل الفجوة البحثية التي تميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات في عدم إفصاح المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عن أية تقارير اختيارية منفصلة سواء تقارير بيئية أو تقارير مسؤولية اجتماعية أو تقارير استدامة، لذا ارتأت الباحثة دراسة أثر الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار للمنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك من خلال تقديم نموذج مقترح لتقرير الاستدامة يلائم طبيعة البيئة العراقية.

### ثالثاً: مشكلة الدراسة

في ضوء المطالبات الدولية والمجتمعية بمزيد من المعلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي الذي تقوم به المنشأة إلى جانب الأداء الاقتصادي أدى إلى ظهور نوع جديد من التقارير أطلق عليها تقارير الاستدامة (Sustainability Reporting) كنتيجة لتطوير التقارير المالية في ظل بيئة الأعمال الحديثة، أصبح إعداد تقارير الاستدامة إلى جانب المسؤولية الاجتماعية والبيئية قاعدة أساسية لأي منشأة تلتزم الممارسة المسؤولة.

وتكمن أهمية هذه التقارير بالنسبة لأصحاب المصالح (Stakeholders) في إظهار الدور الأساسي الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي عن هذه التقارير وما تحتويه من معلومات محاسبية مالية أو غير مالية عن آثار أنشطة المنشآت الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في مواجهة احتياجات هؤلاء المستخدمين حتى يتسنى لهم اتخاذ القرارات الرشيدة، فتزداد بذلك قيمة المنشآت السوقية وتتعزز ثقة المساهمين والمستهلكين بها.

وتعرف تقارير الاستدامة بحسب المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) على أنها ممارسة القياس والكشف عن كون المنشأة مسؤولة أمام الجهات المعنية الداخلية والخارجية للأداء التنظيمي عن تحقيق هدف التنمية المستدامة. (GRI, 2014: 3) وتشتمل هذه التقارير على المعلومات عن الآثار الاقتصادية (الاسيما التي لم تتوفر في التقارير المالية)، فضلاً عن المعلومات عن الآثار البيئية والاجتماعية الخاصة بأنشطة المنشأة وبيان مدى تأثيرها على ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية. إذ يمثل قرار الاستثمار اختياراً من بين البدائل الاستثمارية المختلفة والمتعددة على أساس معايير اقتصادية مضافاً إليها معايير بيئية واجتماعية، من أجل العمل على تحقيق دافع الاستثمار من خلال تسلم المستثمرين لرسائل الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنشآت

وترتب على قصور المعلومات الواردة في القوائم المالية في ظل الإفصاح الإلزامي وعدم مواكبتها للتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال، أهمية اللجوء إلى الإفصاح الاختياري باعتباره مكملاً للإفصاح الإلزامي لسد النقص الحاصل في التقارير التقليدية، والتوسع في الإفصاح عن معلومات مالية وغير مالية لتكون أداة تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

تظهر أهمية تقارير الاستدامة باعتبارها إفصاحاً اختيارياً لتوفير معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي بجانب الأداء الاقتصادي للمنشأة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية

ونظراً لاهتمام المستثمرين في الوقت الحالي بالأنشطة البيئية والاجتماعية للمنشأة إلى جانب الأنشطة الاقتصادية لها، عكفت هذه المنشآت على الإفصاح عنها في تقارير الاستدامة، فتُظهر بذلك مدى وعيها بالآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من خلال إنتاجها لمنتجات صديقة للبيئة وتحقيقها للعدالة الاجتماعية فضلاً عن نموها الاقتصادي ولينعكس ذلك كله في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد المشكلة الرئيسية للدراسة بالتساؤل التالي:

**هل الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة سيرشد من قرارات المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية؟.**

ويتفرع عن هذه المشكلة الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

١- هل هناك علاقة معنوية بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وقرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية؟.

٢- هل هناك أثر معنوي للإفصاح عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية؟.

**رابعاً: فروض الدراسة**

بناءً على المشكلة التي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلها قامت الباحثة بصياغة الفروض التالية:

١- لا يوجد تباين معنوي من وجهة نظر الأفراد عينة الدراسة حول الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

٢- لا يوجد تباين معنوي من وجهة نظر الأفراد عينة الدراسة حول ترشيد قرار الاستثمار.

٣- لا يوجد ارتباط معنوي بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار.

٤- لا يوجد ارتباط معنوي بين مكونات الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار.

٥- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.

**خامساً: أهمية الدراسة**

تتبع الأهمية العلمية للدراسة من أهمية القيمة الموضوعية للتنمية المستدامة وأبعادها الرئيسية (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية) ومؤشراتها، فضلاً عن أهمية التقرير والإفصاح عنها بما يساهم في بيان آثار هذه الأبعاد واستدامة المنشأة، في ضوء دعوات المساءلة الموجهة نحو

المنشآت بما يخص قضايا الاستدامة، فتحوّلت بذلك نظرة المحاسبين التقليدية للداخل (المحاسبة التقليدية) إلى النظرة للخارج لاسيما مع تنامي اهتمامات أصحاب المصالح بمدى تحمل المنشآت لمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية إلى جانب المسؤولية الاقتصادية، ولينعكس ذلك كله (من خلال تقارير الاستدامة) في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

بينما تتبع الأهمية العملية للدراسة من المكانة التي يحتلها الإفصاح عن تقارير الاستدامة في واقع الممارسة المحاسبية وإلى الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي وحاجة سوق العراق للأوراق المالية إلى تقارير تتميز بالكفاءة والشمول والإفصاح عن الآثار الجوهرية للأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والاستفادة مما تحقّقه تقارير الاستدامة من مزايا.

#### سادساً: هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعريف بكل من:

- ١- مفهوم التنمية المستدامة والمحاسبة عنها.
- ٢- مداخل إعداد تقارير الاستدامة ومعوقات إعدادها ومحددات الإفصاح عنها.
- ٣- مفهوم الإفصاح الاختياري وأهميته في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية .
- ٤- تقديم نموذج للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة واختبار أثره في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية في البيئة العراقية.

#### سابعاً: حدود الدراسة

تقتصر الدراسة الحالية على اختبار مدى ملاءمة النموذج المقترح لتقارير الاستدامة لطبيعة المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بما يساهم في ترشيد قرار الاستثمار في المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من حيث الإفصاح دون القياس على وجه التحديد. واكتفت الدراسة بإجراء اختبار ميداني للنموذج المقترح وذلك بسبب عدم إفصاح المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عن تقارير الاستدامة سوى بعض المعلومات البيئية والاجتماعية في التفسيرات مع التقارير المالية.

#### ثامناً: منهجية الدراسة

يعتمد منهج الدراسة بين كل من التحليل النظري لأهم أدبيات الفكر المحاسبي ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والاعتبارات التطبيقية والعملية، ومن ثم يركز منهج الدراسة على محورين أساسيين هما:

#### المحور الأول: المنهج الاستنباطي

وهو الاعتماد على التسلسل المنطقي من الفروض أو البديهيات المسلم بها إلى استنتاجات معينة تؤدي إلى تكوين نظريات خاصة محددة المعالم تفسر أوضاع خاصة أي تتجه الدراسة فيه

من العام إلى الخاص، وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات المحلية والنظريات ذات الصلة بموضوع الدراسة، للخروج بتأطير نظري حول النموذج المقترح لتقارير الاستدامة للمنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعلاقته المتوقعة في ترشيد قرار الاستثمار.

### **المحور الثاني: المنهج الاستقرائي**

يستند هذا المنهج إلى معالم وحقائق عامة من واقع مفردات معينة أي تتجه فيه الدراسة من الخاص إلى العام، وذلك من خلال استقراء الواقع والمشاكل ذات الصلة بموضوع الدراسة حيث تقوم الباحثة بالدراسة التطبيقية بتقديم نموذجاً مقترحاً لتقارير الاستدامة يلائم طبيعة المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومن ثم اختبار هذا النموذج للتعرف على أهمية تقارير الاستدامة وأثرها في قرار الاستثمار، وذلك بالاعتماد على قائمة استقصاء تم تصميمها بأسلوب دلقي وتوزيها على عينة الدراسة.

### **تاسعاً: خطة الدراسة.**

تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

### **الإطار العام للدراسة.**

### **الفصل الأول: تقارير الاستدامة كأحد مداخل الإفصاح الاختياري.**

المبحث الأول: مفهوم وأبعاد الاستدامة والمحاسبة عنها.

المبحث الثاني: مدخل محاسبي للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة.

### **الفصل الثاني: أثر تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.**

المبحث الأول: ماهية قرار الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الثاني: دور تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار.

### **الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.**

المبحث الأول: وصف متغيرات الدراسة والتحليل الوصفي.

المبحث الثاني: إختبار الفروض.

### **النتائج والتوصيات.**

### **المراجع**

### **الملاحق**

# الفصل الأول

تقارير الاستدامة كأحد مداخل الإفصاح  
الاختياري

## المقدمة

تتسابق منشآت الأعمال إلى مواكبة التغيرات الكبيرة الحاصلة في بيئة الأعمال، فقد أدركت خلال العقود الثلاثة الماضية بأن نموذج التنمية الحالي لم يعد نموذجاً مستداماً، وخاصة بعد ارتباط نمط الحياة الاستهلاكي بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي وتلوث الهواء... الخ ومثله على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

ولهذا اتجهت العديد من المنشآت إلى وضع خطط تنموية واقتصادية تهدف إلى النهوض بالأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لأنشطتها. وأصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجاً معرفياً للتنمية في العالم، خاصة بعد الطلب المتزايد على تقارير الاستدامة في السنوات الأخيرة كأداة يعتبرها الكثيرون وسائل لخلق قيمة إضافية للمنشأة من خلال تنفيذ الاهتمام بالأداء الاجتماعي والبيئي بجانب الأداء الاقتصادي.

لذا يشمل هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: مفهوم وأبعاد الاستدامة والمحاسبة عنها

المبحث الثاني: نموذج محاسبي للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة

## المبحث الأول

### مفهوم وأبعاد الاستدامة والمحاسبة عنها

#### تمهيد

تعتبر التنمية بشكل عام أحد أهم الطرق التي يسعى الإنسان من خلالها لتحقيق احتياجاته وإشباع رغباته للوصول إلى أهدافه المختلفة، ولا بد من أن تكون التنمية شاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل مستدام (حجازي وعبد المعطي، ٢٠١٣: ٣٠٩). لذا ظهر مصطلح الاستدامة كرد فعل طبيعي على التخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن الأسلوب التقليدي للتنمية الذي يقوم على التنامي السريع للإنتاج دون الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي على الإنسان وعلى الموارد الطبيعية وعلى الاقتصاد (شاهين، ٢٠١٣: ٣٥).

#### ١/١/١ النشأة التاريخية وتطور التنمية المستدامة

نشأ مفهوم التنمية المستدامة في بداية السبعينات من القرن الماضي، عندما أصبح هناك حواراً مجتمعياً في العديد من المنتديات بشأن التنمية الاقتصادية وتأثيرها على البيئة والإنسان (شرف، ٢٠١٥: ب: ٣)، وتزايد الاهتمام بشكل متسارع وبقوة في هذه الفترة، وذلك نتيجة للنقص الملحوظ للنمو والتنمية، كما أن التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي أدى إلى ضرورة دمج البعد البيئي في التنمية والتخطيط الإنمائي، وعلى أثر ذلك عقدت الكثير من الندوات والمؤتمرات حول البيئة والتنمية (غلاب، ٢٠١١: ٨٤). وبحلول أواخر السبعينات والثمانينات ظهرت نظريات تنموية أكثر تقدماً وكانت النظريات تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية، وجرى تحليل اثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية، مثل الفقر والتوزيع ضمن الجوانب الاجتماعية، ونضوب الموارد الاقتصادية والتلوث ضمن الجوانب البيئية (عمار، ٢٠٠٨: ٢).

وهناك إجماع من الباحثين (غلاب، ٢٠١١: ٨٤)، (قاسمي، ٢٠١٢: ٣)، (عمار، ٢٠٠٨: ٢)، بأهم المبادرات والمحطات كتسلسل تاريخي لبروز فكرة التنمية المستدامة، لذا ستقوم الباحثة بتقسيم هذه المحطات إلى مراحل وكما يلي:

١- **مرحلة التفكير بتطور وتغير مفهوم التنمية ١٩٦٨:** حيث تم إنشاء نادي روما الذي جمع عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول، دعا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

٢- **مرحلة شمول التنمية للبيئة والإنسان ١٩٧٢:** وفي هذه المرحلة نشر نادي روما تقريراً مفصلاً حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، ونشر توقعاته لسنة ٢١٠٠، ولعل من أهم نتائجه عن مسار النمو الاقتصادي في العالم، هو تحذيره من أنه سوف يحدث خلا خلال القرن الواحد والعشرون بسبب التلوث وتعرية التربة.... الخ. وفي نفس السنة

وبالتحديد خلال ٥ - ١٦ يوليو / تموز ١٩٧٢ انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، حيث عرضت مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية. وطالبت الدول النامية بأن تكون من أولوياتها الاهتمام بالتنمية إذا أرادت تحسين بيئتها وتفاذي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضيق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة.

٣- **مرحلة الظهور الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة ١٩٨٧:** تم تعميم مفهوم التنمية المستدامة على المستوى الدولي من خلال المؤتمر الذي نظّمته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويعرف كذلك بتقرير ( Brundtland )<sup>(\*)</sup> حيث اظهر التقرير فصلاً كاملاً عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، وأهم ما جاء في التقرير إن التنمية المستدامة تهتم بالوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع من خلال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٤- **مرحلة الإعلام عن التنمية المستدامة ١٩٩٢:** عقد في هذه المرحلة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في البرازيل وعرف باسم قمة الأرض أو قمة ريو، ونتج عن هذه القمة عدة توصيات كان من أهمها وأبرزها إعطاء بُعد إعلامي للتنمية المستدامة ووضع خطة مستقبلية متكاملة تشتمل على مجموعة من الإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة لمختلف قطاعات المجتمع .

٥- **مرحلة البدء بتقنين الإعلام عن التنمية المستدامة ٢٠٠٢:** في هذه المرحلة تم عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة الذي أكد عليه مؤتمر قمة الأرض في عام ١٩٩٢ وأهم ما نتج في هذه القمة استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك الإعلان عن إصدار إرشادات تقارير الاستدامة المعدلة بواسطة المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، والتي تمثل إرشادات تمكن منشآت الأعمال من إتباعها عند الإفصاح عن تقارير الاستدامة .

٦- **مرحلة الخيارات الإستراتيجية لتمويل التنمية المستدامة ٢٠١٢:** وانعقدت في هذه المرحلة قمة الأرض للتنمية المستدامة وتم عقدها أيضاً بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية وسميت لاحقاً بقمة ريو+٢٠ "Rio+20" وأكد البيان الختامي لهذه القمة على تعزيز مفهوم الاقتصاد الأخضر للحفاظ على الموارد الطبيعية وإشراك منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة. ويحق لكل

<sup>(\*)</sup> Brundtland سمي بهذا الاسم نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج (Gro Harlem Brundtland) أحد الزعماء الدوليين في التنمية المستدامة والصحة العمومية.

بلد أن يختار النهج الذي يناسبه وفقاً للخطط والاستراتيجيات والأولويات الوطنية للتنمية المستدامة. وعلى الرغم من أهمية البيان الختامي لهذه القمة إلا إن البعض انتقدها نظراً لافتقارها إلى أهداف ملزمة وواضحة فضلاً عن ضعف برامج التمويل (أحمد، ٢٠١٣: ١٩٩).

وما يزال الاهتمام بالتنمية المستدامة بشكل ملحوظ من جانب العديد من المنظمات الأعمال و المنظمات المهنية وخاصة المهتمين في المجال المحاسبي كوسيلة لتقليص الفجوة بين مختلف الدول واكتساب الشرعية والقبول على كافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية وبالأخص على مستوى منشآت الأعمال.

## ٢/١/١ مفهوم ومستويات التنمية المستدامة

يعبر عن مصطلح التنمية المستدامة (Sustainable Development) في اللغة ضمن لفظين هما التنمية والمستدامة، فالتنمية في اللغة مصدر من الفعل (نمى)، يقال أُنميت الشيء ونمّيته: جعلته نامياً، أما كلمة المستدامة فأخوذة من استدامة الشيء، أي طلب دوامه، أو هي الأناة (ابن منظور، ١٩٩٤: مج ١٥، ٣٤١، ١٢، ٢١٣). بينما ذكر (محمد، ٢٠٠٥: ١٧٨) بان الترجمة العربية لمصطلح (Sustainability) هو "استدامة" لا تعبر عن المعنى المقصود فالمصطلح الأجنبي يعني (قويا ومستمرًا فترة طويلة قادمة) في حين أن الترجمة العربية تظهر جانباً واحداً الاستمرار لفترة طويلة قادمة.

وأما (شاهين، ٢٠١٣: ٤١) ذكر بأن كلمة (Sustainability) تعني القابلية للاستمرارية أو الديمومة كما تعني القابلية للتحمل وبالتالي القابل للاستمرار، وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل في ترجمتها إلى اللغة العربية تعبير التنمية المستدامة. أما (GRI) فإنها تستعمل في ترجمتها إلى اللغة العربية تعبير الاستدامة<sup>(\*)</sup>.

وذكر (بني هاني وآخرون، ٢٠١٤: ٣٦٧)، (هاشم، ٢٠١١: ٢٤٥) بأنه يطلق على مفهوم التنمية المستدامة العديد من التسميات من أهمها التنمية البشرية، والتنمية المتواصلة، والتنمية التضامنية، والتنمية الشاملة، والتنمية المستمرة، والتنمية المتداعمة، والتنمية القابلة للاستمرار وغيرها، وقد اصطلح على تسميتها بالتنمية المستدامة.

لذا توجه المجتمع الدولي إلى الاهتمام بالبيئة واعتبارها جزءاً من التنمية الاقتصادية، فاتخذ خطوات جادة نحو الاستدامة - كمفهوم ينطبق على المستوى العالمي - التي وضعت أركانها وبيّنت ما تنطوي عليه مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (لجنة Brundtland) في ٢٠ مارس / آذار من العام ١٩٨٧، حيث أشارت إلى ضرورة اقتراح هذا المفهوم الذي يركز على التقدم

<sup>(\*)</sup>ستقوم الباحثة باعتماد الترجمة المتعارف عليها لمصطلح (Sustainable Development) وهو التنمية المستدامة، أما مصطلح (Sustainability) فيتم اعتماد مصطلح استدامة، كما أن أغلب الكتابات العربية والأجنبية اعتبرت أن الاستدامة هي مرادفة للتنمية المستدامة وهذا ما سوف تعتمده أيضاً الباحثة.

الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وعرفتها على أنها التنمية التي تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. ويقصد بالاحتياجات ضمن هذا التعريف العناصر الثلاثة المترابطة داخلياً ضمن عملية الاستدامة وهي (الاقتصاد، البيئة، المجتمع) مع الاعتراف بوجود حدود للقدرة على توفير الموارد(العريدي، ٢٠١٤: ١٩٧).

ومن الجدير بالذكر أن لهذا المفهوم (الاستدامة) تعاريف عدة ومن جوانب مختلفة بالرغم من عدم وجود اتفاق بين الباحثين وتعدد وجهات نظرهم إلا إنها ركزت بمجموعها على الأبعاد الثلاثة (الاقتصاد، البيئة، المجتمع)، وقد تباين هذا التركيز على هذه الأبعاد وطرق قياسها والإفصاح عنها، فنجد من عرفها على أنها التنمية التي تناقش القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، فهي عملية تنموية تتطلب اهتمام جميع الجهات بأن تكون عملية مستمرة متراكمة على الجوانب متعددة واسعة المدى، وضيقة ومحدودة في أهدافها وأغراضها (إبراهيم، ٢٠١٤: ١٧٢).

كما عرفتها الـ (GRI) على إنها تمثل الأنشطة التي تساعد منشآت الأعمال على تحقيق أهدافها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والخضوع لمسائلة أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين، وذلك في إطار نظام ملائم لحوكمة المنشآت يعمل على ضبط الأعمال، وتقييم ومراقبة الأداء من أجل تحقيق أهداف الاستدامة (Sobhani et al., 2012: 76). وعرفها آخر على إنها الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج التي تضعها المنشأة للنظر في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعمليات أعمالها لتحقيق متطلبات الاستدامة (Asif & Searcy, 2014: 411).

وتخلص الباحثة \_ بناء على ما سبق\_ أنه لا يوجد اتفاق عام على تعريف الاستدامة لكونها تعني أموراً مختلفة لكل من الأفراد ومنشآت الأعمال، إلا إن من أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشاراً وأكثرها وضوحاً واعتماداً من قبل الباحثين والمنظمات ذلك الوارد في تقرير (Brundtland) سنة ١٩٨٧. لذا اقتصرنا الباحثة على أهم التعاريف التي تؤكد على تحقيق هدف الاستدامة في التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وأشار الباحثون (بدر، ٢٠١٣: ٩٧)، (عمر، ٢٠١٣: ٧) إلى إنه يمكن تطبيق الاستدامة من خلال عدة مستويات، فالمستوى القومي أو الإقليمي يعتمد سير التنمية المستدامة إقليمياً على الاتجاه المتكاتف لدى شعوب الإقليم الواحد (كالاتحاد الأوربي)، ويتمثل ذلك في الاتفاقيات والمعاهدات واستثمار المشروعات الجديدة طويلة الأجل، وأصبح ينتج عن المحاسبة القومية مؤشرات معدلة بيئياً بصورة أكثر موضوعية في الحكم على معدلات نمو وأداء الاقتصاديات المختلفة.

أما المستوى المحلي أو القطاعي تتحقق مفهوم التنمية المستدامة فيه على الصعيد المحلي عندما يشمل جميع قطاعات الدولة، من خلال الرؤية الواعية والصادقة لدى القطاعات المسؤولة للدولة المحلية إضافة إلى الارتقاء بالمستوى البيئي والمعيشي بجانب الاقتصادي للمجتمع على مختلف الأصعدة.

أما على مستوى المنشآت أصبح مؤشر الربح المحاسبي في ظل مفهوم التنمية المستدامة غير كافٍ للحكم على أداء منشآت الأعمال، فأصبح لزاماً على منشآت الأعمال البحث عن أنظمة محاسبية حديثة أو تطوير أنظمتها الحالية عند التعامل مع قضايا التنمية المستدامة. لأن هناك ثمة مجموعة من الأطراف الخارجية والداخلية التي تهتم بمؤشرات قياس أداء المنشأة مثل المقرضين والمستثمرين الحاليين والمرقبين وإدارة المنشأة، فكل منها تتحقق مصالحه عندما تبرز مؤشرات تقييم الأداء لهذه المنشأة أنها تنمو بصورة تضمن لها الاستمرار في الأجلين المتوسط والطويل، وتحقيق معدلات عالية من الأرباح المستدامة التي تحقق رغبات كل الأطراف.

وتتفق الباحثة مع هذا التقسيم لمستويات الاستدامة سواء على المستوى الإقليمي أو المحلي وحتى على مستوى المنشآت وإن ما يهمنا في هذه الدراسة هو مفهوم الاستدامة على مستوى المنشآت.

### ٣/١/١ مفهوم ومستويات استدامة المنشأة

وكما أشرنا سالفاً بان الاستدامة صممت في البداية كمفهوم ينطبق على المستوى العالمي. إلا أن تزايد تطبيق هذا المفهوم أصبح على مستوى المنشآت أيضاً، حيث إن الاستدامة للمنشآت اكتسبت اهتماماً متزايداً في السنوات القليلة الماضية لأنها أدركت أن لها دوراً كبيراً ومحورياً في تحقيق الاستدامة بسبب التأثير المتبادل مع المجتمع. وهذا ما أكد عليه الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في ٢٢ مارس / آذار سنة ٢٠١١ عندما وضع إطار مفاهيمي للاستدامة حيث دعا المنشآت إلى التوجه في استراتيجياتها وعملياتها التشغيلية نحو تحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لتحقيق الاستدامة (IFAC, 2011: 5).

وعرفت استدامة المنشأة بأنها إستراتيجية الأعمال والاستثمار التي تسعى إلى استخدام أفضل الممارسات التجارية لتلبية وتحقيق التوازن بين احتياجات أصحاب المصالح الحاليين والمستقبليين (Artiach et al., 2010: 31).

كما عرفت استدامة المنشأة من قبل (Burritt & Schaltegger, 2010: 1) على أنها الوضع الحقيقي لتأثير نشاط المنشأة على البيئة الخارجية وما يترتب عليها من آثار في المستقبل. وعرفها (Asif & Searcy, 2014: 412) بأنها قدرة المنشآت على تلبية احتياجات أصحاب المصالح المباشرين وغير المباشرين والتفاعل معهم دون المساس بقدرتها على تلبية تلك الاحتياجات في المستقبل.

وعرفت على إنها وسيلة للمنشأة لخلق قيمة لمساهميها من خلال التقليل من الآثار السلبية للقضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية (Krechovsk & Prochazkova, 2014:1146).

إن إدخال مفهوم الاستدامة في عمليات المنشأة أصبح أمراً ضرورياً. فلم يعد الأداء المالي والأرباح تضمن بقاء المنشأة على المدى الطويل، فالمنشأة بحاجة إلى إدخال المؤشرات غير المالية مثل الأنشطة الاجتماعية وحماية البيئة في صنع القرار والتخطيط الإستراتيجي جنباً إلى جنب مع المؤشرات المالية. وذكر (Elkington) في كتابه سنة ١٩٩٧ أوجه الاختلاف بين المدخل التقليدي لإدارة منشآت الأعمال والمدخل الحديث لاستدامة منشآت الأعمال الذي كان يعتني بتعظيم الربح فقط دون الأخذ بنظر الاعتبار الآثار البيئية والاجتماعية بجانب الآثار الاقتصادية وكما هو موضح في الجدول (١) الآتي:

### الجدول (١)

#### مقارنة بين المدخل التقليدي والاستدامة للمنشآت

المدخل التقليدي	مدخل الاستدامة	التعليق
مدخل أحادي البعد حيث يقتصر على البعد المالي فقط	مدخل ثلاثي الأبعاد	أوسع المفهوم ليشمل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وليس فقط البعد المالي.
أقتصر على رأس المال المادي فقط	اشتمل على رأس المال المادي والبشري والطبيعي والاجتماعي	حيث أوسع مفهوم رأس المال ليشمل الأشخاص والموارد الطبيعية.
اقتصر على الأصول الملموسة فقط	أمتد إلى الأصول غير الملموسة	حيث يركز على الخدمات التي يقدمها أكثر من تركيزه على ما يمتلكه من أصول ملموسة
تقليص العمالة	الابتكار	أدرك العاملون بأنهم يمثلون أصولاً هامة أساسية للمنشأة ويجب أن يعاد توجيهها إلى مجالات جديدة تشجعهم على الابتكار بدلا من التعامل معهم كفائض يجب التخلص منه.
حصري	شمولي	لا يقتصر على أصحاب المصالح الداخليين فقط وإنما يمتد ليشمل أصحاب المصالح الخارجيين أيضاً.
المساهمون	أصحاب المصالح	أوسع نطاق المساءلة فبدلاً من جعلها مقصورة على المساهمين فقط امتدت لتصبح حقاً لجميع أصحاب المصالح.
اقتصر على الأداء المالي	امتد إلى الأداء المالي وغير المالي	حيث أهتم بالقياس والتقرير عن الأداء غير المالي فضلاً عن الأداء المالي.
الحاجة إلى المعرفة	الحق في المعرفة	حيث أعترف بحقوق الأطراف ذوي العلاقة ومسؤولية المنشأة تجاههم.

الحقائق	الأحاسيس والمشاعر والتطلعات	حيث أدرك أن الأشخاص يتخذون قراراتهم وفقاً لمشاعرهم وتطلعاتهم، ومن ثم فقد أعطى اهتماماً أكبر لقيم الأشخاص ومعتقداتهم.
أحادي الاتجاه	ثنائي الاتجاه	أدرك إن مسؤولية المنشأة لا تتمثل فقط في التقرير السنوي، ولكن يجب مشاركة أصحاب المصالح من خلال حوارات مفتوحة للتعرف على احتياجاتهم وتوقعاتهم والحصول على تغذية عكسية منهم.
الوعد	الأهداف والتوقعات	حيث انتقل من مرحلة الوعد البراقة إلى مرحلة التحقيق الفعلي للأهداف والغايات والتوقعات.

المصدر (شرف، ٢٠١٥ب: ١٤).

- وعليه فإنه لا بد للمنشآت من أن تطور خططها وعملياتها لتصبح منشآت مستدامة، وأشار (Lin, 2010: 19) إلى أن هناك ست مراحل لتطوير استدامة المنشآت سأوردتها بشكل موجز:
- ١- مرحلة الرفض: تشير هذه المرحلة إلى رفض المنشأة لمفهوم الاستدامة واعتقادها بأن جميع الموارد المتاحة لها من موارد مادية وبشرية وطبيعية يمكن استغلالها من قبل المنشأة لتحقيق مكاسب اقتصادية فورية.
  - ٢- مرحلة عدم الاستجابة: عادة ما تنتج هذه المرحلة من قلة الوعي أو الجهل وليس من معارضة لأخلاقيات المنشأة في تحقيق مكاسب مالية.
  - ٣- مرحلة الامتثال: تركز هذه المرحلة على الحد من مخاطر فرض عقوبات على المنشأة نتيجة الفشل في الوفاء بالحد الأدنى من المعايير كصاحب عمل أو مُنتج مسؤول.
  - ٤- مرحلة الكفاءة: تعكس هذه المرحلة الوعي المتنامي لدى إدارة المنشأة وإدراكها أن هناك مزايا حقيقية يمكن الحصول عليها من خلال تطبيق ممارسات الاستدامة.
  - ٥- مرحلة الفاعلية الإستراتيجية: تنتقل المنشأة في هذه المرحلة نحو الاستدامة من خلال جعل الاستدامة جزء من إستراتيجية المنشأة.
  - ٦- مرحلة المنشأة المستدامة: وتعد المنشأة في هذه المرحلة متبينة مفهوم الاستدامة من اجل مجتمع مستدام.

ويتضح للباحثة أن مفهوم الاستدامة في \_ نطاق منشآت الأعمال \_ يتركز في تحقيقها لأهدافها وغاياتها من خلال قدرتها على تلبية حاجات ورغبات المستهلكين وأصحاب المصالح الحاليين والمحتملين، ومدى إمكانيتها في تحقيق الدمج بين العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في عملياتها، فضلاً عن تحقيقها للأرباح والنمو واستخدامها للموارد الطبيعية

والبشرية والمادية بالقدر العقلاني ومن دون الإضرار بحق الأجيال القادمة في الاستفادة من هذه الثروات.

#### ٤/١/١ أبعاد الاستدامة

أكد تقرير (Brundtland) عام ١٩٨٧ على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما حدد مؤتمر القمة العالمي للاستدامة المنعقد في جوهانسبورغ عام ٢٠٠٢ الأبعاد الرئيسية للاستدامة بثلاثة أبعاد وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي (صابر، ٢٠١٠: ٣١٩).

وأكدت على هذه الأبعاد الإرشادات الصادرة من قبل المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) وذلك على النحو الآتي (GRI, 2013: 67-142):

#### ١ - البعد الاقتصادي

يتعلق البعد الاقتصادي للاستدامة بتأثيرات المنشأة على الظروف الاقتصادية لأصحاب المصلحة فيها وعلى الأنظمة الاقتصادية على المستوى المحلي والمستوى الوطني والمستوى العالمي. ويهدف هذا البعد إلى توضيح تدفق رأس المال بين مختلف أصحاب المصلحة، والآثار الاقتصادية الرئيسية للمنشأة على المجتمع بأسره. و أشار الصاوي إن هذا البعد يهدف إلى تحسين مستوى رفاهية الإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد النادرة المتاحة (الصاوي، ٢٠١٢: ١٠٥). ويغطي البعد الاقتصادي الآثار الاقتصادية غير المباشرة، والتواجد السوقي، الأداء الاقتصادي .

#### ٢ - البعد البيئي

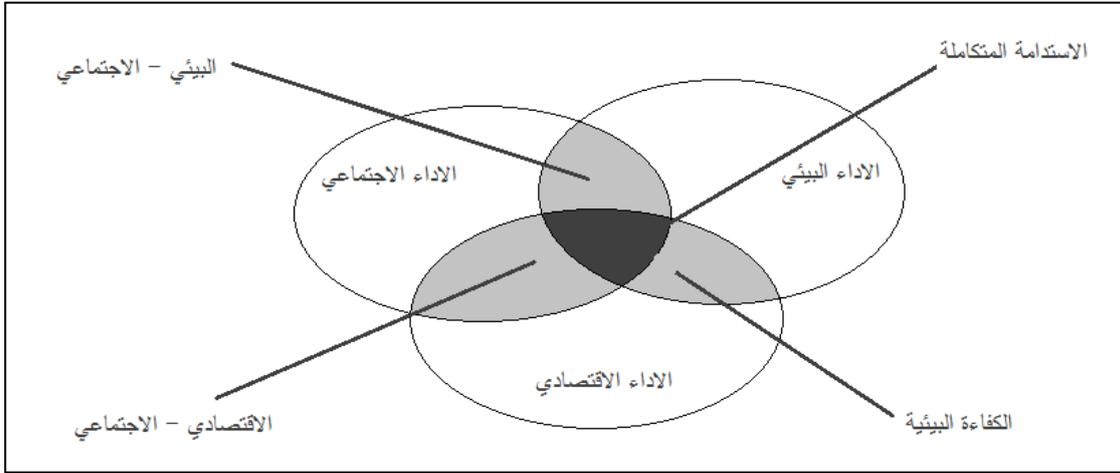
يتعلق البعد البيئي للاستدامة بأثر المنشأة على الأنظمة الطبيعية الحية وغير الحية، وتشمل الأرض والهواء والمياه والأنظمة البيئية. ويهدف هذا البعد إلى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وليس فقط توفيرها لأنها ليست ملكاً لجيل معين بل هي ملكاً لكل الأجيال، فضلاً عن حماية وسلامة الأنظمة البيئية (الأرض والماء والهواء) من التلوث.

وأشار (بدوي و بلتاجي، ٢٠٠٨: ٢٤٨) إلى إنه لا بد من تحقيق التوازن بين إدارة الموارد البشرية والطبيعية، حيث إن فهم العلاقة التفاعلية بين البشر والموارد الطبيعية ستمكن المديرين من اتخاذ أفضل قرارات فيما يتعلق باستخدام تلك الموارد.

ويغطي البعد البيئي الآثار المتعلقة بالمدخلات مثل (الطاقة والمياه) والمخرجات مثل (الانبعاثات والنفايات السائلة والصلبة). وبالإضافة إلى ذلك، فهي تغطي التنوع البيولوجي، والنقل والآثار المتعلقة بالمنتج والخدمة، بالإضافة إلى الامتثال البيئي والنفقات البيئية.

### ٣- البعد الاجتماعي

يتعلق البعد الاجتماعي للاستدامة بالآثار التي تسببها المنشأة للأنظمة الاجتماعية التي تعمل داخلها. ويهدف هذا البعد إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد الاقتصادية والطبيعية، وإيصال الخدمات الاجتماعية، كالصحة والتعليم إلى من يحتاجها. والقضاء على الفقر والبطالة وتنمية الثقافات والعلاقات بين المنشأة وأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين. وبين (محمود وآخرون، ٢٠١٢: ٢٣٣)، (اللاوند وعبد الله، ٢٠١٢: ٤١٦) بأن البعد الاجتماعي يعد بمثابة البعد الذي تتميز به الاستدامة، لأنه البعد الذي يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي فضلا عن كونه يهتم بحق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفاءة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام، ملابس، هواء) وغيرها، وتلبية الاحتياجات المكملة لرفع مستوى معيشته ودون التأثير على الحقوق الاجتماعية للأجيال القادمة. وإن البعد الاجتماعي يشتمل على ممارسات العمالة والعمل اللائق، حقوق الإنسان، المجتمع، مسؤولية المنتج. ويمكن توضيح الترابط بين أبعاد الاستدامة بالشكل (١) الآتي :



الشكل (١)

العلاقة بين أبعاد الاستدامة

Source: (Lin, 2010: 22)

ويتبين من خلال الشكل أعلاه أن الترابط بين الأداء البيئي والأداء الاقتصادي ينتج عنه الكفاءة البيئية، والترابط بين الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي ينتج عنه العدالة الاجتماعية، والترابط بين الأداء الاجتماعي والأداء البيئي ينتج عنه التوازن، ونتيجة لهذا الترابط بين الأبعاد الثلاثة تتحقق الاستدامة المتكاملة.

## ٥/١/١ أهداف الاستدامة

انبثقت أهداف الاستدامة من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو+٢٠ في عام ٢٠١٢. إذ تم استنباط مجموعة من الأهداف القابلة للتطبيق على نطاق العالم وأن يوازن بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة: الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، لذا تسعى الاستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي (محمود وآخرون، ٢٠١٢: ٢٣١)، (شاهين، ٢٠١٣: ٤٤)، (عمر، ٢٠١٣: ٣):

- ١- العمل على تحقيق حياة أفضل: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين الحياة في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.
- ٢- تعزيز الوعي بالمشكلات البيئية القائمة: وكذلك تنمية إحساس السكان بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة وإعادة استخدام الموارد بالاستخدام الأمثل من غير المساس بحق الأجيال القادمة.
- ٣- التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية: وذلك من خلال تحديد المشكلات التي تواجهها البيئة وضمان التخطيط البيئي والاقتصادي والاجتماعي في كل مراحل التخطيط الإنمائي من خلال تعزيز القدرات لكافة الدول على تطبيق مبادئ وممارسات الاستدامة ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازناً وعدلاً.
- ٤- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع: وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية الحياة في المجتمع من خلال إدراك أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأتانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.
- ٥- العمل على تحقيق الأهداف والغايات المنشودة: من خلال تنشيط وتوفير فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، والعمل على تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع والبحث عن أساليب جديدة تلائم إمكانيات المجتمع وتحفيز الطاقة البشرية وتفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على المشكلات البيئية، ووضع الحلول المناسبة لها وتنميتها والحفاظ عليها.

ويتضح للباحثة بأن الهدف الرئيسي للاستدامة في فلسفتها ومبادئها وأبعادها إنما يرجع إلى إقامة توازن بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية) فإقامة المشروعات الاقتصادية الكبيرة والمتطورة يجهد البيئة سواء من خلال الهدر في استخدامها للموارد الطبيعية القابلة للنضوب أو من خلال ما يصاحب بعض المشروعات من تلوث للبيئة،

وكذلك عدم المساواة بين الأفراد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. لذا هدفت الاستدامة على أن تعطي اهتماماً متساوياً ومتوازياً للأبعاد الثلاثة. وبالتالي يكون تأثير التوازن بين الأبعاد الثلاثة في عملية صنع القرارات يؤدي إلى اتخاذ قرارات بصورة سليمة وبما يحقق تنمية متجددة وقابلة للاستمرار.

#### ٦/١/١ خصائص الاستدامة

هناك مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الاستدامة أهمها (بدر، ٢٠١٣: ٩٣)، (حمدان، ٢٠١٤: ٤١٦):

- ١- مستوى القياس: فالاستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة (عالمي، إقليمي، محلي جزئي - محلي كلي، لولايات الدولة كلها) ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداماً على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي.
- ٢- تعدد المجالات: تتكون الاستدامة من ثلاث مجالات على الأقل هي اقتصادية وبيئية واجتماعية.
- ٣- أشد تعقداً من أي نوع من أنواع التنمية الأخرى: الاستدامة تسعى لتوليف منظومة متوازنة بين النظام الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، وتحاول تحقيق أقصى درجة من النمو في كل جانب من هذه الجوانب، وعليه من الصعوبة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل مكوناتها.
- ٤- الحد من الفقر في المجتمع: تسعى الاستدامة إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع.
- ٥- التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر الأجيال: أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر. وهذا يعني أن الاستدامة لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي لها يتراوح بين ٢٥ إلى ٥٠ سنة.

وتتفق الباحثة مع الرأي السابق بخصوص خصائص الاستدامة.

#### ٧/١/١ الفرق بين المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت (CSR) إلى خمسينيات القرن العشرين، وقد انتشر في السبعينيات، كما لقي رواجاً واهتماماً في التسعينيات وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما أظهرت نشأة التقارير الاجتماعية في نهاية السبعينيات وعي المجتمع بالأنشطة غير المالية للمنشأة وخاصة فيما يتعلق بقضيتي حقوق الإنسان والعمالة. إلا إن هذا الاتجاه تضاعل إلى حد ما نظراً للافتقار لمؤشرات قابلة للقياس وموثوقة في السنوات اللاحقة (Lin, 2010: 1).

ويستخدم مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمنشآت (CSR) لوصف وعي المنشأة لتأثير عملياتها في القضايا الاجتماعية والبيئية، ومراعاتها لمتطلبات الحوكمة، وكذلك الخطوات التي تتخذها للتواصل والتعامل مع تلك القضايا، وتركز أنشطة المسؤولية الاجتماعية على قيمة المنشآت

على المدى القصير من خلال تعزيز العمليات الإستراتيجية وتحسين سمعتها وإدارتها للمخاطر، كما أنها تؤدي عادة إلى تنسيق الجهود لتحسين المجتمع وكذلك لتقليل استهلاك المنشأة للموارد الطبيعية (Hughen & Lulseged, 2014: 57).

وعرفت المسؤولية الاجتماعية للمنشآت (CSR) على أنها العمل على أساس موثوق ومرغوب فيه وأن تحترم القيم الأخلاقية والناس والمجتمعات والبيئة. وفي هذا التعريف يتم التركيز على الرأي قصير الأجل وتركز اهتمام المنشأة على القضايا الراهنة (Finch, 2005: 2). وعرفها (أحمد، ٢٠١٣: ٢٠٠) بأنها المفهوم الذي بمقتضاه تأخذ المنشآت في حسابها الظروف الاجتماعية والبيئية عند أداء أعمالها وكذلك مصالح حملة أسهمها على أساس طوعي، وتقوم المنشأة بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية بشكل اختياري. كما عرفت من قبل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) بأنها الالتزام المستمر من قبل منشآت الأعمال بالتصرف بشكل أخلاقي تجاه جميع أصحاب المصالح وليس حملة الأسهم فحسب، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (شرف، ٢٠١٥: ب: ٣١).

ويتضح للباحثة بأن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت (CSR) هي عبارة عن مسؤولية المنشأة عن تأثيراتها على المجتمع، ولتلبية هذه المسؤولية لابد من أن تدمج في عملياتها الأبعاد الاجتماعية والبيئية والأخلاقية وحقوق الإنسان، وهواجس المستهلكين والتعاون الوثيق مع أصحاب المصالح. وهي نهج شمولي ومتكامل مع استراتيجيات الأعمال الأساسية لمعالجة آثار الأعمال الاجتماعية والبيئية، وإن جذور المسؤولية الاجتماعية للمنشآت هو في الأنشطة الخيرية للمنشآت (مثل التبرعات، الأعمال الخيرية، أعمال الإغاثة.... الخ).

وبالرغم من كونهما - المسؤولية الاجتماعية (CSR) واستدامة المنشأة (CS) - تعلمان على أخذ العوامل البيئية والاجتماعية بالحسبان في منشآت الأعمال إلا إن هناك فرق بينهما وأكد على ذلك (الأرضي، ٢٠١١: ٢٥١) بأن مفهوم الاستدامة غير مرادف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وذلك لأن الاستدامة تشتمل على التقرير عن النمو برأس المال بأشكاله المختلفة (المالي، البيئي، الاجتماعي)، في حين تركز المسؤولية الاجتماعية على المدى القصير الخاص بالأنشطة الخيرية والامتثال للقوانين السارية وتحسين ظروف العمل.

**وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أن نقاط الاختلاف فيما بينهما تتمثل في الآتي:**

- ١- تركز (CS) على التوازن بين أبعادها الثلاث من حيث تأثر المنشأة وتأثيرها في المجتمع بينما تركز (CSR) على الأنشطة الاجتماعية والخيرية من قبل المنشأة للمجتمع.
- ٢- تركز (CS) على التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية أما (CSR) على فائدة أصحاب المصالح في المقام الأول.

٣- إن تقارير (CS) تلبى حاجة الإفصاح لإظهار تطور المنشآت وخلق قيمة لها على المدى الطويل، بينما تقارير (CSR) تظهر فقط الدور الايجابي للمنشأة في الأنشطة الخيرية على المدى القصير .

#### ٨/١/١ مفهوم محاسبة الاستدامة

تعتبر المحاسبة عن الاستدامة من المتطلبات الضرورية في الوقت الحالي لإعداد التقارير المالية، حيث أن التعبير عن الأداء غير المالي في المنشأة يتم قياسه من خلال قدرة المنشأة على المحافظة على المقاييس المتعلقة بالبيئة والاقتصاد والمجتمع (البقي، ٢٠١٤: ٤٦١). والمحاسبة عن الاستدامة تمثل اليوم أحد أهم القضايا الأساسية بالنسبة للمنشآت، حيث الأداء الاجتماعي والبيئي الجيد بجانب الأداء الاقتصادي يمثل عاملاً رئيسياً من الأعمال الناجحة للمنشآت حيث أن نجاحها لم يعد يقاس فقط من خلال الربحية بل يجب أن يقاس النجاح بأخذ عوامل أخرى، مثل المؤشرات غير المالية والإفصاح عنها في قوائم مالية ملحقه (الشحاده وآخرون، ٢٠١٤: ٣٩٦). لذا اهتم الباحثون في المجال المحاسبي بهذا المفهوم بحيث أصبحت المحاسبة عن الاستدامة امتداداً للمحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية من حيث القياس والإفصاح (Bebbington & Larrinaga, 2014: 3).

وتعرف محاسبة الاستدامة (Schaltegger et al., 2006: 15) بأنها إدارة المعلومات المحاسبية والأساليب الجديدة التي تهدف إلى خلق وتوفير معلومات عالية الجودة لدعم المنشأة في حركتها نحو تحقيق الاستدامة. وعرفت على إنها عبارة عن نظام للمعلومات يختص بوظيفتي قياس الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمنشأة والتقرير عن نتائج هذا القياس بما يكفل تقييم إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة (بدوي ، البلتاجي، ٢٠١٣: ٣٨).

وعرفها (Lamberton, 2005: 12) هي المحاسبة التي تقدم معلومات متوازنة اقتصادية وبيئية واجتماعية تساهم في صناعة القرار سواء للأطراف الداخلية (المديرين) أو الأطراف الخارجية ( أصحاب المصالح) لكون إن صناع القرار في قطاع الأعمال يتطلبون معلومات متوازنة من شأنها أن تساعدهم على اتخاذ القرارات التي تحقق هدف الاستدامة. كما عرفها (Lin, 2010: 6) بأنها المحاسبة التي تقيس التفاعلات والروابط بين القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تشكل الأبعاد الثلاثة للاستدامة.

ووفقاً لمفهوم محاسبة الاستدامة يتم النظر إلى المنشأة على إنها نظام فرعي داخل نظام أكبر، وبالتالي يجب على إدارة المنشأة أن تحافظ على التوازن مع هذا النظام الأكبر وذلك لأغراض البقاء والنمو، فالاستدامة بالنسبة للمنشأة تعني القيام بأنشطة إلزامية وإرادية تستهدف الحد من الآثار الخارجية السلبية لنشاطها، والمساهمة في حل مشاكل المجتمع ( بدر، ٢٠١٣: ٩٦).

لذا يتمثل الهدف الأساسي لإطار محاسبة الاستدامة في قياس أداء الأبعاد الثلاثة للمنشأة (الاقتصادي والبيئي والاجتماعي) لتحقيق الشفافية والإفصاح عن آثار قيامها بأنشطتها على البيئة والمجتمع. وتقديم المعلومات المفيدة لأصحاب المصالح لأغراض اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية (Gray, 2010: 58). كما إن هدف محاسبة الاستدامة هو مشابه لهدف المحاسبة المالية فيهدف إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما القياس والإفصاح عن المعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي لها انعكاسات على تحقيق الاستدامة (بدوي و البلتاجي، ٢٠١٣: ٣٨).

إن الفكرة الأساسية لمحاسبة الاستدامة هي أن البحث في الأرباح ورأس المال وحده غير كاف لتقييم أداء المنشآت. بل الاهتمام بالإفصاح عن جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يهتم بها أصحاب المصالح في جميع أنحاء العالم (16: Bremser, 2014). ويتم اعتبار تقنيات المحاسبة عن الاستدامة كأسلحة فكرية في البناء الاجتماعي للاستدامة وعملية القياس هي وسيلة للحفاظ على قوة الرقابة عبر أصحاب المصالح والمجتمع والبيئة.

وفي الوقت نفسه يؤكد المنظور النقدي على أهمية تطوير أشكال جديدة وديمقراطية لتقنيات المحاسبة القائمة على أساس مبادئ التنمية المستدامة، وتتمحور أهدافها على نقض وتجنب هيمنة رجال الأعمال على المجتمع وبناء مجتمع عادل قائم على العدالة الاجتماعية، وأنه ينبغي اعتماد تقنيات محاسبية جديدة من قبل المنشآت مع الوعي بأن أهدافها تتمحور حول الرفاهية الاجتماعية، وجودة الحياة، والحماية البيئية، للحد من الأثر البيئي والاجتماعي للسلع والموارد (29: Passetti et al., 2014). ومن شأن المنشأة المستدامة أن تكون تلك التي تحافظ على رأس المال الطبيعي سليماً للأجيال القادمة. ويتم خصم تكلفة الاستدامة من الربح المحاسبي (محسوباً باستخدام مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً) للوصول إلى المستوى النظري للربح أو الخسارة المستدامة بصورة منفصلة (8: Lambertson, 2005).

ومن خلال مما سبق يتضح للباحثة بأن الاهتمام بالاستدامة انعكس على الفكر المحاسبي وأصبح يمثل تحدياً للمحاسبين في تحقيق الاستدامة وتحول نظرتهم من المحاسبة التقليدية إلى الدور الذي بإمكانهم أن يقوموا في تحقيق استدامة المنشأة، بتعزيز قدراتهم على الفهم الكامل لإمكانية دمج أداء أبعاد المنشأة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وليس فقط جمع وتحليل البيانات والتقارير عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة. وتعزيز ما لديهم من مهارات وقدرات إحصائية و تحليلية للمعلومات المالية وغير المالية. مما يستوجب تطوير المحاسبة عن استدامة المنشآت وهناك ثلاثة مداخل لتطوير محاسبة الاستدامة كما وضحتها كل من (Burritt & Schaltegger, 2010: 832) بالآتي:

## - المدخل الأول: مدخل من الداخل إلى الخارج

يستند منهج من الداخل إلى الخارج في المقام الأول على تحديد إستراتيجية المنشأة وتحليل القضايا ذات الصلة من أجل التنفيذ الفعال للإستراتيجية من خلال مقاييس أداء الاستدامة والإدارة وإعداد التقارير وبالتالي، ينظر لمحاسبة الاستدامة بأنها تمثل عملية جمع وتوصيل المعلومات الملائمة والموثوق بها للمديرين لمساهمتهم في الاستدامة و لدعم عمليات اتخاذ القرارات الداخلية لتنفيذ إستراتيجية المنشأة، وتتعلق تلك القرارات بحل المشاكل الاجتماعية والبيئية، مع تعزيز الوضع التنافسي للمنشأة في السوق. وتتطلب الممارسة العملية تطوير مجموعة من المهارات الموجودة لدى المحاسبين لتمكينهم من استخدام أدوات المحاسبة من أجل تحقيق الاستدامة لتوفير معلومات مفيدة وعالية الجودة. أي تحويل استراتيجيات المنشأة إلى مؤشرات أداء رئيسية وتصميم نظم معلومات، وبالتالي إذا تمكن المحاسبون من توفير هذه المعلومات فإن المدراء سيكون لديهم الأساس لتحسين قراراتهم مع الأخذ في الاعتبار متطلبات الاستدامة بشكل أفضل.

## - المدخل الثاني: مدخل من الخارج إلى الداخل

يستند منهج من الخارج إلى الداخل على أن المنشآت هي كيانات اجتماعية وجزءاً لا يتجزأ من المجتمع، وسيتم الحكم على مسؤولية هذه المنشآت البيئية والاجتماعية من قبل أصحاب المصالح، لذا لا بد من أن تتم الحوارات والمناقشات مع أصحاب المصالح، وكيف يمكن للإدارة المنشآت من خلال محاسبة الاستدامة وتوفير تقارير مبنية (موجهة) على أساس وجهات نظر أصحاب المصالح. وبالتالي التواصل مع أصحاب المصالح، لمعرفة توقعاتهم واستخلاص مقاييس الأداء ونهج المحاسبة منها مما يؤدي إلى تعظيم قيمة المنشأة باعتبارها منشأة مسؤولة أمام الأطراف الخارجية (أصحاب المصالح).

## - المدخل الثالث: المدخل المزدوج

يجمع هذا المنهج كل من المنهج الداخلي (من الداخل إلى الخارج) والمنهج الخارجي (من الخارج إلى الداخل) معاً ويتبنى وجهة نظر أن تطوير محاسبة الاستدامة يجب أن يجمع بين وجهة نظر الأطراف الداخلية (المديرين) والأطراف الخارجية (أصحاب المصالح). وبالتالي توفر المحاسبة عن الاستدامة من خلال هذا المدخل ما يلي:

١- الامتثال للسياسات البيئية والتنظيمية.

٢- دعم عمليات التحسين المستمر في المنشأة.

٣- توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الداخلية في المنشأة .

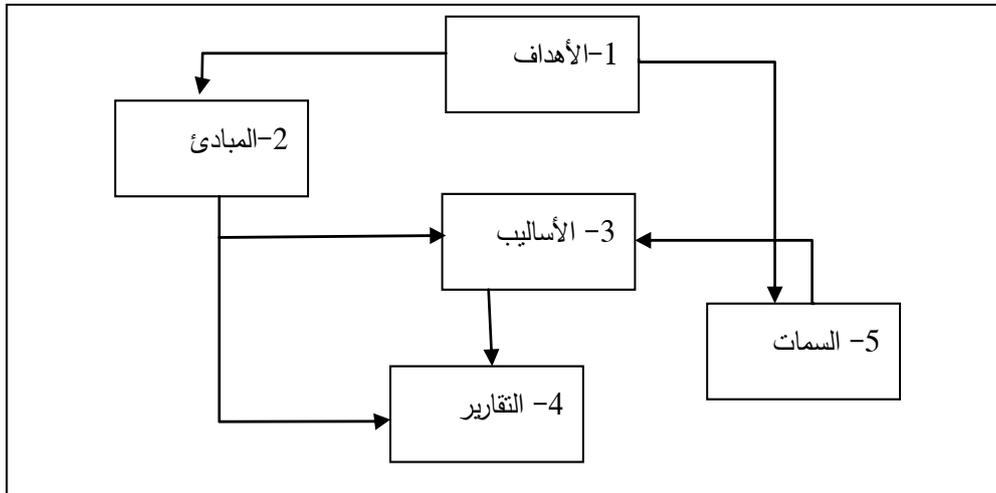
٤- الإفصاح عن المعلومات لأغراض للتقارير الخارجية لأصحاب المصالح .

وتؤكد هذه المحاسبة على ضرورة الرؤية المتوازنة للحقائق والتحول من النظرة للداخل (المحاسبة التقليدية) إلى النظرة للخارج، والأخذ بنظر الاعتبار كل من آثار الأبعاد الثلاثة لأنشطة

المنشأة (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية)، وضرورة توصيل المعلومات عنها لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين (الصاوي، ٢٠١٢: ١١٠).

وهناك محاولة من قبل (Lamberton, 2005: 16) لتحديد نموذج محاسبة الاستدامة مشابه لنموذج المحاسبة المالية بهدف توجيه وإرشاد محاسبة الاستدامة في المستقبل. ويصف النموذج خمسة مكونات لمحاسبة الاستدامة وهي:

- ١- أهداف محاسبة الاستدامة.
  - ٢- مبادئ محاسبة الاستدامة.
  - ٣- أساليب القياس والتسجيل.
  - ٤- تقارير تستخدم لتقديم المعلومات لأصحاب المصالح.
  - ٥- الأساليب أو الخصائص النوعية لمعلومات محاسبة الاستدامة.
- ويظهر الشكل (٢) التالي المكونات الخمسة لإطار محاسبة الاستدامة.



الشكل (٢)

مكونات إطار محاسبة الاستدامة

source: (Lamberton, 2005: 16)

وفيما يلي شرح بشيء من التفصيل لهذا النموذج:

#### ١- أهداف محاسبة الاستدامة

وإن الهدف الأساسي لمحاسبة الاستدامة هو قياس الأداء التنظيمي من منظور اقتصادي بيئي اجتماعي للمنشأة نحو تحقيق هدف الاستدامة. فيمكن أن يقدم المعلومات المفيدة المرتكزة على المبادئ والتي تشبه مبادئ المحاسبة المالية مثل التكلفة التاريخية، الاستمرارية، والاتفاقيات المتعلقة بالفترة المحاسبية وإعداد التقارير. وأن تظهر هذه المعلومات سمات نوعية للشفافية وإمكانية

المقارنة في سياق الاستدامة لتمكين أصحاب المصالح من مساءلة وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي أو بهدف اتخاذ القرارات (Gray,2010:53).

## ٢- مبادئ محاسبة الاستدامة

تتشابه مبادئ محاسبة الاستدامة مع مبادئ المحاسبة المالية مثل (Mathews, 2009: 5)،

(شرف، ٢٠١٥ ب: ٤٢):

- مبدأ الوحدة المحاسبية.
- مبدأ الفترة المحاسبية.
- مبدأ وحدة القياس.
- مبدأ التكلفة التاريخية.
- مبدأ الأهمية النسبية.
- مبدأ المحافظة على رأس المال.

فعلى سبيل المثال، تحديد الوحدة المحاسبية التي يتم إعداد حسابات الاستدامة لها تتوقف على تطبيق مفهوم الاستدامة إما على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي. فعلى المستوى الجزئي يتم وضع حسابات الاستدامة للمنشأة، بينما يكون على المستوى الكلي تطبيق مفاهيم محاسبة الاستدامة على المستوى الإقليمي (الصاوي، ٢٠١٢: ١١١).

أما بالنسبة للفترة المحاسبية التي يتم فيها تقييم أداء المنشأة تجاه هدف الاستدامة يتم تحديد التقرير أما شهري أو ربع سنوي أو سنوي وكذلك يمكن أن يتم الإفصاح عن المعلومات الخاصة بدورة حياة المنتج. وبالمثل لمبدأ وحدة القياس وبوجود العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، تتطلب محاسبة الاستدامة استخدام مجموعة من وحدات القياس. فالوحدات النقدية ترتبط بتقييم الأداء الاقتصادي لكنها غير مناسبة لتقييم الأداء الاجتماعي أو البيئي. كما أن محاولة تحويل مخاطر الآثار الاجتماعية والبيئية وحدها نقدية قد يُساء تفسيرها بشكل واضح وتقلل من أهمية تقييم هذه القضايا المرتبطة بالقضايا الاقتصادية. وأشار (بدوي، عثمان، ٢٠١٢: ٣٤) بأن وحدات القياس المستخدمة في محاسبة الاستدامة تكون متنوعة لا تتوقف على وحدة النقد فقط، فإن البعدين البيئي والاجتماعي في الاستدامة يستلزم استخدام مجموعة متنوعة من وحدات القياس، نظراً لأن وحدة القياس النقدي لا تلائم تقييم الأداء الاجتماعي والبيئي للمنشأة.

أما بالنسبة لمبدأ التكلفة التاريخية فإن وظيفة محاسب الاستدامة هي التسجيل التاريخي لكل عملية تبادل قامت بها المنشأة، إضافة إلى تطبيق مبدأ المحافظة على رأس المال، ويتضمن هذا المبدأ المحافظة على رأس المالي الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

أما مبدأ الأهمية النسبية ضمن إطار محاسبة الاستدامة، فمن غير الملائم الحصول والإقرار لكافة الآثار البيئية التي يتسبب فيها الإنسان. لذلك لابد من إعطاء أولويات لتلك الآثار

اعتماداً على أهميتها وملائمتها لأصحاب المصالح أما الآثار التي تكون اقل فيمكن استبعادها حسب المبدأ (Lamberton, 2005: 20).

أما بالنسبة لمبدأ المحافظة على رأس المال فأشار (Lamberton, 2005: 9) أن من شأن المنشأة المستدامة أن تحافظ على رأس المال الطبيعي سليماً للأجيال القادمة من خلال عدم استخدام الموارد المتجددة بشكل يفوق معدل تجدها، واستخدام الموارد غير المتجددة بحذر وكفاءة مع الحرص على استمرار هذه الموارد للأجيال القادمة.

### ٣- أساليب القياس والتسجيل

يصعب إيجاد مدخل قياس عملي في مجال الاستدامة يلقي القبول العام كما هو الحال في المحاسبة المالية (شرف، ٢٠١٥ ب: ٤٢). بسبب صعوبة الأنشطة الخاضعة للقياس لكونها تتصف بأنها غير محددة ولم يتم الاتفاق عن ماهيتها بسبب وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من المنشآت وبين ما تراه تلك المنشآت من مسؤولية تجاه المجتمع. فضلا عن صعوبة التعبير النقدي عن بعض أنشطة الاستدامة (الصاوي، ٢٠١٢: ١١٢).

ويرى (بدوي و البلتاجي، ٢٠١٣: ٥٩-٦٥) بان هناك مدخلين للقياس في الاستدامة هما مدخل القياس الكمي ذي المضمون الواحد، الذي يقوم على قياس الأشياء والظواهر كمياً بمعيار موحد يعكس خاصية مشتركة بينها. والثاني مدخل القياس متعدد الأبعاد، الذي يستند على أسلوب القياس الكمي متعدد الأبعاد وأسلوب القياس الوصفي. إلا إنهما يرون أن المدخل الأفضل هو مدخل القياس المتعدد الأبعاد لأنه يعتبر أكثر ملائمة من حيث إمكانية التطبيق العملي لتأثيرات الاستدامة وما يوفره من معلومات مختلفة تعكس تباين وتعدد الأشياء موضوع القياس، من دون التقيد والالتزام بأسلوب قياس معين أو الاعتماد على أسلوب قياس معين - أي بمعنى أنه لا يحدد بنمط قياس معين أو وحدة قياس معينة-. لأنه في إطار محاسبة الاستدامة يكون أسلوب القياس الملائم هو الأسلوب الذي يوفر المعلومات التي تعكس طبيعة الآثار المختلفة والتي تضيف دلالة أكثر وضوحاً لتلك الآثار، وكذلك يعتبر المدخل الأفضل من حيث إمكانية التطبيق العملي لقياس التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لعمليات وأنشطة المنشأة. وتنقسم المعلومات في ضوء هذا المدخل إلى ثلاثة أنواع هي :

- **معلومات مالية:** والتي يمكن قياس تأثيراتها ضمن إطار محاسبة الاستدامة بمقياس نقدي.
- **معلومات كمية:** والتي لا يمكن قياس تأثيراتها ضمن إطار محاسبة الاستدامة بمقياس نقدي بل تقاس بمقياس كمي ويقصد به تعيين أعداد للأشياء أو الأحداث طبقاً لقواعد محددة .
- **معلومات وصفية:** والتي لا يمكن قياس تأثيراتها ضمن إطار محاسبة الاستدامة بمقاييس كمية بل تقاس بمقاييس وصفية ويقصد بها التوصيف الإنشائي لخصائص أو مظاهر شي أو حدث معين.

وتتشابه أدوات تحليل وتسجيل بيانات المحاسبة لأغراض الاستدامة مع أدوات وسجلات المحاسبة المالية دفتر يومية، وحسابات الأستاذ، وميزان مراجعة (Bebbington et al., 2009: 595).

#### ٤ - التقارير المقدمة لأصحاب المصالح

تقدم محاسبة الاستدامة معلومات لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين في شكل تقارير تسمى تقارير الاستدامة تساعد على اتخاذ القرارات وتعطي صورة عن مدى وعي المنشأة للتوازن بين أبعاد الاستدامة الثلاثة. وتكون هذه التقارير بشكل دوري، ويفضل قبل عملية اتخاذ القرار، فيمكن نشر بعض أنواع معلومات محاسبة الاستدامة باستخدام المواقع الإلكترونية لتصبح متوفرة بدلاً من الامتثال لجدول تقارير ثابت (Schneider, 2015: 529).

#### ٥ - الخصائص النوعية لمعلومات محاسبة الاستدامة

يجب أن تمتلك معلومات محاسبة الاستدامة خصائص نوعية والتي حدتها (GRI) لإعلام المستخدمين بكيفية إعداد تقارير الاستدامة وهي لا تختلف عن الخصائص النوعية للمحاسبة المالية وهذه الخصائص هي (GRI, 2014: 13):

١- **التوازن:** يجب أن يكون التقرير متوازناً ومعتدلاً ويحقق الشفافية عن أداء المنشأة الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وان يشتمل التقرير على الجوانب الايجابية في الأداء والنواحي التي يجب على المنشأة أن تزيد من تحسينها ضمن نطاق الاستدامة.

٢- **القابلية للمقارنة:** ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في التقرير توافق المؤشرات التي وردت في (GRI) من اجل تسهيل عملية فهم ومقارنة تقرير عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنشأة من قبل أصحاب المصالح ومستخدمي التقارير لتحليل التغيرات التي تطرأ على المنشأة مع مرور الوقت مقارنة بالمنشآت المثلثة .

٣- **الدقة:** ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة ومفصلة بما فيه الكفاية لأصحاب المصالح ومستخدمي التقارير من جميع الفئات لتقييم أداء المنشأة في الجوانب الاقتصادي والبيئية والاجتماعية.

٤- **التوقيت:** ينبغي أن يكون التقرير على جدول منتظم وتكون المعلومات متاحة ومقدمة بالوقت المناسب لأصحاب المصالح لأجل مساعدتهم على اتخاذ قرارات مدروسة وفي الوقت المناسب. وان الفائدة من تقديم المعلومات بالوقت المناسب يكشف عن مدى إشراك أصحاب المصالح وبشكل فعال في عملية صنع القرارات من خلال المعلومات الفعلية المفصح عنها في التقرير.

٥- **الوضوح:** ينبغي أن تكون المعلومات المتاحة في التقرير بطريقة مفهومة وتمكن الجهات المستفيدة منها من الوصول إليها وان تكون هذه المعلومات عن الآثار الفعلية لأداء المنشأة الاقتصادي والبيئي والاجتماعي بصورة موضوعية.

٦- الموثوقية: ينبغي أن تكون المعلومات والبيانات الواردة في تقرير الرقابة الداخلية أو الوثائق التي يمكن مراجعتها من قبل المراجع الخارجي معتمدة ضمن هذا التقرير. وان يقدم التقرير تفسيرات لأي معلومات يوجد فيها لبس وشك.

ونخلص مما سبق إلى أن العديد من المنشآت اتجهت إلى اتخاذ خطوات جادة نحو الاستدامة في محاولة منها لمواكبة التطور الحاصل. فالاستدامة ليست مجرد حالة طارئة بل وسيلة متطورة للنهوض، ولقد استجاب الفكر المحاسبي لها من أجل مواكبة التطورات السريعة والهائلة في العالم وكذلك للمحافظة على الثروات الطبيعية التي تعتبر حق لكل الأجيال، وأصبح من مهام المحاسبة تقديم معلومات مناسبة عن الاستدامة فظهر ما يسمى بمحاسبة الاستدامة لتحقيق التوازن بين مسؤوليتها عن آثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وبين حاجة المجتمع، وخاصة أصحاب المصالح المختلفين لمعلومات محدثة تساعدهم على التخطيط واتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشأة. وبالتالي زاد الاهتمام بالإفصاح عن الاستدامة لمنشآت الأعمال وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الثاني بشكل مفصل.

## المبحث الثاني

### نموذج محاسبي للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة

#### تمهيد

يعتبر الإفصاح الاختياري عن الاستدامة حديث نسبياً، حيث يتم الإفصاح من قبل المنشآت عن معلومات مالية وغير مالية هامة مثل الأمور المتعلقة بالمواضيع البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمخاطر، التي يمكن أن تؤثر على الأداء المستقبلي للمنشآت (عبد المنعم والعلجوني، ٢٠١٣: ١٦٨). إذ أن تطور الاهتمام بقضايا الاستدامة قد انعكس على الفكر المحاسبي، وحاولت الدراسات المحاسبية تحسين مجالات القياس والإفصاح المحاسبي وتوسيع مضمونه ليشمل الإفصاح عن الآثار البيئية والاجتماعية إلى جانب الآثار الاقتصادية للمنشآت (الصاوي، ٢٠١٢: ١٠٨).

#### ١/٢/١ مفهوم الإفصاح الاختياري

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الأسس التي ترتكز عليها نظرية المحاسبة ويمثل الوظيفة الثانية بعد القياس. ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه إعلام أصحاب المصالح بالمعلومات الواردة في التقارير المالية للمنشأة، ويطلق على الإفصاح في الحدود الدنيا بالإفصاح الإلزامي، وأي إفصاح يزيد عن تلك الحدود من حيث الكمية والمحتوى، ومقرراً بواسطة إدارة المنشأة فهو إفصاح اختياري (اصميدة، ٢٠١٣: ٩).

وقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة قصوراً بالإفصاح المحاسبي، بسبب أن القوائم المالية تتسم بالغموض وعدم تلبية احتياجات مستخدمي هذه القوائم لان المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالية تمثل الحد الأدنى من المعلومات التي لا تواكب التطور الحاصل ولا تلبية الاحتياجات المتزايدة لأصحاب المصالح. مما أدى إلى الحاجة للإفصاح الاختياري الذي يقوم بتوفير معلومات إضافية مالية وغير مالية لا يغطيها الإفصاح الإلزامي.

وبسبب التطور الذي يشهده العالم اليوم، ولقصور الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة طبق المعايير المحاسبية المتعارف عليها وعدم تلبية احتياجات أصحاب المصالح، زادت أهمية الإفصاح الاختياري في الفكر المحاسبي نتيجة لتحول النظر إلى القوائم المالية من اعتبارها هدفاً بحد ذاتها إلى اعتبارها وسيلة لتحقيق هدف أو عدة أهداف أهمها المساعدة في اتخاذ القرارات، وإن متطلبات هذه القرارات تفوق إلى حد كبير ما يقدمه الإفصاح الإلزامي من معلومات لذلك أصبح الاهتمام بالإفصاح الاختياري حتمي وضروري لتحقيق فعالية القوائم المالية وتحقيقاً لأهدافها (المسلماني، ٢٠٠٩: ٥٨).

ويعد الإفصاح الاختياري مكملاً للإفصاح المحاسبي الإلزامي وتبرز أهميته من خلال الحاجة المتزايدة لمزيد من المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الخاصة بمستخدمي المعلومات

خاصة في ظل تزايد احتمالات عدم التأكد الخاصة بالمستقبل وعدم كفاية الإفصاح الإلزامي منفرداً لتغطية تلك الاحتياجات من المعلومات. وإن اللجوء إلى الإفصاح الاختياري جاء نتيجة لسد تلك الفجوة (النجار، ٢٠١١: ٣٦).

ويعرف الإفصاح الاختياري على أنه إضافة معلومات وبيانات بواسطة منشآت الأعمال لإعلام متخذي القرارات عن المعلومات المالية وغير المالية زيادة على متطلبات الإفصاح الإلزامي (حمادة، ٢٠١٤: ٦٨١).

وعرفه (عطية، ٢٠١٣: ٣٦) بأنه الإفصاح عن أي معلومات تزيد عن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وفقاً للقوانين والمعايير ويتم ذلك بمبادرة من مديري المنشآت لتقديم معلومات إضافية لمتخذي القرارات، ويقوم المديرون بتحديد المعلومات التي سوف يتم الإفصاح عنها اختيارياً بناءً على قاعدة التكلفة والعائد من هذه المعلومات، بالإضافة إلى بعض المحددات الأخرى.

بينما يرى (علي، ٢٠١٣: ١٧) بأنه الإفصاح عن معلومات تزيد عن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في ظل الإفصاح الإلزامي، وأنه يتوقف على رغبة الإدارة في التوسع في الإفصاح من عدمه، وأنه يساعد في الحد من محاولات الاستفادة غير المشروعة من المعلومات الداخلية، كما ويساعد أيضاً في تقليل درجة عدم التأكد التي تحيط بالمنشأة.

وعرفه (محمد، ٢٠١٢: ٤٦) بأنه عملية إعطاء المعلومات عن المنشأة للأسواق المالية بالرغم من إن هذه المعلومات غير مطلوب الإفصاح عنها قانونياً، حيث تقوم المنشآت بالإفصاح اختيارياً عن معلومات غير مطلوبة عن طريق السلطات وذلك في محاولة لتشكيل تصورات المشاركين في السوق وأصحاب المصالح، وبالتالي الاستفادة من معدلات التبادل مع هذه الجهات وتعزيز وبناء الثقة بينهم وبين المنشأة.

مما سبق يتضح للباحثة أن الإفصاح الاختياري هو الإفصاح طوعاً من قبل إدارة المنشأة عن معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية المتعارف عليها وقد يحتوي على معلومات مالية وغير مالية ذات أهمية نسبية تعكس الجانب الأخلاقي للمنشآت ومدى وعيها بمسئوليتها تجاه المجتمع ومواكبة للتطورات الحاصلة في العالم وملبية لاحتياجات أصحاب المصالح المتجددة مما يؤدي إلى زيادة الثقة بالمنشأة على المدى الطويل.

#### ٢/٢/١ العوامل المؤثرة في الإفصاح الاختياري

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح الاختياري عن المعلومات، أو بمعنى آخر هنالك عوامل يتوقف عليها الإفصاح الاختياري تتمثل في الآتي:

##### ١- تكاليف الإفصاح الاختياري والمنافع المتوقعة منه

يتطلب إعداد المنشأة لمعلومات إضافية ضمن التقارير المالية إلى تحمل المزيد من تكاليف إنتاج هذه المعلومات وتقسّم هذه إلى تكاليف مباشرة وتشمل تكاليف إعداد ومعالجة ونشر

المعلومات الإضافية، ويكون من السهل تقديرها ودمجها في تحليل الكلفة والعائد. وتكاليف غير مباشرة وتشمل التكاليف الناتجة عن أثر الإفصاحات على قرارات المنشأة وأنشطتها مثل أثر تنبؤات بالأرباح السلبية على شروط الموردين، وتكاليف المقاضاة وغيرها (اصميدة، ٢٠١٣: ٢١).

أما المنافع المتوقعة من الإفصاح الاختياري هي تحسين مصداقية المنشأة مما يؤدي إلى زيادة في قيمة أسهمها وبالتالي زيادة في قيمتها على المدى الطويل. وكذلك تحسين علاقة المنشأة مع أصحاب المصالح وخفض حالة عدم التأكد لديهم عن الأداء المالي وغير المالي للمنشأة، عن طريق تخفيض درجة عدم التماثل بين المعلومات المقدمة للإدارة والمعلومات المقدمة لأصحاب المصالح (Adina & Ion, 2008: 1049). وهنا يقع الدور على المنشأة بين إدراكها للموامة بين هذه التكاليف والمنافع المتوقعة منها.

## ٢ - حجم المنشأة

تشير غالبية الدراسات إلى إن المنشآت الأكبر حجماً تكون أكثر استعداداً للمزيد من الإفصاح على عكس المنشآت الصغيرة (المسلماني، ٢٠٠٩: ٨١). ويرجع السبب في ذلك إلى إن المنشآت كبيرة الحجم تكون عرضة لضغوط أكثر من جانب العديد من أصحاب المصالح وبالتالي تقوم هذه المنشآت بزيادة درجة الإفصاح في محاولة منها لتخفيف الضغوط، على العكس بالنسبة للمنشآت صغيرة الحجم لأن زيادة درجة الإفصاح قد يعرض مركزها للخطر مقارنة بالمنشآت كبيرة الحجم (عطية، ٢٠١٣: ٦٩). وهنا يتبين إن حجم المنشأة من أكثر العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح الاختياري.

## ٣ - مصداقية الإفصاح الاختياري

لتحقق مصداقية الإفصاح الاختياري لابد للمنشأة من أن يكون لديها معلومات هامة ومفيدة لأصحاب المصالح وتفصح عنها بصورة واضحة وصادقة وملبية لاحتياجات جميع الأطراف، وليس العبرة بكثرة المعلومات المفصح عنها بل بنوعيتها وجودتها ودرجة مصداقيتها لتكون ذات قيمة لمن يستخدمها، فمقدار قليل منها يحقق المنفعة لمستخدميها وبالتالي سينعكس على مصداقية المنشأة في المدى الطويل.

## ٤ - الهيكل المالي للمنشأة

يعبر الهيكل المالي عن مدى اعتماد المنشأة على التمويل الخارجي التي تحتاجه لأداء وظائفها، ويرى (علي، ٢٠١٣: ٢٣) بأن المنشآت التي تعتمد على مصادر خارجية في تمويل رأس مالها تزداد فيها نسبة الإفصاح، وذلك لتوضيح قدرتها على سداد الديون المترتبة عليها ويعتبر هذا الإفصاح موقف دفاعي للمنشأة عندما تكون نسبة الاقتراض مرتفعة. وتتفق الباحثة مع رأي الكاتب السابق لأنه سيكون على المنشأة أن تتحمل تكاليف وكالة مرتفعة وتحاول تخفيضها من

خلال زيادة الإفصاح عن معلومات أكثر تفصيلاً من أجل الحصول على الأموال اللازمة بأقل تكلفة ممكنة.

#### ٥ - الضغوط الخارجية

من أهم العوامل المؤثرة في الإفصاح الاختياري هي الضغوط الخارجية من قبل جهات ومنظمات تنادي بضرورة التوجه نحو التوسع بالإفصاح وتطوير النموذج المحاسبي الحالي لسد القصور الحاصل في التقارير المالية وزيادة كفاءة التقارير المالية في الوفاء باحتياجات المستخدمين (مقلد، ٢٠٠٨: ٢٤).

في ضوء ما سبق يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين حجم المنشأة والإفصاح الاختياري، وأن الإفصاحات المقدمة من قبل المنشآت تختلف باختلاف نوع نشاط المنشآت، فهناك منشآت يتوجب عليها التوسع بالإفصاح الاختياري نظراً لحساسية أنشطتها مثل صناعة الأسمدة والكيماويات والبتروكيمياويات من تأثر على البيئة. فضلاً عن أن الإفصاح الاختياري يسمح بتقديم معلومات إضافية مالية وغير مالية تعكس مدى وعي المنشأة لاحتياجات أصحاب المصالح المتطورة ومصادقيتها في تلبية تلك الاحتياجات بصورة تبين إدراك المنشأة لمسئوليتها تجاه المجتمع وسلوكها الأخلاقي.

#### ٣/٢/١ توسيع نطاق الإفصاح الاختياري

نادى المهتمون بالفكر المحاسبي من باحثين ومنظمات مهنية بضرورة تطوير النموذج المحاسبي الحالي من اعتراف وقياس وعرض وإفصاح ليوأكب المتغيرات المستحدثة في بيئة المحاسبة المالية بما يؤدي إلى تحسين مصداقية التقارير المالية في توفير معلومات صادقة تعبر عن واقع المنشأة وتؤدي إلى شفافية الإفصاح، وبالتالي تلبية طموحات أصحاب المصالح في الحصول على المعلومات التي تساعدهم في ترشيد قراراتهم (العازمي، ٢٠١٣: ٣٤). وقد أظهرت العديد من المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية في الآونة الأخيرة اهتماماً متزايداً لتحديد دوافع ومكونات الإفصاح الاختياري، لما يوفره من معلومات إضافية مالية وغير مالية تؤثر على قرارات المستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم، تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة (سعد الدين، ٢٠١٢: ١٤٩).

وذكر (مازن، ٢٠١٣: ٢٤) بأن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أقر دراسة موسعة لغرض تطوير التقارير المالية والتوجه نحو تعزيز الإفصاح الاختياري. وفي الجزء الثاني من هذه الدراسة صنفت اللجنة الإفصاح الاختياري في ست مجموعات وهي: بيانات عن المنشأة، تحليلات الإدارة لبيانات المشروع، المعلومات المستقبلية، معلومات عن الإدارة وحملة الأسهم، خلفية عن المنشأة.

وتأتي أهمية التوسع في الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالمنشأة للحد من محاولات الاستفادة غير المشروعة من المعلومات الداخلية والتي يعتبر الاتجار بها مؤشراً لعدم كفاءة التنظيم المحاسبي، مما يؤدي إلى سوء توزيع الثروات بين فئات المجتمع (الخيال، ٢٠٠٩: ١٠). وإن التوسع في الإفصاح سيساهم إيجابياً في تقليل المخاطر التي تتعرض لها الأوراق المالية للمنشأة لأنه عند تقديم معلومات تفصيلية أكثر إلى أصحاب المصالح سيساعد في تقليل درجة عدم التأكد المحيطة بالمنشأة والاستثمار فيها، وبالتالي يؤثر بصورة غير مباشرة على أسعار أسهمها في السوق (علي، ٢٠١٣: ١٤).

ونظراً لقصور التقارير المالية الحالية في تلبية احتياجات أصحاب المصالح في ظل بيئة الأعمال الحديثة بسبب التقييد بأسس الاعتراف والقياس وتركيزها على الجانب المالي فقط، يرى (الأرضي، ٢٠١٣: ٢٩٠) إن المدخل لتطوير التقارير المالية هو الاعتماد على ممارسات الإفصاح الاختياري بهدف التقليل من مستوى عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية الحالية، لأجل إمداد أصحاب المصالح بمعلومات عادلة وغير مضللة تساهم في تقييم أداء المنشآت وإعطاء صورة واضحة عن نشاط المنشأة ومواكبة بيئة الأعمال الحديثة.

لذا يعتبر الإفصاح الاختياري هو الحل العملي والمنطقي لمعالجة القصور في التقارير المالية في ظل بيئة الأعمال الحديثة، حيث إن التوسع والتطور في الإفصاح يجب أن ينعكس على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، وأن تحتوي التقارير المالية على معلومات مالية تبين الأداء المالي للمنشأة ومركزها الحالي والمستقبلي ومعلومات غير مالية تعكس الجوانب الاجتماعية والبيئية ومدى وعي المنشأة للتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الحديثة ومسئوليتها الأخلاقية وقدرة المنشأة على الاستمرار في الأجل الطويل.

وفي ضوء المطالبات الدولية والمجتمعية بمزيد من المعلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي الذي تقوم به المنشأة إلى جانب الأداء الاقتصادي أدى إلى ظهور نوع جديد من التقارير أطلق عليها تقارير الاستدامة كنتيجة لتطوير التقارير المالية في ظل بيئة الأعمال الحديثة.

#### ٤/٢/١ مفهوم تقارير الاستدامة كأداة للإفصاح

هناك العديد من الدوافع التي تحفز منشآت الأعمال نحو الإفصاح عن الاستدامة. وتتمثل هذه الدوافع في: تعزيز الأداء المالي للمنشأة، وجذب استثمارات جديدة، وتعزيز سمعة المنشأة، وفتح أسواق جديدة، وتحسين علاقتها مع أصحاب المصالح، والرغبة في أداء أفضل في ظل وجود المخاطر التي تحيط بالمنشأة، والرغبة في الالتزام بالقوانين والتشريعات لتجنب المساءلة والعقاب لاعتبارات مجتمعية وأخلاقية (شرف، ٢٠١٥: ٤٠).

وتكمن أهمية الإفصاح عن الاستدامة لمنشآت الأعمال في دور المنشأة في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية التي عجزت عن تغطيتها التقارير التقليدية إلى جانب الأهداف الاقتصادية (بدر، ٢٠١٣: ٧٦). وذكر (Steyn, 2014: 486) أن الدافع من الإفصاح عن الاستدامة هو محاولة التواصل مع أصحاب المصالح من خلال الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية إلى جانب المعلومات المالية، وأداء الإدارة في تحقيق فوائد للمنشأة على المدى الطويل من خلال تحقيق أهداف الاستدامة، فضلاً عن مساهمته بصورة إيجابية في تعزيز الأداء المالي للمنشأة وزيادة الميزة التنافسية.

لذا إن الاتجاه نحو الإفصاح عن الاستدامة ينشأ من عاملين أساسيين، الأول هو زيادة إدراك أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين للقضايا المرتبطة بالاستدامة وتأثيرها على الأداء الاقتصادي في الأجل الطويل للمنشأة. أما العامل الثاني فيتمثل في حاجة مجتمع الأعمال والمنشآت ذاتها للاستجابة بصورة ملائمة لقضايا الاستدامة والإفصاح عن تلك الاستجابة ومبادرات الاستدامة التي تتبناها. (الصاوي، ٢٠١٢: ١١٣).

وفي ضوء التطورات الحاصلة في دنيا الأعمال زادت ضغوط المساءلة على المنشآت سواء من قبل أصحاب المصالح أو من قبل المنظمات الدولية التي دعت إلى التوسع في الإفصاح من خلال إظهار الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطة المنشأة بجانب الآثار الاقتصادية. ونتيجة لذلك ظهر ما يعرف بتقارير الاستدامة كنشاط طوعي غير إلزامي للمنشآت الرائدة والتي لديها وعي اجتماعي، وتعمل هذه التقارير على الإفصاح عن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بصورة متوازنة دون التركيز على أحدها دون الآخر من خلال توفير معلومات غير مالية إلى جانب المالية منها، وذلك لبيان قدرة المنشأة على تلبية حاجات ورغبات أصحاب المصالح .

وعرف (Gurvitch & Sidorova, 2012: 27) تقارير الاستدامة بأنها قيام المنشآت في دمج معلومات الأنشطة الاجتماعية والبيئية بجانب نشاطها الاقتصادي في قوائمها المالية أو في صورة منفصلة للتعبير عن مدى مسؤوليتها تجاه المجتمع وتحسين صورتها وتقييم أدائها من قبل جميع أصحاب المصالح. وعرفت أيضاً بأنها إعلان صريح وواضح من قبل المنشآت لأصحاب المصالح عن الممارسات التي تقوم بها في جميع أنشطتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ومدى التزامها بمسؤوليتها تجاه المجتمع وإعطاء صورة واضحة عن المخاطر التي تتعرض لها المنشأة في مسيرتها وتوفير المزيد من الشفافية لعملياتها (Hughen et al., 2014: 58).

أما شرف فعرّفها بأنها عرض هيكل منظم للأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنشأة، وبما يوفر لأصحاب المصالح صورة شفافة عن كيفية تأثير الأمور غير المالية على النواحي المالية، وبما يساعد على تعظيم قيمة المنشأة في الأجل الطويل (شرف، ٢٠١٥: ٤٧). كما عرف (WBCSB) تقارير الاستدامة بأنها تقارير علنية تعد من قبل المنشآت لتزويد أصحاب

المصالح الداخليين والخارجيين بصورة عن آثار أنشطة المنشآت من الناحية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (حسن، ٢٠١١: ٢٦). وتعرف تقارير الاستدامة بحسب (GRI) على أنها ممارسة القياس والكشف عن كون المنشأة مسؤولة أمام الجهات المعنية الداخلية والخارجية للأداء التنظيمي عن تحقيق هدف التنمية المستدامة (6: 2006, GRI).

ولخص (غلاب، ٢٠١١: ٩٧) مفهوم تقارير استدامة المنشآت في إنه عند تقييم المنشآت لم يعد الأداء المالي هو المحدد الوحيد لوضع المنشأة في السوق أو لمستوى نجاحها، بل يتعين على المنشآت الاستجابة للمطالب الخاصة بتوفير المزيد من المعلومات عن آثار الأبعاد الاجتماعية والبيئية لأنشطتها بجانب آثار الأبعاد الاقتصادية.

ومع ذلك، ففكرة تقارير الاستدامة لا تعنى قيام المنشأة بتقسيم المسؤولية القانونية إلى بعد اقتصادي وآخر اجتماعي وثالث بيئي والنظر إلى أي منهم بمعزل عن الآخر بل، على العكس يجب النظر إلى كافة الأبعاد كوحدة واحدة، حيث إن أي بعد منهم يسهم بنفس القدر في تحقيق الهدف النهائي للمنشأة فمن الناحية الاقتصادية، تضمن تقارير الاستدامة عن نتائج أعمال المنشأة توافر الشفافية والمعلومات المالية في الوقت المناسب لكل أصحاب المصالح من المستثمرين والعاملين والعملاء والشركاء التجاريين والموردين.

أما من الناحية الاجتماعية، يهتم هذا الجزء من التقرير بالمصالح العام للمجتمعات التي تعمل فيها المنشآت، وتوفير معلومات عن الممارسات والمعايير الأخلاقية، والتنمية المهنية، والممارسات الخاصة بتعيين العاملين والتبرعات الخيرية وغيرها من الأعمال الاجتماعية. أما المعلومات المتعلقة بالآثار على البيئة فتتضمن أثر أنشطة المنشأة على البيئة بمفهومها الواسع بما في ذلك البيانات الخاصة بأمان المنتج، واستخدام الموارد في الإنتاج، ومعايير ومواثيق الإنتاج.

ويوفر تقرير الاستدامة إفصاحات عن أهم الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تحدثها المنشأة نتيجة مزاولتها لنشاطها سواء كانت سلبية أو إيجابية والتي يكون لها تأثير على المجتمع والبيئة التي تحيط بالمنشأة. ويجب أن يقدم تقرير الاستدامة تمثيل متوازن ومعقول عن هذه الآثار (3: 2013, GRI). وأن تقرير الاستدامة يوفر أيضاً زيادة في درجة الشفافية لممارسات المنشأة ليعطي صورة واضحة لأصحاب المصالح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنشأة (لطي، ٢٠١١: ٣٠).

وذكر (Lin, 2010: 50) إن الغرض من إعداد تقارير الاستدامة هو تعزيز سمعة وقيمة العلامة التجارية للمنشأة وكسب ميزة تنافسية وزيادة الشفافية في الأنشطة غير المالية داخل المنشأة ودعم وتحفيز الموظفين لتحقيق أهداف الاستدامة للمنشآت.

مما سبق أتضح للباحثة أن المنشأة التي تقوم بممارسات الاستدامة هي منشأة تتطور مع مرور الوقت من خلال وضعها الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لعملياتها وأدائها في

الاعتبار عند إعداد التقارير سواء ضمن القوائم المالية أو بشكل منفصل كتقارير استدامة، وتشتمل تقارير الاستدامة على المعلومات عن الآثار الاقتصادية (لاسيما التي لم تتوفر في التقارير المالية)، فضلاً عن المعلومات عن الآثار البيئية والاجتماعية الخاصة بأنشطة المنشأة. إذ تساهم هذه التقارير في اتخاذ قرارات أكثر فاعلية بخصوص الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، كما أن المنشأة تبذل جهوداً حثيثة عند إعدادها لهذه التقارير في محاولة منها لتطبيق مبادئ التوازن بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية) والقابلية للمقارنة والوضوح والدقة والاعتمادية.

## ٥/٢/١ النظريات المفسرة لتقارير الاستدامة

هناك عدد من النظريات التي تفسر دوافع الإفصاح عن تقارير الاستدامة للمنشآت منها،

### ١- النظرية الشرعية

تقوم على أساس إن المنشآت تعمل داخل نظام اجتماعي أكبر ولديها عقد اجتماعي مع المجتمع والبيئة المحيطة بالمنشأة (الصاوي، ٢٠١٢: ١٢٢). وعرفت بأنها افتراض عام بأن أنشطة المنشأة مرغوبة ومناسبة ومتوافقة مع مجموعة من القيم والقواعد والمعتقدات الراسخة في المجتمع (Comyns et al., 2013: 233). وينظر للشرعية وفقاً لهذا التعريف على أنها مصدر لحفاظ المنشأة على بقاءها، وبالتالي فإن استمرارية المنشأة مرهونة بقدرتها على الوفاء بالالتزامات المتوقعة منها تجاه المجتمع، وليس فقط بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الملاك (العرموطي، ٢٠١٣: ١٣).

مما سبق يتضح للباحثة بأن أي انحراف سلبي في تصرف المنشأة يهدد من مشروعية وقيمة المنشأة. لذا تكون تقارير الاستدامة أداة مهمة لتواصل المنشأة مع المجتمع للحفاظ على مشروعية المنشأة من خلال إظهار تبنيها لاستراتيجيات مختلفة تكسبها شرعية، وتعكس مدى وعي المنشأة لمسئوليتها تجاه المجتمع فضلاً عن تثقيف وإعلام أصحاب المصالح بشأن التغيرات الفعلية المرتبطة بأداء وأنشطة المنشأة.

### ٢- نظرية أصحاب المصالح

عرف (Freeman, 1984: 46) أصحاب المصالح بأنهم أي مجموعة أو فرد يمكن أن يؤثر أو يتأثر بتحقيق أهداف المنشأة. وعرفت (GRI) أصحاب المصالح بأنهم الجهات أو الأفراد الذين يتوقع منهم في الغالب أن يتأثروا بشدة بأنشطة المنشأة، ومنتجاتها وخدماتها، والذين يمكن في الغالب توقع تأثيرهم على قدرة المنشأة على تنفيذ استراتيجياتها وتحقيق أهدافها بنجاح. ويشمل هذا الجهات والأفراد الذين تخول لهم حقوقهم المكفولة طبقاً للقانون أو المعاهدات الدولية الادعاء القانوني ضد المنشأة (GRI, 2013: 92).

ويتضح للباحثة بان قيام المنشأة بأخذ وجهات نظر أصحاب المصالح في الاعتبار بعملية الإفصاح سيساهم في إعلام أصحاب المصالح بمدى التزام المنشأة بقضايا الاستدامة من

خلال الإفصاح عن آثار أنشطة المنشأة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وزيادة مستوى الشفافية من خلال تقارير الاستدامة ومن ثم تلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات.

٣- النظرية المؤسسية

تهتم هذه النظرية بدراسة الهيكل التنظيمي ونمط تصميمه للمنشآت الذي يختلف من منشأة لأخرى، فضلا من إن لها دوراً مهماً في فهم الأساس المنطقي للإفصاح الاختياري وتحديد نطاق وطبيعة الإفصاح الاختياري للمعلومات المالية وغير المالية، وهي نظرية مكملة لنظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح (Bebbington et al., 2009: 592).

وذكر (Montiel & Delgado-Ceballos, 2014: 125) بأن أكثر المنشآت التي تطبق هذه النظرية هي المنشآت متعددة الجنسية بسبب اختلاف الممارسات البيئية والاجتماعية في الدول، حيث ساعدت هذه النظرية على تصوير كيفية اختلاف الممارسات المسؤولة اجتماعياً عبر الدول المختلفة. وفي سياق البعد البيئي للاستدامة ساعدت النظرية المؤسسية أيضاً في فهم الظواهر البيئية المختلفة في البلدان المختلفة.

مما سبق يتضح للباحثة إن تقارير الاستدامة وفق هذه النظرية تمثل ضغطاً مؤسسياً على المنشآت المنافسة للقيام بالإفصاح عن مثل هذا النوع من التقارير في محاولة منها لتحسين أداء المنشآت في ظل التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال.

### ٦/٢/١ أشكال الإفصاح عن الاستدامة

اختلف الباحثون حول كيفية الإفصاح عن الاستدامة وطريقة الإفصاح عنها فمنهم من أكد على إن الإفصاح عنها يتم بشكل تقارير منفصلة عن القوائم المالية التقليدية (Rao, 2012)، (بدر، ٢٠١٣)، (Bebbington & Larrinaga, 2014)، (حسن، ٢٠١٤: ١١٤). ومنهم من أكد على إن الإفصاح عن تقارير الاستدامة يكون ضمن القوائم المالية التقليدية (أي في التفسيرات أو الملاحظات)، (Gurvitch & Sidorova, 2012)، (Spangenberg, 2004)، (Aras & Crowther, 2010).

لذا فإن تقارير الاستدامة قد تكون وفق التالي:

#### ١- تقرير الاستدامة ضمن القوائم المالية

يبير فريق من الباحثين بأن إدماج تقارير الاستدامة في القوائم المالية سيعطي صورة شاملة عن الأداء الكلي للمنشأة من خلال الإفصاح عن معلومات الاستدامة ضمن القوائم التي ينتجها النظام المحاسبي التقليدي بحيث تصبح معلومات الاستدامة جزءاً من المعلومات المالية التقليدية (بدر، ٢٠١٣: ١٠٩).

إلا إن (Gurvitch & Sidorova, 2012: 31) أظهر من خلال الدراسة التي قام بها على المنشآت التي تقوم بدمج الإفصاح عن معلومات الاستدامة ضمن قوائمها المالية التقليدية بأنه لا

توجد سياسة موحدة لإدماج الجوانب المختلفة للاستدامة، ولا يوجد فهم كافي من قبل المنشآت في كيفية الدمج لجعل المعلومات متوفرة ومتاحة ويمكن الوصول إليها بسهولة من قبل جميع أصحاب المصالح، مما يؤدي إلى قراءة القوائم المالية بالكامل لتعقب واكتشاف الإفصاح عن معلومات الاستدامة وبالتالي ضياع وقت أصحاب المصالح في البحث والتعقب بالقوائم عن معلومات الاستدامة.

وأكدت الدراسة كذلك على إن هذه المنشآت تقوم بوضع الإفصاحات عن معلومات الأداء البيئي والاجتماعي للمنشأة في أماكن مختلفة ضمن القوائم المالية وهذا ما يصعب من الوصول إلى المعلومات البيئية والاجتماعية وبالتالي تصبح قيمتها اقل.

## ٢- تقرير الاستدامة مستقل عن القوائم المالية

يرى العديد من الباحثين بضرورة إعداد تقارير الاستدامة بشكل منفصل عن القوائم المالية التقليدية لاختلاف طبيعة معلومات الاستدامة وخاصة البيئية والاجتماعية عن المعلومات المالية. إذ تتعامل المنشآت مع كميات كبيرة من المعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية لذا فإنها تواجه تحديات لتكيفها في عدد محدود من المؤشرات الحاكمة حتى تستطيع تقويم أدائها ومواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال (كواشي، ٢٠١١: ١٠). لهذا تعددت وجهات النظر حول إعداد تقارير الاستدامة فظهر ما يسمى بالتقارير الثلاثية (TBL).

ويُعد (Elkington) أول من أسس ووضع مفهوم التقارير الثلاثية وإظهار الجانب المحاسبي للاستدامة، وذلك في كتابه (Cannibals With Forks The Triple Bottom Line Of 21st Century Business) في العام ١٩٩٧. وذكر (Ngwakwe, 2012: 31) بأن سياسة (TBL) تعد عملية ناشئة تهدف إلى الإبلاغ عن وتقييم وتحسين الأداء التنظيمي فيما يتعلق بالاستدامة، فضلاً عن كونها إطار لقياس والإبلاغ عن أداء المنشآت للأثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتركيز المنشآت ليس فقط على القيمة الاقتصادية التي تضيفها ولكن أيضاً على القيمة البيئية والاجتماعية.

وقد تم بعد ذلك صياغة ووضع مؤشرات الاستدامة ضمن إطار هذه التقارير عن طريق لجنة المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) تحت مسمى تقارير الاستدامة في العام ٢٠٠٠، وكانت سياسة (GRI) في وضع إرشادات متفق عليها دولياً للإفصاح عن الاستدامة بهدف مساعدة المنشآت بتقديم تقرير متوازن عن آثار أنشطتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وزيادة التواصل مع أصحاب المصالح.

وتجري (KPMG) (\*) كل ثلاث سنوات استطلاعاً مسحياً لتقارير الاستدامة، وقد أظهرت نتائج عام ٢٠٠٨ اتجاه تصاعدياً واضحاً في مثل هذا النوع من التقارير، حيث أن ٨٠٪ من

(\*) (KPMG) هي واحدة من أكبر شركات الخدمات المهنية في العالم، كما إنها واحدة من الأربعة الكبار وتقدم الخدمات المهنية في المراجعة والضرائب والاستشارات. يقع مقرها في أمستردام، هولندا.

منشآت الأعمال المدرجة ضمن مؤشر (G250) والذي يضم أكبر ٢٥٠ منشأة في جميع أنحاء العالم تصدر تقارير استدامة بالاعتماد على المبادئ الإرشادية لـ (GRI) (6: 2008, KPMG). وفي تقريرها عام ٢٠١١ وجدت أيضاً ما يقرب ٦٩٪ من منشآت الأعمال المدرجة ضمن (N100) تقوم أيضاً بإعداد تقارير الاستدامة بالاعتماد أيضاً على المبادئ الإرشادية لـ (GRI).

وكذلك أكدت على إن (GRI) أصبح معياراً عالمياً للإفصاح عن تقارير الاستدامة لا يمكن إنكاره (20: 2011, KPMG). وهذا يدل على إن (GRI) هي المعايير العالمية الأكثر استخداماً من قبل المنشآت كمعيار عالمي للإفصاح عن الاستدامة بصورة مستقلة عن القوائم المالية التقليدية.

ومن جانب آخر كان هناك مبادرات للإفصاح عن تقارير الاستدامة كجزء من التقارير المتكاملة (IIRC)<sup>(\*)</sup> إذ في ضوء الاهتمام المتزايد بتوفير المزيد من المعلومات غير المالية بجانب المعلومات المالية، تم تشكيل اللجنة الدولية لإعداد التقارير المتكاملة (IIRC) في عام ٢٠١٠ من قبل قادة (GRI)، الغرض منها هو الجمع بين التقارير المختلفة (التقارير المالية و التقارير الإدارية والحوكمة وتقارير الاستدامة) في مجموعة متماسكة توضح قدرة المنشأة على خلق قيمة مستدامة في المدى الطويل (480: 2014, Steyn).

وتعد تقارير الاستدامة جزء من التقارير المتكاملة، وبالرغم من إن هدف (IIRC) الوصول إلى إطار عالمي هدفه تحسين التقارير المالية لخدمة مستخدميها إلا إنها ما تزال كلمة رنانة لم يستطع الباحثين والأكاديميين إلى الآن الوصول إلى نموذج موحد، وما هو الذي ينبغي إن يدرج في هذا النموذج (شرف، ٢٠١٥: ٤). ولهذا تبقى (GRI) هي المعيار الأفضل للإفصاح عن الأداء المستدام للمنشآت بصورة مستقلة.

مما سبق يتضح للباحثة بأنه يصعب الإفصاح عن تقارير الاستدامة ضمن القوائم المالية التقليدية بسبب ما أكدته دراسة (Gurvitsh & Sidorova, 2012: 31).

فضلاً عن إن القوائم المالية التقليدية تعد وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها والتي يكون فيها الإفصاح عن المعلومات مقيداً، وهذا ما أكدت عليه (IFRS) حيث نصت مسودة العرض أنه إذا تضمنت القوائم المالية للمنشأة معلومات مالية طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيجب أن تلتزم المعلومات الإضافية بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أيضاً (68: 2015, IFRS).

كما أوضح معيار المحاسبة الدولي رقم (١) (IASB 1) عرض القوائم المالية بأن هناك بعض التقارير تعرض \_ خارج نطاق القوائم المالية \_ معلومات وقوائم بيئية وقوائم القيمة

(\*) المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة هو تحالف عالمي يضم في عضويته كلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) و مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) والمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

المضافة وهذه القوائم والتقارير تعتبر خارج نطاق معايير المحاسبة الدولية من حيث المتطلبات والعرض (23: 2015, IASB 1).

كما أن الإفصاح عن تقارير الاستدامة ضمن الإفصاحات المتممة سيقبل من أهمية معلومات الاستدامة. لذا فمن الأنسب أن يكون تقرير الاستدامة تقريراً منفصلاً حتى تتمكن المنشآت بالإفصاح طوعاً وبما تراه مناسباً عن معلومات وصفية وكمية ومالية وغير مالية عن آثار أنشطتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وبما يلبي احتياجات أصحاب المصالح، أو لتحقيق ميزة تنافسية على المدى الطويل .

#### ٧/٢/١ معلومات تقارير الاستدامة

هناك ضغوط متزايدة من قبل أصحاب المصالح والمنظمات الدولية على المحاسبة لتقديم معلومات عن الاستدامة لمنشآت الأعمال تعبر عن قيمة ودور المنشأة، وتوصيل هذه المعلومات إلى المستفيدين منها بخصوص أنشطة المنشأة المختلفة.

كما إن معلومات الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المفصّل عنها من قبل منشآت الأعمال تختلف حسب طبيعة نشاط كل منشأة وحسب حاجتها للإفصاح عن معلومات تساهم في دعم الأهداف الرئيسية للمنشأة وتحسين منفعة معلومات الاستدامة اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل أصحاب المصالح ( Idowu et al., 2013: 2364 ).

ويلعب المحاسبون دوراً مهماً في ممارسة محاسبة استدامة المنشأة على أساس أنشطتهم الفعلية لإدارة معلومات الاستدامة باعتبارهم خبراء تنظيميين ومنهجين، فضلاً عن تحديد الأداء الرئيسي للمنشأة، وكيفية قياس المعلومات وشكلها وكيفية المساعدة في معالجة جمع البيانات وتحويلها لمعلومات تتعلق بالنواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمنشأة.

ونظراً لمعرفة المحاسبين بالطرق والأساليب المحاسبية في جمع، وإعداد، وتحليل وتفسير المعلومات كخبرة فنية، لذا يتم الاعتماد عليهم في تحديد مؤشرات الاستدامة وتصميم الطرق لتحديد الأدوات التي يتم من خلالها جمع معلومات الاستدامة وإعداد تقارير الاستدامة تتصف معلوماتها بالدقة والموثوقية وملائمتها لاحتياجات أصحاب المصالح ( Schaltegger & Zvezdov, 2015, ) (344).

ويؤكد (الصاوي، ٢٠١٢: ١٠٨) بأن دور المحاسبين يظهر في دعم جهود الاستدامة للمنشآت، وذلك من خلال الدور القيادي الذي يقوم به المحاسبون في عمليات القياس والرقابة والحوكمة، وإدراكهم لدورهم لتحقيق استدامة المنشأة، وذلك من خلال صقل مهاراتهم والتعليم المستمر في توسيع معرفتهم لدمج الأنشطة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والإفصاح عنها بصورة متوازنة.

وقد أوضحت (GRI) في جميع إصداراتها معلومات الاستدامة التي يجب الإفصاح عنها من قبل المنشآت للنواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وأطلقت عليها تسمية مؤشرات الاستدامة، والجدول [٢- (أ)، (ب)، (ج)] يوضح المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما وردت في (GRI, 2013: 69-172):

## الجدول (٢)

### المؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ضمن تقارير الاستدامة

مؤشرات الأداء الاقتصادي	
الرمز	المؤشر
الأداء الاقتصادي	
EC1	القيم الاقتصادية المباشرة الناتجة والموزعة وتشمل: الإيرادات وتكاليف التشغيل، ومكافآت الموظفين والتبرعات وغيرها من الاستثمارات الاجتماعية والأرباح المحتجزة والمدفوعات المقدمة لأصحاب رؤوس الأموال والحكومات.
EC2	النتائج المالية وغيرها من المخاطر والفرص المتعلقة بأنشطة المنشأة بسبب تغير المناخ.
EC3	تغطية التزامات خطة المخصصات المحددة الخاصة بالمنشأة.
EC4	المساعدة المالية الهامة التي تقدمها الحكومة.
تواجد المنشأة داخل السوق	
EC5	معدلات معايير مستويات الأجور مقارنة بالحد الأدنى للأجور على المستوى المحلي.
EC6	إجراءات التوظيف المحلي ونسبة موظفي الإدارة العليا الذين تم توظيفهم من المجتمع المحلي في وظائف العمليات الهامة للمنشأة.
الآثار الاقتصادية غير المباشرة	
EC7	تطوير استثمارات البنية التحتية وآثارها والخدمات التي يتم تقديمها في المقام الأول لتحقيق المنفعة العامة من خلال الانخراط في الأعمال التجارية أو الخيرية أو التبرعات المقدمة طوعاً من قبل المنشأة.
EC8	فهم وتوضيح الآثار الاقتصادية غير المباشرة وتقييم مدى أهمية تلك الآثار.
ممارسات الشراء	
EC9	نسبة الإتفاق على الموردين المحليين في مختلف أماكن التشغيل.
(ب) مؤشرات الأداء البيئي	
المواد	
الرمز	المؤشر
EN1	المواد المستخدمة من حيث الوزن أو الحجم.
EN2	نسبة المواد المستخدمة التي يجري إعادة تدويرها في صورة مواد أولية.
الطاقة	
EN3	الاستهلاك المباشر للطاقة من المصادر الرئيسية للطاقة.

EN4	الاستهلاك غير المباشر للطاقة من المصادر الرئيسية للطاقة.
EN5	الطاقة التي تم توفيرها نتيجة للتطورات التي طرأت على الكفاءة ووسائل التشغيل.
EN6	المبادرات الرامية إلى توفير الطاقة بفعالية للمنتجات القائمة على طاقة متجددة وتخفيض متطلبات الطاقة نتيجة لهذه المبادرات.
EN7	المبادرات التي تهدف إلى تقليل الاستهلاك غير المباشر للطاقة والنتائج المحققة.
الماء	
EN8	كمية المياه المسحوبة من المصدر.
EN9	مصادر المياه التي تتأثر بشكل بالغ بعمليات سحب المياه.
EN10	نسبة وإجمالي حجم المياه التي يتم إعادة تدويرها واستخدامها.
التنوع البيولوجي	
EN11	موقع ومساحة الأراضي المملوكة أو المستأجرة أو المدارة أو القريبة من المناطق المحمية أو المناطق التي تتمتع بتنوع بيولوجي مرتفع القيمة خارج المناطق المحمية.
EN12	وصف الآثار الهامة للأنشطة والمنتجات والخدمات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في المناطق المحمية والمناطق الأخرى التي تتمتع بتنوع بيولوجي مرتفع.
EN13	المحميات الطبيعية التي يتم استعادتها أو الحفاظ عليها.
EN14	آثار الاستراتيجيات والإجراءات الحالية والخطط المستقبلية على التنوع البيولوجي.
الإنبعاثات	
EN15	عدد السلالات المتضمنة في القوائم التي حددها الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة وحماية الموارد الطبيعية التي تتأثر بنشاط المنشأة .
EN16	حجم الإنبعاثات المباشرة وغير المباشرة لغازات الاحتباس الحراري.
EN17	حجم الإنبعاثات غير المباشرة لغازات الاحتباس الحراري ذات الصلة.
EN18	المبادرات الرامية للتقليل من غازات الاحتباس الحراري وما تم تنفيذه منها.
EN19	المواد التي تساهم في تآكل طبقة الأوزون من حيث الوزن.
EN20	غاز النتروجين والكبريت وغيرها من الإنبعاثات التي تساهم في تلوث الهواء من حيث النوع والحجم.
EN21	كمية المياه التي يتم تفرغها من حيث الجودة والمكان.
النفائات السائلة والصلبة	
EN22	إجمالي حجم المخلفات من حيث أنواعها وطرق التخلص منها.
EN23	إجمالي وزن النفائات من حيث النوع وأسلوب التصريف.
EN24	حجم المخلفات التي يتم نقلها أو استيرادها أو تصديرها أو معالجتها وحسب تصنيف ملاحق بازل ٢ و٣ و٨ باعتبارها شديدة الخطورة فضلاً عن نسبة المخلفات المنقولة دولياً.
EN25	تحديد حجم ونوع الحماية وقيمة التنوع البيولوجي للكائنات المائية والمحميات التي تتأثر بقيام المنشأة بتصريف المياه.

EN26	الهوية، الحجم، الحماية، والتنوع البيولوجي والمسطحات المائية وما يتصل بها من العوامل المضرة بشكل كبير نتيجة لقيام المنشأة بتصريف المياه.
المنتجات والخدمات	
EN27	المبادرات الرامية إلى تخفيف حدة الآثار البيئية الناتجة عن المنتجات والخدمات وتحديد مدى تحقق ذلك.
EN28	نسبة المنتجات المباعة على مواد التغليف التي يتم استصلاحها حسب الفئة.
الامتثال	
EN29	القيمة النقدية للغرامات والعدد الإجمالي للعقوبات غير المالية الناجمة عن عدم الامتثال للقوانين واللوائح البيئية.
النقل	
EN30	الآثار البيئية المهمة لنقل المنتجات والبضائع والمواد المستخدمة في العمليات التي تقوم بها المنشأة وأيضاً عمليات نقل العمال.
عام	
EN31	إجمالي النفقات والاستثمارات الخاصة بحماية البيئة من حيث النوع.
التقييم البيئي للمورد	
EN32	نسبة الموردين الجدد الذين يتم فحصهم وفرزهم باستخدام معايير بيئية.
EN33	التقرير عن الآثار السلبية الفعلية والمحتملة البيئية المحددة في سلسلة التوريد.
آليات الشكاوي البيئية	
EN34	الإبلاغ عن إجمالي عدد الشكاوي حول الآثار البيئية المقدمة من خلال آليات التنظيم الرسمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
(ج) مؤشرات الأداء الاجتماعي	
الرمز	المؤشر
ممارسات العمالة و العمل اللائق	
التوظيف	
LA1	إجمالي عدد الموظفين ونسبة التعيينات الجديدة حسب الفئة العمرية والجنس.
LA2	المزايا الممنوحة للموظفين العاملين بدوام كامل والتي لا يتم تقديمها لموظفي الدوام الجزئي أو مؤقت في العمليات الأساسية للمنشأة.
LA3	إجمالي عدد ومعدلات الموظفين الذين يحق لهم الإجازة والعودة بعد الإجازة حسب نوع الجنس .
علاقات الإدارة والعمال	
LA4	الحد الأدنى لمدة الإخطارات بخصوص التغييرات التشغيلية الهامة وما إذا كانت قد تم ذكرها في الاتفاقيات الاجتماعية.
الصحة والسلامة المهنية	
LA5	نسبة إجمالي القوى العاملة الممثلة في اللجان الرسمية لإدارة صحة وسلامة العمال والتي تساعد في مراقبة وتقديم المشورة بشأن الصحة والسلامة المهنية.

LA6	أنواع الإصابات ومعدلات الإصابات والأمراض المهنية والتغيبات المتكررة بدون إشعار مسبق وإجمالي الحوادث الخطرة المرتبطة بالعمل في كل منطقة وحسب نوع الجنس.
LA7	العمال المعرضون بدرجة أكبر لخطر الأمراض ذات الصلة بمهنتهم.
LA8	موضوعات الصحة والسلامة التي تشملها الاتفاقات الرسمية مع النقابات التجارية.
التدريب والتعليم	
LA9	معدل ساعات التدريب في كل عام لكل موظف وفقاً لطبيعة عمله ونوع الجنس.
LA10	برامج إدارة المهارات والتعلم مدى الحياة التي تدعم فرص التوظيف المستمرة للموظفين وتساعدهم في إدارة نهاية الخدمة الوظيفية.
LA11	النسبة المئوية للموظفين الذين يتلقون مراجعات دورية حول الأداء والتطور الوظيفي.
التنوع وتكافؤ الفرص	
LA12	تشكيل هيئات الحوكمة وتصنيف الموظفين في كل فئة حسب الجنس والفئة العمرية وعضوية مجموعة الأقلية، وغيرها من مؤشرات التنوع.
المساواة بين الرجال والنساء في الأجور	
LA13	تكون نسبة الراتب الأساسي للرجال والنساء حسب الفئة الوظيفية وحسب المواقع الأساسية للعمل.
تقييم الموردين فيما يتعلق بممارسات العمالة	
LA14	نسبة الموردين الجدد الذين تم فرزهم ومراجعتهم باستخدام معايير ممارسة العمل.
LA15	التأثيرات السلبية المحتملة والفعلية الرئيسية الناجمة عن ممارسات العمل في سلسلة التوريد والإجراءات المتخذة بشأن ذلك.
آلية الشكاوى من ممارسات الموظفين	
LA16	عدد الشكاوى بشأن ممارسات العمل والتي تم تقديمها ومعالجتها من خلال آليات النظم الرسمية.
حقوق الإنسان	
الاستثمار	
HR1	نسبة إجمالي عدد الاتفاقيات الاستثمارية التي تشمل البنود الخاصة بحقوق الإنسان أو تلك التي تتناول تصنيف حقوق الإنسان.
HR2	إجمالي عدد ساعات تدريب الموظفين على سياسات حقوق الإنسان.
عدم التمييز	
HR3	إجمالي عدد حوادث التمييز والتفرقة والإجراءات المتخذة حيالها.
الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية	
HR4	العمليات المحددة التي قد يتعرض خلالها الحق في ممارسة حرية الرأي والتفاوض الجماعي لخطر كبير، والإجراءات المتخذة لدعم هذه الحقوق.
عمالة الأطفال	
HR5	العمليات التي تنطوي على مخاطر بالغة لقضية عمالة الأطفال والإجراءات المتخذة للحد والقضاء على عمالة الأطفال.

العمل الجبري أو القسري	
HR6	العمليات التي تنطوي على مخاطر بالغة لقضية العمالة الجبرية والإجراءات المتبعة للقضاء عليها.
الممارسات الأمنية	
HR7	نسبة أفراد الأمن المدربين على سياسات المؤسسة الخاصة بحقوق الإنسان أو الإجراءات المتعلقة بالعمليات ذات الصلة.
حقوق الشعوب الأصلية	
HR8	إجمالي عدد حوادث انتهاكات حقوق السكان الأصليين والإجراءات المتخذة للحد منها.
التقييم	
HR9	إجمالي عدد العمليات التي خضعت لبنود حقوق الإنسان وتقييم أثارها.
تقييم الموردين فيما يتعلق بحقوق الإنسان	
HR10	النسبة المئوية من الموردين الجدد الذي تم اختيارهم باستخدام معايير حقوق الإنسان.
HR11	الآثار السلبية الفعلية والمحتملة الهامة لحقوق الإنسان في سلسلة التوريد والإجراءات المتخذة حيالها.
آليات الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان	
HR12	عدد الشكاوى المسجلة المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تمت معالجتها وحلها من خلال آلية التظلم الرسمية
المجتمع	
المجتمعات المحلية	
SO1	النسبة المئوية للعمليات التي لديها تعامل مع المجتمع المحلي، وتقييم أثرها، والبرامج التنموية لها.
SO2	العمليات التي تشمل على تأثيرات سلبية كبيرة فعلية أو محتملة على المجتمعات المحلية.
مكافحة الفساد	
SO3	إجمالي عدد العمليات التي تم تقييمها من حيث المخاطر المترتبة على الفساد والنسبة المئوية لها.
SO4	التواصل والتدريب على السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد.
SO5	حالات الفساد المؤكدة والإجراءات المتخذة بشأنها.
السياسة العامة	
SO6	إجمالي قيمة التبرعات والمساهمات العينية إن وجدت.
السلوك المناهض للمنافسة	
SO7	إجمالي عدد الإجراءات القانونية للسياسات المناهضة للمنافسة والممارسات الاحتكارية ونتائج تلك الإجراءات.
الامتثال	
SO8	القيمة المالية للغرامات وعدد العقوبات غير المالية نتيجة عدم التوافق مع اللوائح والقوانين.
تقييم الموردين فيما يتعلق بالآثار على المجتمع	
SO9	النسبة مئوية من الموردين الجدد الذين تم اختيارهم باستخدام معايير الأثر على المجتمع.
SO10	الآثار السلبية الفعلية والمحتملة نتيجة الاختيار الخاطئ لعدد من الموردين على المجتمع.

آليات الشكاوى المتعلقة بالآثار على المجتمع	
SO11	إجمالي عدد الشكاوى والدعاوى القضائية بشأن الآثار الاجتماعية على المجتمع والإجراءات المقدمة حيالها.
مسؤولية المنتج	
صحة العميل وسلامته	
PR1	النسبة المئوية لفئات المنتجات والخدمات المهمة التي يتم فيها تقييم آثار الصحة والسلامة المتعلقة بها بهدف تحسينها.
PR2	إجمالي عدد حالات عدم الامتثال للوائح والقوانين الطوعية بشأن صحة وسلامة الآثار المترتبة على المنتجات والخدمات خلال دورة حياتها.
وضع العلامات التجارية والمعلومات على المنتجات والخدمات	
PR3	طبيعة معلومات المنتجات والخدمات التي تتطلبها إجراءات المنشأة ووضع العلامات والبطاقات التعريفية التي ينبغي الإفصاح عنها.
PR4	إجمالي عدد حالات عدم التوافق مع القواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات للمنتجات.
PR5	نتائج الدراسات الاستقصائية التي تقيس مدى رضا العميل.
الاتصالات التسويقية	
PR6	إجمالي المبيعات للمنتجات المحظورة في بعض الأسواق.
PR7	إجمالي عدد حالات عدم الامتثال مع اللوائح والمدونات الطوعية بشأن التسويق بما في ذلك الإعلانات والترويج والرعاية من خلال نوعية من النتائج.
خصوصية العميل	
PR8	إجمالي عدد الشكاوى المتعلقة بالأدلة الخاصة بانتهاكات خصوصية العميل وفقدان بياناته.
الامتثال	
PR9	القيمة النقدية للغرامات المالية الكبيرة لعدم الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بتوريد المنتجات واستخدامها.

وأوضح للباحثة من خلال الإطلاع على تقارير استدامة فعلية<sup>(\*)</sup> لمنشآت مختلفة بأن هناك شبه اتفاق على الإفصاح عن مؤشرات الأداء الاقتصادي في أغلب المنشآت أما الإفصاح عن مؤشرات الأداء البيئي والأداء الاجتماعي فإنها تختلف باختلاف طبيعة نشاط كل منشأة فكل منشأة تقوم بالإفصاح عن بعض المؤشرات البيئية والاجتماعية التي يكون لطبيعتها نشاطها الذي تمارسه تأثيراً عليها.

<sup>(\*)</sup> للمزيد من التفاصيل ينظر في تقارير منشأة زين للاتصالات (<http://www.jo.zain.com>)، قطر للغاز ([www.qatargas.com](http://www.qatargas.com))، سامسونج (<http://www.samsung.com>)، منشأة سابك للمنتجات الكيماوية والبتر وكيمياوية (<http://www.sabic.com>).

## ١/٢/٨ مزايا وعوائق إصدار تقارير الاستدامة.

ويمكن تقسيم مزايا تقارير الاستدامة التي تحققها المنشآت حسب ما أصدرته (GRI) إلى نوعين وكالآتي (قليتا، ٢٠١٤: ٣٢):

### أ- المزايا الداخلية للمنشآت :

- ١- زيادة فهم المخاطر والفرص التي تواجه المنشآت.
- ٢- التأكيد على ضرورة خلق الصلة بين الأداء المالي وغير المالي.
- ٣- بناء استراتيجيات وسياسات وخطط عمل طويلة الأجل تسهم في تبسيط العمليات وخفض التكاليف وتحسين الكفاءة.
- ٤- قياس وتقييم أداء المنشآت فيما يتعلق بالقوانين ومعايير الأداء، والمبادرات الطوعية.
- ٥- تجنب الفشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- ٦- مقارنة الأداء داخلياً بين المنشآت المختلفة للوصول إلى أداء متميز نحو البيئة والمجتمع.

### ب- المزايا الخارجية لتقارير الاستدامة:

- ١- التخفيف من الآثار البيئية السلبية والإفصاح عن الإنجازات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- ٢- تحسين سمعة العلامة التجارية وولاء العملاء مع منشآت الأعمال.
- ٣- تمكين أصحاب المصالح الخارجيين لفهم القيمة الحقيقية للمنشأة، والأصول الملموسة وغير الملموسة.

٤- إظهار كيف تؤثر المنشأة وتتأثر بالمجتمع والبيئة والاقتصاد المحيط بها.  
أما العوائق أو الأسباب التي تمنع منشآت الأعمال من إصدار تقارير الاستدامة هي (Maubane et at., 2014: 155):

- ١- شكوك حول المزايا التي يمكن أن تمنح للمنشأة جراء إصدارها لهذا النوع من التقارير.
- ٢- المنافسون لا ينشرون مثل هذا النوع من التقارير.
- ٣- تعترض المنشآت بأن أصحاب المصالح لا يهتمون بهذا النوع من التقارير لذا فهي لن تزيد من حجم المبيعات.
- ٤- المنشآت بالفعل لديها سمعة جيدة عن الأداء البيئي.
- ٥- لدى المنشأة العديد من الأساليب الأخرى التي يمكن أن تستخدمها للتواصل بشأن القضايا البيئية.
- ٦- إن إعداد مثل هذه التقارير مكلفة جداً.
- ٧- يكون من الصعب جمع بيانات منسقة عن كافة عمليات وأنشطة المنشأة وكذلك من الصعب اختيار مؤشرات صحيحة .
- ٨- يمكنها أن تدمر سمعة المنشأة لما قد يكون لها من تأثيرات قانونية سلبية.

ويتضح للباحثة بأن المزايا التي يمكن أن تحققها المنشأة بإصدارها تقارير استدامة تفوق بكثير من العوائق التي يمكن أن تعرقل إصدار هذه التقارير لما لها من أهمية في كسب قيمة واستمرارية للمنشأة على المدى الطويل في ظل المنافسة الحاصلة في بيئة الأعمال.

٩/٢/١ محددات تقارير الاستدامة

على الرغم من المزايا التي تحققها تقارير الاستدامة، إلا إن هناك دراسات أشارت إلى أن هناك محددات تؤثر في مستوى الالتزام وجودة الإفصاح عن الاستدامة (Schneider, 2015: 532)، (Comyns et al., 2013: 235) وكالاتي:

١- **حجم المنشأة:** تتسم المنشآت الكبيرة بزيادة درجة التعقيد بها واتساع قاعدة الملكية، فضلاً عن أنه يوجد فيها نظم محاسبية متكاملة ونظم رقابية داخلية جيدة، ويكون المحاسبون فيها على دراية باتجاهات الفكر المحاسبي الحديث سواء في عمليات القياس أو الإفصاح. وهذه الأسباب تساعد تلك المنشآت إلى التوسع للإفصاح اختياريًا لتوضيح تلك الأمور الهامة لكافة أصحاب المصالح. إذ تدرك المنشآت الكبيرة المنافع المحتملة من الإفصاح عن الاستدامة في زيادة تدعيم موقف أسهمها من خلال خفض نطاق المضاربة المرتبط بالإفصاح الكافي عن المعلومات المالية وغير المالية ضمن تقارير الاستدامة. كما تتوفر لديها القدرات المادية والتكنولوجية الهائلة للإفصاح عن تقارير الاستدامة.

أما المنشآت الصغيرة الحجم فعادة لا تتداول أسهمها سوق الأوراق المالية ومن ثم فهي لا تدرك المنافع المحتملة من الإفصاح عن الاستدامة.

٢- **ربحية المنشأة:** إن تحقيق المنشأة لنسبة عالية من الأرباح يخلق لديها حافز في أن تميز نفسها عن المنشآت الأخرى من ناحية ولكي تتمكن من الحصول على الأموال التي تريدها بأفضل شروط ممكنة من ناحية أخرى، لذا تعتبر تقارير الاستدامة الطريق الأفضل لتحقيق هذا الهدف، لأن المنشآت التي تحقق نسبة عالية من الأرباح سوف تفصح عن المزيد من المعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من أجل تعزيز انطباعات أصحاب المصالح عنها وبالتالي تدعيم قيمتها في السوق.

٣- **التخصص الصناعي:** تعد طبيعة الصناعة من أهم العوامل التي يتوقف عليها الإفصاح عن الاستدامة، وذلك لأن هناك منشآت ذات حساسية بيئية واجتماعية مثل صناعة الكيماويات، صناعة الأسمدة والمنشآت الدوائية، لذا من الضروري على المنشآت التي تعمل بها أن تفصح عن تقارير الاستدامة لأنها تعد بمثابة مدى وعي تلك المنشآت لمسئوليتها الأخلاقية أمام المجتمع بجانب مسئوليتها المالية مما يزيد من التحسين في سمعتها و قدرتها التنافسية وبالتالي تعظيم ربحيتها.

٤- الأبعاد الثقافية والأخلاقية السائدة في المجتمع: أن القيم الثقافية والأخلاقية السائدة في المجتمع سواء من ناحية مستوى التعليم والنقد وإتاحة المعلومات والشفافية وارتفاع الوعي لدى أفراد المجتمع وغيرها من الأمور تؤثر بالالتزام والإفصاح عن تقارير الاستدامة.

٥- تزايد ضغوط جماعات الضغط وجماعات أصحاب المصالح: يسود في الدول المتقدمة تكوين جماعات ضغط في كافة المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وغيرها، حيث تعمل المنشآت حساباً لمثل تلك الجماعات لدورها الفعال في تحسين أو إساءة صورة المنشأة لدى أصحاب المصالح، فأصبح من الضروري على تلك المنشآت الاستجابة لأي متغيرات حديثة ملية لاحتياجات أصحاب المصالح من خلال التوسع بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية عن طريق تقارير الاستدامة والتي تبيّن مسؤولية المنشأة تجاه المجتمع.

وتتفق الباحثة مع ما سبق حيث أن المنشآت كبيرة الحجم تكون أكثر استعداداً للإفصاح عن تقارير الاستدامة لتوافر القدرات المادية والتكنولوجية الهائلة لديها. بالإضافة إلى أن المنشآت ذات الربحية العالية ستكون أكثر ميلاً للإفصاح الإضافي بسبب إمكانياتها المالية الحالية والمتوقعة مستقبلاً، لذا فإنها ستتوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في تقارير الاستدامة بسبب قدرتها على تحمل تكاليف الإفصاح عن تقارير الاستدامة، وإن المنشآت ذات الحساسية البيئية والاجتماعية لها تأثير مباشر على المجتمع، فضلاً عن الوعي الثقافي الذي يحيط ببيئة المنشأة والضغط من قبل جماعات الضغط على الإفصاح عن مثل هذا النوع من التقارير لما تحتوي من معلومات عن أداء المنشآت من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

#### ١٠/٢/١ المعايير والإرشادات لتقارير الاستدامة

بما إن تقارير الاستدامة تقارير اختيارية فإن المنشآت تحتاج إلى مجموعة من المعايير والإرشادات المقبولة قبلاً عاماً لمساعدتها في الإفصاح عن تقارير الاستدامة بمزيد من الشفافية والمصادقية وجعلها أكثر دقة مما يساعدها على قياس أدائها المستدام الخاص بها. وإن من أهم المعايير والإرشادات لتقارير الاستدامة هي تلك الصادرة من قبل المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) و لجنة معايير المساءلة (AA1000) لذا سيتم تناولها بشيء من التفصيل فيما يلي:

#### ١- المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI

تم إطلاق المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) في عام ١٩٩٧ بواسطة التحالف من أجل الاقتصاديات المسؤولة بيئياً (CERES)، وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ التوجيهية الطوعية للإبلاغ عن الجوانب الاقتصادية، البيئية والاجتماعية لأنشطة المنشأة الهدف منها تعزيز جودة ودقة وفائدة تقارير الاستدامة (Finch, 2005: 11). وتعمل (GRI) على تشجيع استخدام تقارير الاستدامة باعتبارها وسيلة للمنشآت لتصبح أكثر استدامة. ومهمة (GRI) هو جعل تقارير الاستدامة

ممارسة معيارية، لتمكين جميع المنشآت والمؤسسات من عمل تقرير يتضمن الأداء الاقتصادي والأداء البيئي، والأداء الاجتماعي. وتعد (GRI) منظمة دولية غير هادفة للربح، أساس نشاطها يشمل الآلاف من المهنيين والمنظمات من العديد من القطاعات، الدوائر (2: 2013, GRI) كما وتعد (GRI) بمثابة معيار للتقرير عن الاستدامة ومرجع للمهتمين بالإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمنشآت (شرف، ٢٠١٥: ١٨). كما قامت (GRI) ومن خلال تقارير الاستدامة بإنشاء لغة مشتركة تمكن أصحاب المصالح من استخدامها لتقييم أداء المنشآت الوارد ضمن تقرير الاستدامة الخاص بها (قليتا، ٢٠١٤: ٤٣). ويرى (Calabrese, 2016: 250) بأن المبادئ التوجيهية لـ (GRI) هي من أفضل المبادئ والمعايير للإبلاغ عن الاستدامة بغض النظر عن القطاع الصناعي إذ إنها تحتم على المنشآت في جميع القطاعات الذين يردون أن يدمجوا ممارسات الاستدامة في إستراتيجيتهم أن يقدموا تقريراً عن كافة الآثار الايجابية والسلبية عن ممارسة أنشطتهم مما يؤدي إلى تعزيز المسائلة والحد من الآثار السلبية لأنشطة المنشأة وخلق الثروات وتوزيعها.

وترتكز المبادرة العالمية للتقارير (GRI) على ثلاثة جوانب هي (3: 2013, GRI):

- ١- الجانب الاقتصادي ويشمل الأداء الاقتصادي التواجد في السوق، الآثار الاقتصادية غير المباشرة وممارسات الشراء.
- ٢- الجانب البيئي ويشمل المواد والطاقة والمياه والتنوع البيولوجي الإنبعاثات، النفايات السائلة والصلبة، المنتجات والخدمات، الامتثال، النقل، التقييم البيئي للمورد واليات الشكاوي البيئية.
- ٣- الجانب الاجتماعي ويتضمن الإفصاح عن معلومات ممارسات العمل اللائق، حقوق الإنسان، المجتمع ومسؤولية المنتج.

ولقد صدر الجيل الأول (G1) من تلك الإرشادات عام ٢٠٠٠، بينما صدر الجيل الثاني (G2) في عام ٢٠٠٢، والذي مثل تنوياً لعامين من المراجعات وتطوير الجيل الأول بدقة وجودة أكثر. وفي عام ٢٠٠٦ صدر الجيل الثالث (G3) بعد أن تم التعديل على الجيل الثاني خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥ وشارك فيه العديد من أصحاب المصالح المتعددين من ممثلي منشآت الأعمال والمنظمات غير الحكومية ومنشآت المحاسبة لغرض ضمان عالمية تلك الإرشادات (2: 2006, GRI). وأجري تعديلاً على (G3) في العام ٢٠١١ وأطلق عليه (G3.1).

وأطلق الجيل الرابع (G4) من المبادئ التوجيهية، في مايو/أيار ٢٠١٣. وجاء هذا الإصدار كثمرة عامين من المشاورات المستفيضة المستمرة مع أصحاب المصلحة والحوار مع مئات الخبراء من شتى أنحاء العالم ومن مختلف القطاعات، والتي تشمل المنشآت والمجتمع المدني ومنظمات العمال والأكاديميين وعالم المال، وقد تم تنقيحها وتعزيزها لتعكس الاتجاهات الحالية والمستقبلية الهامة في تقارير الاستدامة. إن الهدف من (G4) بسيط وهو مساعدة معدي

التقارير على إعداد تقارير الاستدامة ذات القيمة وجعل إعداد تقارير الاستدامة الهادفة والقوية ممارسة معيارية، وكذلك مساعدة المنشآت لتحديد الأهداف، وقياس الأداء، وإدارة التغيير من أجل جعل عملياتها أكثر استدامة. كما إن المبادئ التوجيهية لـ (GRI) تقدم إفصاحات معيارية ودليل تنفيذ لإعداد تقارير الاستدامة من قبل المنشآت، بغض النظر عن الحجم أو القطاع أو الموقع للمنشآت (2: 2013, GRI).

وعندما أصدرت ISO أول معيار عن المسؤولية الاجتماعية (ISO26000)، في نوفمبر ٢٠١٠، وقعت (ISO) و (GRI) مذكرة تفاهم يوم ٥ سبتمبر/أيلول عام ٢٠١١، لزيادة التعاون من أجل الاستدامة. والهدف من هذه المذكرة هو التعاون بين (ISO) و (GRI) للاستفادة من أنشطة المنظمين المتعلقة باستدامة المنشآت عن طريق تبادل المعلومات عن معايير (ISO) والمبادئ التوجيهية (GRI). وبعد صدور الجيل الرابع من المبادئ التوجيهية عام ٢٠١٣، أصدرت (GRI) و (ISO 26000) مبادئ توجيهية في يناير/ كانون الثاني معدلة ومنقحة بشكل كبير لكي تعزز وتعكس الاتجاهات الحالية والمستقبلية الهامة التي يفصح عنها في تقارير الاستدامة ٢٠١٤، وأشارت المبادرة العالمية لإعداد التقارير إلى إن الإفصاحات المعيارية المتعلقة ببند (ISO26000) لا ينبغي أن تفهم على أنها منفصلة بل هي مجموعة كاملة من الإفصاحات اللازمة لتلبية نطاق كل بند من البنود التي جاءت في (ISO 26000: 2010)، (6: 2014, GRI).

## ٢- لجنة معايير المساءلة AA1000

لقد تأسست معايير المساءلة (AA1000) في لندن عام ١٩٩٥ بواسطة معهد المساءلة الاجتماعية والأخلاقية (ISEA) كمنظمة غير هادفة للربح، هدفها تطوير دور المساءلة لمنشآت الأعمال (شرف، ٢٠١٥: ٥٦). وعلمت (AA1000) على تطوير وتعزيز دور المساءلة للأداء الاقتصادي والأداء البيئي والأداء الاجتماعي للمنشآت من خلال مجموعة من الإرشادات تم تصميمها بشكل خاص لدعم تقارير الاستدامة (Searcy & Buslovich, 2014: 128). وتعتبر معايير المساءلة من المعايير المهمة لتأكيد تقارير الاستدامة (4: 2008, AccountAbility).

وصدرت المبادئ التوجيهية للمساءلة عام ١٩٩٩ بهدف تحسين المساءلة والأداء العام للمنشآت من خلال زيادة النوعية في مجال المحاسبة الاجتماعية والأخلاقية، ومراجعة الحسابات وإعداد التقارير. وتم استحداث لأول مرة مبدأ الشمولية، والذي يقصد به مشاركة أصحاب المصالح في تطوير وتحقيق الاستجابة للمساءلة والإستراتيجية من أجل تحقيق الاستدامة. وفي عام ٢٠٠٨ أصدرت معيار التأكيد بهدف ضمان مصداقية وجودة أداء الاستدامة والتي حلت محل جميع الإصدارات السابقة الصادرة من المساءلة الخاصة بالتأكيد (5: 2008, AccountAbility). ثم أصدرت معيار (AA1000SES) مشاركة أصحاب المصالح عام ٢٠١١ ليوفر الإطار القياسي القائم على المبادئ لمشاركة أصحاب المصالح باعتبار أصحاب المصالح عامل أساسي في

استدامة المنشأة (6: AccountAbility, 2011). وفي يونيو/حزيران ٢٠١٥ أصدرت اللجنة تقرير مراجعة ومناقشة لمعيار مشاركة أصحاب المصالح والذي يمثل مراجعة للمعيار الصادر في عام ٢٠١١ بهدف نشر معيار معدل بصورة نهائية (4: AA1000SES, 2015).

وهناك جهات أخرى تهتم بتقارير الاستدامة وإعدادها وهي مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) إلا أنه ما يزال في قيد التطوير ولم يصدر لحد الآن أي معايير للاستدامة. ومجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) (\*) ومهمته وضع ونشر معايير لمحاسبة الاستدامة لكل قطاع على حده من أجل الإفصاح عن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمنشآت المدرجة في البورصة الأمريكية (السوافيري، ٢٠١٥: ٥٠٥).

ونخلص إلى أنه في السنوات الأخيرة بدأت تتزايد أعداد المنشآت التي أدركت الحاجة إلى جعل عملياتها أكثر استدامة. وذلك بسبب الضغوط الخارجية من قبل البورصات والأسواق والحكومات وأصحاب المصالح بالإفصاح عن تقارير أكثر شفافية من حيث أداء أنشطة المنشآت من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. بعدما عجزت القوائم المالية التقليدية عن الوفاء باحتياجات مستخدميها لكونها لا تعكس قدرة المنشأة على البقاء والاستمرار في الأجل الطويل، فأصبح الإفصاح عن طريق تقارير الاستدامة من أولويات المنشآت خاصة الكبيرة منها لكونها تقارير توفر إفصاحات عن آثار المنشأة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تحدثها خلال ممارستها لنشاطها سواء كانت هذه الآثار إيجابية أو سلبية على البيئة والاقتصاد والمجتمع بصورة شفافة ومتوازنة.

### خلاصة الفصل

خلصت الباحثة في هذا الفصل إلى أن:

- ما يزال الاهتمام بالاستدامة بشكل ملحوظ من جانب العديد من المنظمات العملية والمهنية وخاصة المهتمين في المجال المحاسبي كوسيلة لتقليص الفجوة بين مختلف الدول واكتساب الشرعية والقبول على كافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية وبالأخص على مستوى نطاق منشآت الأعمال.

(\*) (SASB) هو منظمة مستقلة غير هادفة للربح وليس لها علاقة بـ (FASB) و (GAAP)، وشكل هذا المجلس في يوليو ٢٠١١ بهدف وضع معايير لمحاسبة الاستدامة لكل قطاع، حيث أصدر عام ٢٠١٣ معايير خاصة بصناعة الرعاية الصحية والدواء، وفي عام ٢٠١٤ أصدر معايير خاصة بالمنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين) ومعايير خاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما سيعمل في عام ٢٠١٦ على تطوير معايير محاسبة الاستدامة لحوالي ٨٠ صناعة في ١٠ قطاعات.

- من أهم التعريفات للاستدامة وأوسعها انتشاراً وأكثرها وضوحاً واعتماداً من قبل الباحثين والمنظمات ذلك الوارد في تقرير (Brundtland) سنة ١٩٨٧ بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.
- مفهوم استدامة المنشآت يتركز في تحقيقها لأهدافها وغاياتها من خلال قدرتها على تلبية حاجات ورغبات المستهلكين وأصحاب المصالح الحاليين والمحتملين، ومدى إمكانيتها في تحقيق الدمج بين العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في عملياتها، فضلاً عن تحقيقها للأرباح والنمو واستخدامها للموارد الطبيعية والبشرية والمادية بالقدر العقلاني ومن دون الإضرار بحق الأجيال القادمة في الاستفادة من هذه الثروات.
- هناك اختلاف بين المسؤولية الاجتماعية والاستدامة واهم نقاط الاختلاف هو إن الاستدامة تركز على التوازن بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من حيث تأثر المنشأة وتأثيرها في المجتمع، بينما تركز المسؤولية الاجتماعية على الأنشطة الاجتماعية والخيرية من قبل المنشأة للمجتمع.
- يعتبر الإفصاح الاختياري هو الحل العملي والمنطقي لمعالجة القصور في التقارير المالية في ظل بيئة الأعمال الحديثة حيث إن التوسع والتطور في الإفصاح أصبح ينعكس على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي.
- المنشأة التي تمارس ممارسات الاستدامة هي منشأة تتطور مع مرور الوقت من خلال وضعها الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لعملياتها وأدائها في الاعتبار عند إعداد التقارير.
- يصعب الإفصاح عن تقارير الاستدامة ضمن القوائم المالية التقليدية لأن القوائم المالية التقليدية تعد وفق المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها والتي يكون فيها الإفصاح عن المعلومات مقيداً، كما أن الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة سيقبل من أهمية معلومات الاستدامة.
- هناك مجموعة من المزايا التي يمكن أن تتحقق للمنشآت جراء إصدارها تقارير الاستدامة خاصة بها، كما إن هناك عوائق قد تتعرض لإصدار تلك التقارير.
- تمثل تقارير الاستدامة تحدياً جديداً أمام المحاسبين.
- تعتبر الإرشادات الصادرة من قبل المبادرة العالمية لإعداد التقارير من أبرز الإرشادات الخاصة بإعداد تقارير الاستدامة وأكثرها اعتماداً من قبل المنشآت.
- هناك توجه لدى منشآت الأعمال بكافة أنواعها إلى تبني عملية الإفصاح عن تقارير الاستدامة سواء للاستفادة من المزايا التي يقدمها هذا النوع من الإفصاح أو بسبب ضغوط ومتطلبات خارجية، إلا أنه يبقى الهدف الأساسي للمنشأة هو تحقيق المصلحة العامة لها وذلك في تدعيم قيمتها السوقية وتحسين سمعتها وكذلك الشفافية بما يساعد في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية وهذا ما سوف يتم تناوله في الفصل الثاني.

# **الفصل الثاني**

**أثر تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار  
في سوق الأوراق المالية**

## المقدمة

ترتّب على تزايد الاهتمامات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في العالم بشكل واسع اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتعامل مع تلك الاهتمامات، ومن هذه الإجراءات توجه العديد من المنشآت نحو الإفصاح عن تقارير الاستدامة وفق مبادئ ومعايير (GRI) كوسيلة نقل فعالة لتوفير المعلومات عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنشأة. ومن أبرز أسباب تزايد مثل هذه الاهتمامات تأثيرها الهام في تقييم قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

إذ لم يعد تقييم الأداء الاقتصادي وتعظيم الربحية هما الأساس الوحيد في ترشيد قرارات الاستثمار وتقييم مدى كفاءة المنشأة في إدارة مواردها بل أصبح هناك مسؤوليات بيئية واجتماعية وأخلاقية وتنموية بجانب الأداء الاقتصادي تساهم في ترشيد قرارات الاستثمار. الأمر الذي ترتّب عليه أن تساعد تقارير الاستدامة في تدعيم قرارات المستثمرين من خلال الإفصاح عن معلومات اقتصادية وبيئية واجتماعية بصورة متوازنة ومترابطة تساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

لذا سيتم تناول المباحث التالية في هذا الفصل

المبحث الأول: ماهية قرار الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الثاني: دور تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار.

## المبحث الأول

### ماهية قرار الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه

#### تمهيد

تعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي الذي يقدم معلومات مالية للمنشأة للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية (ارشيد، الغصين، ٢٠١٤: ١٩٨). حيث يعتمد المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم على القوائم المالية من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لتقييم درجة الاستثمار وعائده، ومدى قدرة منشآت الأعمال على استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لها بكفاءة، فضلاً عن مدى قدرة المنشأة على البقاء في الأجل الطويل وغير ذلك من المعلومات التي تفيد في اتخاذ قرار الاستثمار (يس، ٢٠١٢: ١٠٨).

لذا كان من الضروري التوسع في الإفصاح بحيث يشمل كافة المعلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي بجانب الأداء الاقتصادي للمنشآت والتي يكون لها تأثير على قرارات المستثمرين.

#### ١/١/٢ مفهوم قرار الاستثمار في الأسهم

يعتبر الاستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد المادية والبشرية، ويسعى المستثمرون دائماً من خلال استثماراتهم في المنشآت إلى تحقيق المكاسب المادية وبالتالي فهم بحاجة إلى معلومات كافية عن المنشأة حتى يتم اتخاذ القرار الاستثماري المناسب وذلك لأن قرار الاستثمار إن لم يحقق أهداف المستثمر فإنه يحمل المستثمر خسائر نتيجة لاتخاذ القرار غير الصحيح. (علي، ٢٠١٣: ١)

كما يعتبر قرار الاستثمار القرار الاستراتيجي المهم سواء بحياة الأفراد، أو المنشآت، فهو قرار يتطلب الكثير من الخبرة والمعرفة، فقرار الاستثمار في الأسهم، يتطلب الخبرة والمعرفة التامتين بجوانب التعامل في البورصة ونوعيات الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، حتى يتمكن المستثمر من تحقيق العوائد والأرباح المطلوبة بأقل قدر من المخاطر لأن الهدف الأساسي من عملية الاستثمار هو تحقيق عائد على الأموال المستثمرة (العويسي، ٢٠١٠: ٥٧).

ويعرف قرار الاستثمار بأنه اختياراً من بين البدائل الاستثمارية المتاحة والممكنة المختلفة والمتعددة على أساس معايير اقتصادية مضافاً إليها معايير بيئية، من أجل العمل على تحقيق دافع الاستثمار من خلال تسلم المستثمرين لرسائل الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي للمنشآت (يس، ٢٠١٢: ١١١). وعرفه (الجميل، ٢٠١٤: ٤٨) بأنه ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الأفضل والذي يعطي أكبر عائد بين بديلين على الأقل، ويعتمد ذلك على قدرة وكفاءة متخذ القرار ومدى إدراكه لأبعاد القرار المتخذ.

كما يعرف قرار الاستثمار بأنه القرار الذي يتخذه المستثمر لتوظيف مدخراته في اختيار الأدوات المالية المناسبة المطروحة في السوق بشكل يوازن فيه بين العائد المرغوب فيه والمخاطر المتعلقة به (محمود، حسين، ٢٠١١: ١٠٥).

و ذكر (أمين، ٢٠١١: ١٠٤) بأن بعض المستثمرين يتخذون قراراتهم الاستثمارية بصورة عشوائية أو بناءً على نصائح واعتماداً على شائعات، والبعض الآخر يتخذ قراراته الاستثمارية بناءً على دراسات موضوعية معتمدة على متابعة لكم ونوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير ومستوى جودتها. لذا يواجه المستثمر ثلاث حالات تتطلب منه اتخاذ قرار الاستثمار هي (العويسي، ٢٠١٠: ٧٠)، (نشنش، ٢٠٠٩: ٢):

١- **قرار الشراء:** يتخذ المستثمر هذا القرار في حالة رغبته بحيازة أصل مالي، ويلجأ المستثمر لهذا القرار عند شعوره بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل محل التداول مع الأخذ بنظر الاعتبار عامل المخاطرة.

٢- **قرار عدم التداول:** يتخذ المستثمر هذا القرار في حالة التوازن أي تكون القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مساوية للقيمة السوقية الحالية في ظل المخاطرة، وفي خضم هذه الوضعية يلجأ المستثمر إلى هذا القرار لعدم تحقيق أي عوائد متوقعة سواء في البيع أو الشراء.

٣- **قرار البيع:** يتخذ المستثمر هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، ويرى المستثمر بان الفرصة مواتية لتحقيق أرباح، وعندها يتخذ قرار البيع وينتظر الوضعيات الجديدة في السوق التي تفرزها قوى العرض والطلب، ليعيد من جديد اتخاذ قرار الشراء من عدمه، وهكذا تدور الدورة الاستثمارية.

مما سبق أتضح للباحثة بأن قرار الاستثمار هو التضحية بمبلغ أو أصل مالي يمتلكه المستثمر في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بهدف الحصول على عائد مستقبلي أكبر، والاختيار بين البدائل الاستثمارية المتعددة والتي تكون مبنية على أساس معايير اقتصادية وبيئية واجتماعية، مع الأخذ بنظر الاعتبار العائد المتوقع ودرجة المخاطرة والوقت.

## ٢/١/٢ أنواع المستثمرين

أن الهدف الأساسي من الاستثمار في الأسهم هو تحقيق أقصى عائد ممكن من الأموال المستثمرة بأقل درجة من المخاطرة، فالمستثمرون لديهم أساليبهم الخاصة في الاستثمار، فمنهم من يكون متخوف من المخاطر ومنهم من يرغب في مواجهة المخاطر ومنهم متحفظ لذا يتغير دافع الاستثمار بتغير نوع المستثمر.

وأوضح كل من (عبد الحكيم، ٢٠١٥: ٢٩)، (ضاهر، ٢٠١١: ١٠٢) أنواع المستثمرين

وكالاتي:

- ١- من حيث النوع: وينقسم إلى:
- **مستثمر بغرض التملك:** وهو الذي يدخل سوق الأوراق المالية بهدف شراء الأوراق المالية والاحتفاظ بها للحصول على عائد دوري ولذا فإن الشخص الذي يكون مستعداً لتحمل درجة معقولة من عدم التأكد من النتائج آملاً في الحصول على ربح ملائم.
  - **مستثمر بغرض المضاربة:** هو الذي يدخل السوق بهدف شراء الأوراق المالية ليس بنية الاحتفاظ بها بل لمتابعة السوق وحركته لتحقيق مكاسب رأسمالية، فهو الشخص المستعد لتحمل درجة عالية نوعاً ما من عدم التأكد من النتائج طمعاً في تحصيل عوائد مرتفعة
- ٢- من حيث الحجم: وينقسم إلى:
- **مستثمر كبير:** هو الذي يمتلك فوائض نقدية كبيرة بحيث تسمح له بالتأثير على حركة الأوراق المالية في الأسواق بناءً على تحركاته داخل السوق.
  - **مستثمر صغير:** هو الذي يملك رأسمال صغير بحيث لا يعد مؤثراً في حركة السوق.
- ٣- من حيث الصفة: وينقسم إلى:
- **مضارب محترف:** هو الذي يتتبع السوق بشكل دائم وتحركه بهدف الاستفادة من التحركات السعرية للأوراق المالية المتاحة في السوق، وعادة ما يعتمد على أدوات التحليل في تفسير العوامل المؤثرة على السوق، فهو شخص يقصد من عملياته تحقق انتفاع من فروق الأسعار.
  - **مضارب هاو:** هو شخص يطلق عليه أحياناً المغامر وهو يحاول تحقيق الكسب من خلال تكرار عمليات بيع وشراء الأوراق المالية للاستفادة من الفروق السعرية لهذه التعاملات وهو لا يعتمد على أسس معينة عند اتخاذ قراره، فهو غير متخصص يدخل السوق للاستثمار ما لديه من مدخرات ويتخذ قراراته في ضوء تكهنات مبنية على جوانب عاطفية أو هوائية.
- ٤- من حيث الوعي: وينقسم إلى:
- **مستثمر على دراية بالمعلومات:** هو الشخص الذي يحصل على معلومات ويقوم بدراستها، لذا يحتاج إلى نوعية معينة من المعلومات لاتخاذ قرار الاستثمار.
  - **مستثمر ليس على دراية بالمعلومات:** هو الشخص الذي يتعامل بناءً على أحاسيسه الشخصية والإشاعات في اتخاذ قرار الاستثمار.
- وتتفق الباحثة مع هذه الأنواع، مع إمكانية دمج التبويب من حيث الصفة (٣) ضمن التبويب من حيث النوع (١).

### ٣/١/٢ خصائص المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية

إن المستثمر الرشيد يختار البديل الذي يحقق له أكبر منفعة متوقعة، لذا من الضروري أن تكون هناك خصائص معينة متوافرة في فئة المستثمرين حتى يمكنهم من تحقيق الفائدة المطلوبة

من المعلومات المالية وغير المالية المفصح عنها في التقارير المالية، ومن أهم هذه الخصائص هي (يس، ٢٠١٢: ١١٠)، (ضاهر، ٢٠١١: ١٠٣):

١- **المقدرة التحليلية:** تتمثل في قدرة المستثمرين على تحليل المعلومات المالية وغير المالية المفصح عنها في التقارير المالية واستخلاص النتائج وتقييمها، وذلك حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة في شراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية.

٢- **قدرتهم في الحصول على المعلومات:** وتمثل قدرة المستثمرين على الحصول بطريقة شرعية على المعلومات من مصادرها المختلفة، ليتمكنوا من التأكد من صدق وصحة ودقة المعلومات التي حصلوا عليها، وبالتالي ترشيد قراراتهم بصورة سليمة بناءً على تلك المعلومات.

٣- **الوعي الاستثماري:** يقصد به المقدرة على تحليل النتائج المترتبة على تعديل السياسات المحاسبية المطبقة، وعدم الانخداع بالأرباح الوهمية التي تتحقق من تعديل بعض السياسات المحاسبية المطبقة، أي التركيز على مضمون المعلومات وليس على شكلها.

وتتفق الباحثة مع هذه الخصائص، باعتبارها الأسس اللازمة لاتخاذ المستثمرين لقراراتهم بكفاءة وفاعلية.

#### ٤/١/٢ العوامل المؤثرة على قرارات المستثمرين

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في قرارات المستثمرين وسلوك المستثمرين والتي يمكن تقسيمها كما يلي (عبد الحكيم، ٢٠١٥: ٣٣)، (أصميدة، ٢٠١٣: ٦٤)، (إبراهيم، ٢٠١٤: ب: ١٨)، (عبد الرحيم، ٢٠١١: ١٢٥)، (الرطام، ٢٠٠٦: ١٣٥).

#### أولاً: العوامل المرتبطة بسوق الأوراق المالية

هناك عدة عوامل تؤثر في قرارات المستثمرين تتعلق بسوق الأوراق المالية أهمها:

#### ١- درجة الثقة في التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قرار الاستثمار وتحديد سعر السهم لاحتوائها على معلومات مهمة ومفيدة لجميع المستثمرين، حيث تظهر أهمية تلك المعلومات في مساعدة المتعاملين في السوق في تعديل توقعاتهم عن عوائد الأوراق المالية ودرجة المخاطرة بها، فكلما زادت المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية كانت قرارات الاستثمار سليمة ورشيدة.

#### ٢- التقلبات المفاجئة في أسعار الأوراق المالية

وتعني وجود حركة أسعار مفاجئة في السوق تبدأ بارتفاع كبير غير مبرر في الأسعار ثم انخفاض حاد يليه ارتفاع يمتد لفترة حتى تبدأ الأسعار بالاستقرار النسبي، وسبب ذلك يرجع إلى دخول بعض المستثمرين الذين يعتزمون التخلص من بعض الأوراق الموجودة في محفظتهم، فيلجأ المستثمر إلى المضاربة على عمليات البيع والتي تطلب النزول إلى السوق لشراء كميات من

الأسهم المطروحة في البورصة حتى يصل سعر الأسهل في السوق إلى المستوى الذي يرغب به، عنده يبيع ما يملكه من أسهم محققاً بذلك أكبر نسبة أرباح رأسمالية، ومن ثم يحدث انخفاض في السعر، وأن المستثمر في الذي يشتري أسهماً تحسباً لصعود أسعارها لا يتخذ قراره على أساس تقييم سليم وموضوعي للسهم فإنه سوف يحقق خسائر ضخمة.

### ٣- مستوى كفاءة المحللين الماليين

يعتبر المحللين الماليين من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر، فكما كانت كفاءة المحللين الماليين مرتفعة بما يقدمونه من مشورة وكتابة تقارير تحليلية عن الأرباح المتوقعة، وتقديم توصيات عن الأسهم المصدرة يكون لها تأثير على القرار الاستثماري الرشيد.

### ٤- تصرفات المضاربين

ويقصد بهم المستثمرين الكبار الذين لديهم المقدرة على تعديل أسعار الأسهم، حيث يعملون على الاستفادة من فروق الأسعار ويحصلون على النصيب الأكبر من مكاسب السوق، وبالتالي فهم السبب الأساسي في الخسائر التي يتحملها المستثمر العادي.

### ٥- الشائعات

تؤدي الشائعات إلى انقسام السوق إلى فريقين من المستثمرين فريق ذو معلومات مؤكدة وفريق ذو معلومات خاطئة معتمدين على شائعات بحيث تدفعهم إلى اتخاذ قرارات غير سليمة، فالشائعات تؤدي إلى عدم تماثل المعلومات لدى المستثمرين.

### ٦- تسريب المعلومات

يحدث تسرب المعلومات بسبب قصور المنشآت في الإفصاح عن معلومات كافية لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، فيحدث تسرب للمعلومات للبعض دون الآخر من المستثمرين تعمل على استفادة البعض من هذه المعلومات، وتعتبر ظاهرة تسرب المعلومات هي أساس وجود المضاربين في السوق.

### ثانياً: العوامل المرتبطة بنوعية وخصائص المعلومات

تعتبر المعلومات من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، حيث تتوقف نوعية القرارات المتخذة ومدى فاعليتها في تحقيق الغرض من اتخاذها على المعلومات المتوفرة لدى المسؤولين عن اتخاذ مثل هذا القرار، وتزايد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية وأصبح لها دور رئيسي في اتخاذ قرار شراء وبيع الأسهم.

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على قرارات المستثمرين متعلقة بنوعية وخصائص

المعلومات منها:

## ١ - التوقيت الملائم لنشر المعلومات

ويقصد به الإفصاح عن المعلومات في وقت ملائم للمستثمر حتى يتسنى له الاستفادة منها في اتخاذ قراره الاستثماري في الوقت المناسب، حيث أن التأخير أو التباطؤ في الإفصاح عن تلك المعلومات يفقدها أهميتها ويقلل من منفعتها.

## ٢ - مصداقية وموثوقية المعلومات

ويقصد بها عدم إخفاء أي معلومات مالية وغير مالية والإفصاح عنها بصدق وأن لا تكون المعلومات الواردة في التقارير مضللة وغير حقيفة حتى يتمكن جميع المستثمرين من الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، بحيث يطمئن المستثمرين في صدق وموثوقية تلك المعلومات وخلوها من التحيز والأخطاء.

## ٣ - التكلفة والعائد

لا يهتم المستثمرين بتكلفة الإفصاح عن المعلومات لأنهم لا يتحملون تكاليف مباشرة للمعلومات التي يطلبونها والتي تدرج في تكاليف إعداد ونشر التقارير المالية، أما العائد من المعلومات للمستثمرين فيتمثل في مساعدتهم على تخفيض مخاطر المعلومات التي يتعرضون لها.

## ٤ - القدرة التنبؤية للمعلومات المستقبلية

إن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو تلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات. وتعد فئة المستثمرين من أهم فئات أصحاب المصالح للأستخدامها للتقارير المالية، فضلاً عن اعتماد المنشأة عليهم في تمويل المشاريع الاستثمارية وتوسعاتها المستقبلية. لذا يجب العمل على تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات المالية وخاصة التنبؤية منها لما لها من أهمية نسبية لهم في سوق الأوراق المالية، بهدف مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

## ثالثاً: العوامل المرتبطة ببيئة المنشأة

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر في قرارات المستثمرين ومتعلقة ببيئة المنشأة منها:

### ١ - صافي نتيجة المنشأة

لا شك أن التغيرات في صافي نتيجة نشاط المنشأة من فترة لأخرى، غالباً ما يصاحبها زيادة في مخاطر التشغيل التي تتعرض لها المنشأة، من حيث عدم قدرتها على التخطيط السليم لسداد القروض وأعباء الديون.

### ٢ - توزيعات الأرباح المدفوعة

لاشك أن التقلب وعدم الاستقرار في سعر السهم ينعكس على نسبة عائد الورقة المالية إلى قيمتها السوقية أو الدفترية.

### ٣- هيكل تمويل المنشأة

يعتبر الهيكل التمويلي للمنشأة من أهم العوامل المؤثرة على أداء السهم، كما يعد من أهم المتغيرات الرئيسية التي تؤثر في قرارات المستثمرين فيما يتعلق بالأوراق المالية هو وجود هيكل تمويلي أمثل للمنشأة المصدرة للأوراق المالية.

### ٤- معلومات عن القيمة المضافة

مع تزايد الاهتمام بقياس الإنتاجية على المستوى الجزئي وعلى المستوى القومي، فإن معلومات القيمة المضافة حازت اهتماماً مركزاً باعتبارها المعيار الأكثر ملائمة لقياس الإنتاجية، وتفيد معلومات القيمة المضافة في التنبؤ بالمكاسب المستقبلية وقابلية هذه المكاسب للتغير، كما أنها ذات أهمية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية ولاسيما في مجال تقدير المخاطر النظامية.

### ٥- معلومات عن المخاطر والعائد

عادة ما تتأثر قرارات المستثمرين بالمعلومات الصناعية التي تتعلق بصناعة ما مثل خطر المنافسين سواء الحاليين أو المحتملين وخطر المنتجات البديلة، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بالبيئية الداخلية للمنشأة مثل المركز التنافسي للمنشأة وكفاءة الإدارة وفعاليتها، والمبيعات في السنوات السابقة، والسياسيات المالية للمنشأة.

### ٦- معلومات مستقبلية تتعلق بالأداء المالي

تؤثر المعلومات المستقبلية في قرارات المستثمرين مثل:

١- الأرباح المستقبلية لكل جزء من أجزاء المنشأة.

٢- النمو المتوقع للأرباح لمدة خمس سنوات على مستوى المنشأة ولغيرها من المنشآت المنافسة.

٣- نسبة نمو الإيرادات ورياح السهم والعائد على الاستثمار لمدة معينة.

رابعاً: العوامل المتعلقة بالأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية

هناك عوامل تؤثر على قرارات المستثمرين وتعلق بالأسهم المتداولة في سوق الأوراق

المالية ومنها:

### ١- مؤشرات تتعلق بالربحية المتوقعة

ومن هذه المؤشرات التي يهتم بها المستثمرين:

- ربح السهم المتوقع: يمثل نصيب السهم الواحد من الأرباح المتوقع أن تحققها المنشأة مستقبلاً، فضلاً عن كونه يعتبر أداة من أدوات قياس أداء المنشأة في المستقبل، وهناك علاقة طردية بين ربح السهم المتوقع ومعدل العائد على السهم، حيث كلما زاد ربح السهم المتوقع للمنشأة كلما زاد معدل العائد على السهم.

- معدل العائد المتوقع على حقوق المساهمين: يعد معدل العائد المتوقع على حقوق المساهمين من أهم نسب أو مؤشرات ربحية المنشأة لأنه يوضح كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب

المنشأة وقدرتها على تحقيق الأرباح من تلك الأموال، ولذلك فإنه كلما زاد معدل العائد المتوقع على حقوق المساهمين كلما زادت عمليات شراء السهم وبالتالي زاد معدل العائد على السهم.

- معدل العائد المتوقع على رأس المال المستثمر: يركز معدل العائد المتوقع على رأس المال المستثمر على مدى قدرة المنشأة على تحقيق عائد على جميع مصادر الأموال المستثمرة سواء كان مصدرها حقوق المساهمين أو مصادر خارجية، ولذلك فإنه يعتبر مقياساً لمدى نجاح إدارة المنشأة في استخدام الأموال المتاحة بغض النظر عن مصادرها، وهناك علاقة طردية بين معدل العائد المتوقع على رأس المال المستثمر ومعدل العائد على السهم، فكلما زاد معدل العائد المتوقع على رأس المال المستثمر كلما زاد الإقبال على شراء الأسهم من جانب المستثمرين وبالتالي زاد معدل العائد على السهم.

## ٢- مؤشر أسعار الأسهم

يبني مؤشر أسعار الأسهم على بيانات محاسبية استخدمت في إعدادها بدائل متعددة لخيارات القياس المحاسبي التي أتاحتها الفكر والتطبيق المحاسبي للمعالجات المختلفة مثل تعدد طرق تقويم الأصول، وطرق حساب الإهلاك وغيرها من بدائل القياس المحاسبي.

ولاشك إن تعدد واتساع نطاق الاختيار بين هذه البدائل سوف يؤثر بشكل جوهري على مدى مصداقية البيانات المستخدمة في إعداد التقارير المالية والتي تستخدم في إعداد مؤشر أسعار الأسهم وبالتالي تؤثر على قرار الاستثمار، فضلاً عن كونه يكشف عن الحالة التي سيكون عليها الاقتصاد في الأجل القصير.

## ٣- مستوى جودة الأوراق المالية التي يقوم المستثمر بشرائها

تحدد السياسة الاستثمارية درجة الجودة التي تتمتع بها الأوراق المالية التي يتم شراؤها ويرتبط ذلك بمدى توافر المعلومات الخاصة بقدرة المنشأة المصدرة لهذه الأوراق على الوفاء بالتزاماتها، وكذلك ارتباطها بمدى تواجد سوق نشطة لهذه الأوراق المالية، حيث يتجنب المستثمر الاستثمارات التي تتعرض لتقلبات شديدة في عائدها الدوري أو في قيمتها السوقية حفاظاً على حقوق المودعين.

## ٤- دقة التنبؤات الإدارية على الربحية المتوقعة للسهم

تعتبر تنبؤات الإدارة عن ربحية السهم مصدراً هاماً للمعلومات التي يهتم بها المستثمرون بصفة خاصة عند اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة باستثماراتهم في الأوراق المالية.

## خامساً: العوامل المهنية والقانونية

وتتمثل في نوعية المعلومات المتاحة عن الظروف الاقتصادية الدولية والمحلية وعلى حركة الأسواق وظروف المنشأة المصدرة للأسهم، بالإضافة إلى القوانين والمعايير المحاسبية التي تلعب دوراً مؤثراً في تنشيط سوق الأوراق المالية.

وتتفق الباحثة مع هذه العوامل وترى بأن هناك عوامل أخرى لها تأثير في قرارات المستثمرين تتعلق بالإفصاح والشفافية وتشمل:

#### ١ - عدم تماثل المعلومات

لاشك أن المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في التقارير المالية تلعب دوراً هاماً في تنشيط سوق الأوراق المالية، حيث يهتم المستثمرون بنوعية هذه المعلومات وكفاءتها وكفايتها للاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة واتخاذ القرار الاستثماري باختيار البديل الأفضل. وعرف ( منصور، ٢٠١٥: ٩٦ ) ظاهرة عدم تماثل المعلومات بأنها ظاهرة عدم تناسق وتكافؤ المعلومات في السوق، أي أن بعض المستثمرين لديهم المزيد من المعرفة عن قيمة المنشأة الأساسية لأن لديهم معلومات خاصة عنها، بينما يوجد مستثمرون آخرون لم تصل إليهم تلك المعلومات، حيث يمتلك المستثمرون الذين لديهم هذه المعلومات ميزة معلوماتية تهدف إلى تحقيق عائد غير عادي، أو قد تلجأ الإدارة إلى ذلك بقصد تحقيق منافع شخصية مباشرة أو غير مباشرة. وإن عدم التكافؤ في الحصول على تلك المعلومات من شأنه أن يؤثر تأثيراً سلبياً على قرارات المستثمرين، لأن المنشأة لديها معلومات تفوق ما لدى المستثمرين. فيعمل كبار العاملين في المنشأة بحجب معلومات معينة عن المستثمرين بهدف تحقيق عوائد عالية قبل نشرها في التقارير المالية، مما يؤدي إلى شعور المستثمرين بعدم المساواة في المعلومات للأوراق المالية وعدم التأكد من موثوقيتها وبالتالي حدوث مشكلة الاختيار المعاكس بين بائعي ومشتري أسهم المنشأة ومن ثم التأثير في اتخاذ قرار الاستثمار.

#### ٢ - التوسع في الإفصاح عن المعلومات

لاشك في أن الإفصاح بجودة عالية عن التقارير المالية للمنشآت يكون ضماناً لعمل أسواق المال بشكل جيد. وقد ظهر الإفصاح الاختياري كأحد الممارسات للتوسع بالإفصاح عن المعلومات بهدف تقليل مستوى عدم تماثل المعلومات في التقارير المالية وذلك بغرض إمداد المستثمرين بمعلومات عادلة وغير مضلّة عن أنشطة المنشأة بأمانة بما يساهم في تحقيق فرضية السوق الكفاء حيث تتوافر المعلومات بسهولة وبدون أي تكلفة لتلبية احتياجات المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية (الأرضي، ٢٠١٣: ٢٩١).

وأشار (الخيال، ٢٠٠٩: ٤) بأن الإفصاح الاختياري يساعد في تعزيز كفاءة الأسواق المالية وتحديد السعر العادل للأوراق المالية فيها، ويُسهم كذلك في توفير معلومات عن أنشطة المنشأة التي تعد مكملة لما تم الإفصاح عنه طبقاً للمعايير الإلزامية وذلك بهدف ترشيد القرارات الاستثمارية.

وقد ساهم الاهتمام بالتوسع بالإفصاح عن المعلومات لاسيما البيئية والاجتماعية بجانب المعلومات الاقتصادية في تقييم أفضل لأداء المنشآت، وإعطاء صورة واضحة ودقيقة عن أنشطة

المنشآت الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، والتقليل من حالة عدم التماثل في المعلومات، مما يحفز المنشآت في التوسع بالإفصاح عن كافة المعلومات التي تلبى الاحتياجات المختلفة للمستثمرين مما يؤثر على قراراتهم الاستثمارية، فضلاً عن دعم سلوك المنشآت الأخلاقي.

### ٣- ملاءمة المعلومات لقرار الاستثمار والفائدة المحققة منها

تعد المعلومات المحاسبية بيانات عولجت للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات أو التنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث التفصيل أو الاختصار حتى تكون ذات منفعة لمتخذ القرار (الجميلي، ٢٠١٤: ٣٨).  
وكما هو معروف بأن المعلومات المالية وغير المالية تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية إذ تمثل هذه المعلومات جزءاً أساسياً من العوامل التي تؤثر على عمليات التداول في سوق رأس المال فضلاً عن تأثيرها في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية مع غيرها من العوامل المؤثرة، وبالتالي فإن متخذي القرارات وخاصة المستثمرون يطمحون للحصول على معلومات تلائم احتياجاتهم وتساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

لذا فمن الضروري أن تدرك المنشآت أهمية التوازن بين المعلومات المتعلقة بأنشطتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من أجل الحفاظ على التنمية الناجحة وتحقيق الاستدامة. كما أن جودة وشفافية المعلومات المفصّل عنها في التقارير لها تأثير مباشر وصريح على سوق الأوراق المالية، حيث يمتد التأثير إلى كافة المستثمرين سواء الحاليين أو المرقبين وتحقيق الفائدة المرجوة من نشرها بزيادة المعرفة لدى متخذي القرارات والتقليل من درجة عدم التأكد لديهم.

### ٤- الظروف الاقتصادية والسياسية لسوق الأوراق المالية

أدت التطورات والتغيرات التي شهدتها السنوات الأخيرة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى تزايد وتنوع احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات لذا فقد أصبح هناك حاجة ماسة إلى زيادة درجة الإفصاح عن المعلومات تلبية للاحتياجات المتعددة والمتزايدة لمستخدمي التقارير المالية (النجار، ٢٠١١: ٣٨).

وبما إن الإفصاح عن معلومات اختيارية من قبل المنشأة يعد أداة هامة في ترشيد القرارات لمختلف أصحاب المصالح وخاصة المستثمرون، فإن الظروف الاقتصادية والسياسية لها دور كبير في التأثير على أداء أسواق الأوراق المالية سواء المتقدمة منها أو الناشئة، حيث تؤثر الظروف السياسية بشكل سلبي على شعور المستثمرين في ظل عدم الاستقرار السياسي بشكل يفوق تأثير العوامل الاقتصادية. أما الظروف الاقتصادية فإنها تتمثل بالأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد وخاصة فيما يتعلق بمعدل التضخم وتقلبات سعر الصرف وحجم السوق وغيرها مما يلقي على عاتق المنشأة مهمة التوسع في الإفصاح عن معلومات توسع من ادراك أصحاب المصالح عن موقف المنشأة مما يقلل من التأثير السلبي للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة.

## ٥/١/٢ جودة التقارير المالية ودورها في ترشيد قرار الاستثمار

تعتبر جودة المعلومات الواردة في التقارير من أهم العوامل الرئيسية التي تؤثر في قرارات المستثمرين، مما دفع المنشآت إلى تحسين جودة المعلومات المفصّل عنها في التقارير في السنوات الأخيرة. وتعرف الجودة بأنها الوجه الشفاف للتقارير المالية والذي يعكس طبيعة المنشأة، مما يمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة (حمادة، ٢٠١٤: ٦٨٢).

ويرى (عبد الحكيم، ٢٠١٥: ٥٤) بأن جودة التقارير هي ما تتسم به التقارير المالية من شفافية ووضوح، بحيث تكون مفيدة لمتخذ القرار، وذلك في الوقت المناسب وبأقل التكاليف. وتزايد الاهتمام من قبل المنشآت في السنوات الأخيرة بالتوسع بالإفصاح بحيث يتضمن الإفصاح معلومات بيئية واجتماعية بجانب المعلومات الاقتصادية، وذلك بإعداد تقرير يتضمن معلومات عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنشأة من أجل إشباع حاجات ورغبات أصحاب المصالح، إذ تتطلب جودة التقارير المالية من المنشآت توسيع نطاق وجودة وشفافية المعلومات التي يفصحون عنها بشكل اختياري، للتأكد من أن أصحاب المصالح لديهم معلومات عالية الجودة وشفافة تعكس طبيعة المنشأة من أجل اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على أسس رشيدة (Martinez-Ferrero et al. , 2015:45).

مما سبق تلخص الباحثة بأن جودة التقارير تعني مصداقية وملاءمة المعلومات المفصّل عنها في تقارير المنشأة، سواء كانت مالية أو غير مالية، وخلوها من التحريفات وإعطاءها صورة حقيقة وعادلة عن طبيعة أداء نشاط المنشآت بهدف تلبية الاحتياجات المختلفة لأصحاب المصالح للمساعدة في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

## ٦/١/٢ أهمية الإفصاح الاختياري في ترشيد قرار الاستثمار

تكمن أهمية الإفصاح الاختياري من خلال الفوائد التي يقدمها سواء للمنشأة أو للمستثمرين ويمكن الإشارة إلى هذه الأهمية من خلال النقاط الآتية (حسن، ٢٠١٤: ٩٩)، (دحود وحمادة، ٢٠١٤: ١٩٦)، (اصميدة، ٢٠١٣: ٦٤)، (الأرضي، ٢٠١٣: ٢٩١)، (علي، ٢٠١٣: ١٤):

١- يشكل الإفصاح الاختياري أهمية كبيرة للسوق المالي لأنه من خلاله يمكن تقديم معلومات تساهم بتقييم أداء المنشآت وإعطاء صورة دقيقة وواضحة عن طبيعة نشاط المنشآت لأصحاب المصالح وخاصة المستثمرون.

٢- يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذي ترغب المنشأة في الحصول عليه من خلال توفير معلومات كافية ودقيقة تفيد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٣- يساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين كافة في سوق الأوراق المالية، فالمستثمرون يستجيبون بصورة فورية لأي معلومات جديدة يتم نشرها، مما يؤدي إلى تنشيط السوق والوصول إلى أسعار التوازن لأوجه الاستثمار المختلفة.

٤- يعمل على الحد من محاولات الاستفادة غير المشروعة من المعلومات الداخلية والتي يعتبر الاتجار بها مؤشراً لعدم كفاءة التنظيم المحاسبي، ومن ثمَّ إلى سوء توزيع الثروات بين فئات المجتمع. وهذا بدوره يؤثر إيجاباً في تقليل المخاطر التي تتعرض لها أسهم المنشأة لأن تقديم معلومات تفصيلية أكثر إلى أصحاب المصالح يساعد في تقليل درجة عدم التأكد المحيطة بالمنشأة والاستثمار فيها.

٥- يتيح للمستثمرين التنبؤ بالعائد المستقبلي والمتمثل في التدفقات النقدية المستقبلية وذلك من خلال تقدير التوزيعات السنوية المستقبلية المحتملة وكذلك الأرباح المستقبلية الرأسمالية الناتجة من ارتفاع قيمة الأسهم.

٦- يوفر الإفصاح الاختياري معلومات لحملة الأسهم عن كيفية استخدام أموالهم، ومدى قانونية هذه الاستخدامات، ومساعدتهم في إتخاذ قرار الاستثمار.

وعلى الرغم من أهمية الإفصاح الاختياري إلا أن هناك بعض الأمور التي تحد من هذه الأهمية وهي:

١- تكلفة إعداد وعرض المعلومات، فهي حمل زائد على المنشآت الصغيرة وهو ما يعني أن حجم المنشأة يعتبر قيماً على حجم الإفصاح والشفافية.

٢- رد فعل المستثمرين والدائنين في بيئة الأعمال في الدول النامية يعتبر أحد القيود على الإفصاح والشفافية.

٣- قد يمثل الإفصاح عن الخطط المستقبلية أضراراً على المنشأة نتيجة حصول المنافسين على هذه المعلومات ووضع التدابير المضادة لهذه الخطط.

٤- تؤثر البيئة التي تقدم فيها المعلومات ومدى تقدم أسواق المال بها ومدى تعدد وتنوع الأدوات المالية في سوق المال على كم ونوعية المعلومات وشروط القيد والتداول في سوق الأوراق المالية.

مما سبق يتضح للباحثة بما أن المستثمرين يسعون دائماً من خلال استثماراتهم في المنشآت إلى تحقيق مكاسب مادية، فبالتالي هم بحاجة إلى تدفق مستمر من المعلومات عن المنشأة، لمساعدتهم في دراسة وتحليل وتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة وهنا تكمن أهمية الإفصاح الاختياري في توفير معلومات كافية وشفافة ملبية لاحتياجات المستثمرين تعجز عن توفيرها التقارير في ظل الإفصاح الإلزامي لمساعدتهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

ولا شك أن هناك شريحة كبيرة من المستثمرين الحاليين والمرتقبين يعتمدون على المعلومات المفصحة عنها في التقارير المالية للحصول على المعلومات اللازمة في مساعدتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية، فبالنسبة للمستثمرين الحاليين وحملة الأسهم تمكنهم هذه

المعلومات من توقع العائد على استثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة لهذه الاستثمارات، أما المستثمرون المرتقبون فتقدم لهم هذه المعلومات الفرصة لاتخاذ القرار الرشيد بالنسبة للاستثمار في هذه المنشأة.

وبما أن هنالك قصوراً في المعلومات الواردة في التقارير المالية في ظل الإفصاح الإلزامي وعدم مواكبتها للتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال كان لأبد من اللجوء إلى الإفصاح الاختياري باعتباره مكملاً للإفصاح الإلزامي لسد النقص الحاصل في التقارير التقليدية، والتوسع في الإفصاح عن معلومات مالية وغير مالية لتكون أداة تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

وهنا تظهر أهمية تقارير الاستدامة باعتبارها إفصاحاً اختيارياً لتوفير معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي بجانب الأداء الاقتصادي للمنشأة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية وهذا ما سيتم تناوله مفصلاً في المبحث الثاني.

## المبحث الثاني

### دور تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار

#### تمهيد

مع تزايد الوعي بأهمية الإفصاح عن المعلومات غير مالية بجانب المعلومات المالية للتقارير، قابلها من المنشآت زيادة في الإفصاح عن معلومات الاستدامة كاستجابة لمتطلبات العديد من المنظمات المهنية والمجتمع بشكل عام وأصحاب المصالح وخاصة المستثمرون لتكون هذه المعلومات مرتكز آخر يساعدهم على تقييم أداء المنشآت وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.

#### ١/٢/٢ أهمية تقارير الاستدامة في ترشيد قرارات الاستثمار في بورصات الأوراق المالية

بتزايد المطالبات والمبادرات العالمية في الوقت الراهن بشأن الإفصاح عن تقارير الاستدامة، أصبح المستثمر يفضل توجيه الاستثمارات إلى المنشآت التي تدمج في إستراتيجيتها الاستدامة (علي، ٢٠١٣: ٤٣). وذلك يعني أن المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري بأن يستثمر في المنشآت التي تفصح عن أداء أنشطتها البيئية التي لا يترتب عليها أي أضرار سلبية على البيئة المحيطة بها ومدى الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع بجانب أنشطتها الاقتصادية.

لذا فإن الإفصاح عن تقارير الاستدامة له أهمية كبيرة في ترشيد قرارات المستثمرين، حيث وضح (Wen, 2013: 678) بأن الإفصاح عن الاستدامة يلعب دوراً إيجابياً في قرارات المستثمرين، وأكد على أن المعلومات البيئية والاجتماعية التي تفصح عنها المنشآت ستبين توجهاتها نحو الالتزام الأخلاقي لمسؤوليتها البيئية والاجتماعية إضافة إلى الجانب المالي والتي من شأنها أن تعكس على قرارات المستثمرين وبالتالي سينعكس ذلك على أسعار أسهم المنشآت في السوق.

ويرى (Hughen et al., 2014: 61) بأن تبني المنشآت لاستراتيجيات الاستدامة والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بأنشطة المنشأة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في تقارير الاستدامة سيساعد المستثمرين في تقييم أداء المنشأة وترشيد اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في أسهمها.

وبين (مقلد، ٢٠٠٨: ١٦) أهمية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي بجانب الأداء الاقتصادي بأنه يساعد في ترشيد قرارات المستثمرين، ودعم وزيادة ثقة أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين في المنشآت التي تفي بالتزاماتها البيئية ومسؤولياتها الاجتماعية بجانب مسؤولياتها الاقتصادية وتشجيعها على تنمية وتطوير أنشطتها بصورة مستدامة والتوسع في استثماراتها، وبالتالي زيادة الإقبال على الاستثمار فيها، وفي المقابل تكون وسيلة ضغط على المنشآت التي لا تفصح عن أداء أنشطتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية للإفصاح عنها.

وأكد (Cheng, 2015: 134) على أن تقارير الاستدامة تؤثر من خلال مؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بالقرارات الاستثمارية، لكون هذه المؤشرات مفصح عنها بصورة متوازنة ومترابطة وتعبر عن استراتيجية المنشأة وبالتالي تتيح فرصة للمستثمرين بتقييم أدائها، وبالتالي ينظر المستثمرون للمنشآت التي تفصح عن تقارير الاستدامة بكونها منشآت ذات تأثير إيجابي أكثر أهمية وأكثر ملائمة للاستثمار.

مما سبق يتضح للباحثة أهمية تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في النقاط

التالية:

- ١- زيادة التوسع في الإفصاح في تقارير الاستدامة عما تتطلبه القوانين والتشريعات، يؤدي إلى تضيق فجوة المعلومات بين المنشأة والمستثمرين بخصوص المعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مما ينعكس إيجابياً على تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للمنشأة وبالتالي الإقبال على الاستثمار في أسهمها.
- ٢- يساعد الإفصاح عن تقارير الاستدامة أصحاب المصالح وخاصة المستثمرون في تقييم الآثار السلبية والايجابية نتيجة مزاوله المنشأة لأنشطتها، مما يمكنهم من تقييم مدى وفاء المنشأة بمسؤولياتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية فضلاً عن الاطمئنان على مستقبل المنشأة واستمراريتها.
- ٣- تزداد أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة في تخفيض تكلفة رأس المال (Burritt & Schaltegger, 2010: 837)، حيث تؤدي زيادة درجة الإفصاح عن المعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، مما يؤدي إلى زيادة السيولة في سوق رأس المال وزيادة الطلب على أسهم المنشأة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة المعلومات وبالتالي ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال.
- ٤- إن الإفصاح عن تقارير الاستدامة يؤدي إلى تحسين سمعة المنشأة وتحسين علاقتها مع أصحاب المصالح وخلق انطباعات جيدة لديهم عن المنشأة مما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للمنشأة.

## ٢/٢/٢ التجارب الدولية بخصوص تقارير الاستدامة

لإلقاء الضوء على أهمية تقارير الاستدامة والإفصاح عنها اعتماداً على معايير (GRI)، ستقوم الباحثة باستعراض تجارب البورصات في بعض الدول التي دعمت الإفصاح عن الاستدامة ومن أهم تلك التجارب ما يأتي:

### ١- جنوب أفريقيا

تتنمي البورصات الأفريقية إلى فئة الأسواق الناشئة، وتعد بورصة جوهانسبرج أكبر بورصة في أفريقيا وتأتي بالمرتبة السادسة عشر في سلم كبرى البورصات في العالم.

وتعتبر جوهانسبرج أحد قادة إعداد تقارير الاستدامة في العالم، كما أكدت بورصة جوهانسبرج أن الاستدامة هدفها تمكين أصحاب المصالح من تقييم قدرة المنشأة على خلق القيمة والحفاظ عليها وقد تم إلزام المنشآت المقيدة في بورصة جوهانسبرج بإعداد تقارير الاستدامة وفقاً لـ (GRI)، أو أن تفصح المنشآت عن أسباب عدم إعداد هذه التقارير.

كما أطلقت بورصة الأوراق المالية لجوهانسبرج في عام ٢٠١٠ مؤشر الاستثمار المسؤول اجتماعياً (JSE SRI)، مهمته تحديد المنشآت المدرجة في بورصة الأوراق المالية لجوهانسبرج التي تفصح عن الاستدامة والحوكمة لأنشطة أعمالهم، وتقديم أداة تقييم شاملة لسياسات وممارسات المنشأة مقارنة بالمعايير المحلية والعالمية لمسؤولية المنشآت، وتسهيل المهمة على المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية من خلال المعلومات المالية وغير المالية عن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المفصّل عنها في تقارير الاستدامة (Maubane et al., 2014:145).

## ٢ - استراليا

أشارت إرشادات الحوكمة الصادرة عن مجلس حوكمة المنشآت التابع لهيئة تداول الأوراق المالية الاسترالية (ASX) بضرورة أن تقوم المنشآت المسجلة في البورصة بالإفصاح عن العوامل البيئية والاجتماعية بجانب الاقتصادية من أجل أخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية وقرارات الائتمان (عيسى، ٢٠١٤: ٤٣).

وفي عام ٢٠٠٥ صدر في استراليا الإطار المفاهيمي للاستدامة، وتطلب من منشآت الأعمال المدرجة في البورصة الاسترالية تقديم تقارير عن الأداء المستدام الخاص بها على أساس سنوي في ضوء معايير (GRI).

وأعدت مؤسسة (Net Balance) تقرير في عام ٢٠١٢ بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) بهدف التعرف على الممارسة الخاصة بالإفصاح عن تقارير الاستدامة على مستوى اكبر ١٠٠ منشأة أعمال مدرجة في البورصة الاسترالية (ASX 100)، وتوصلت إلى أن ما يقرب من ٨٥% من منشآت الأعمال المدرجة في المؤشر (ASX 100) تقوم بالإفصاح عن الأداء المستدام الخاص بها بالاعتماد على معايير (GRI)، وأن ما يقرب من ٦٥% من منشآت الأعمال الاسترالية المدرجة ضمن هذا المؤشر قد وفرت عرض شامل لجميع أبعاد الأداء المستدام (شرف، ٢٠١٥: ب: ١١١).

## ٣ - السويد

ألزم سوق الأوراق المالية السويدي المنشآت أن تفصح عن تقارير الاستدامة وفق معايير الـ (GRI)، وفي حالة عدم الإفصاح عن الاستدامة طلبت من المنشآت تقديم تبريراً واضحاً لعدم الإفصاح.

وذكرت (KPMG) في تقريرها عن الاستدامة في سوق الأوراق المالية السويدي بأن المنشآت في السويد أفصحت عن الاستدامة واستخدمتها كتقارير داخلية تساعد الإدارة في التخطيط والرقابة على أنشطة المنشأة، وتقارير خارجية طوعية منفصلة كوسيلة إعلامية مقدمة لأصحاب المصالح عن أنشطة المنشأة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ومسؤولية المنشأة الأخلاقية تجاه المجتمع (Sisaye, 2011: 391).

#### ٤ - الولايات المتحدة الأمريكية

سنت التشريعات الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١١ إمكانية إعداد تقارير الاستدامة بعد التأكد من حاجة الأسواق لمعلومات عنها وانتشار استخدامها خصوصاً في دول الإتحاد الأوربي، وأطلقت مؤشر داو جونز للاستدامة (Dow Jones Sustainability) الذي يعمل على قياس أداء المنشآت الرائدة في العالم من حيث الأنشطة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. كما اعتبرت مؤشرات الاستدامة وفق الـ (GRI) مؤشرات عالمية تعد بمثابة مقاييس مرجعية للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وتوفير فرصة للمشاركة الفعالة للمنشآت التي ترغب في تبني ممارسات الاستدامة (عيسى، ٢٠١٤: ٤١).

#### ٥ - جمهورية مصر العربية

في عام ٢٠٠٢ شاركت مصر في قمة التنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا، واستعرضت مصر خلال تلك القمة الجهود المصرية المبذولة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وتعتبر البورصة المصرية واحدة من أربع بورصات رائدة انضمت إلى مبادرة البورصات ذات التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية في عام ٢٠٠٩ وتهدف هذه المبادرة، التي أسسها الأمين العام للأمم المتحدة، إلى زيادة شفافية وإلزام المنشآت المدرجة بالبورصة بقضايا الاستدامة وحوكمة المنشآت (شرف، ٢٠١٥: ب: ١٢٦).

وتعد البورصة المصرية أيضاً عضواً فاعلاً في مبادرة الأمم المتحدة لتطبيق قواعد الاستدامة منذ ٢٠١٢، ومجموعة عمل الاستدامة التابعة لاتحاد البورصات العالمي الذي يضم في عضويته ١٩ دولة من بينها البورصة المصرية.

وفي مارس/ آذار ٢٠١٠ قامت البورصة المصرية بإطلاق مؤشر (S&P EGX ESG) ويعتبر هذا المؤشر الأول والوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصمم لتتبع أداء المنشآت المدرجة في البورصة المصرية التي تفصح عن تقارير الاستدامة.

وفي ٢٥ / ١٠ / ٢٠١٥ نظمت البورصة المصرية أول مؤتمر عن الاستدامة، وناقش المؤتمر أهميه تطبيق قواعد الاستدامة وأفضل الممارسات الاجتماعية والبيئية لتحسين الدور الوظيفي والسيولة ودعم قوه الأسواق المالية، وضرورة قيام المنشآت باتخاذ قرارات إستراتيجية ليس

فقط لدعم نتائج أعمالها ولكن لدعم الأفراد والمجتمع المحيط بها ومحاولة تحسينه (<http://www.egx.com.eg>).

مما سبق أتضح للباحثة أنه من خلال تدعيم البورصات العالمية لأهمية وإلزام الإفصاح عن تقارير الاستدامة، ضرورة وضع نموذج مقترح لإعداد لتقارير الاستدامة للمنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بأعتماد الـ(GRI) الذي أكدت عليه كل البورصات العالمية السابقة الذكر للمساهمة في زيادة فعالية الإفصاح عن تقارير الاستدامة لإعطاء المستثمرين مقياس مرجعية لأنشطة المنشآت الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بهدف تحسين جودة وشفافية التقارير المالية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

### ٣/٢/٢ نموذج مقترح لتقارير الاستدامة في سوق العراق للأوراق المالية

نظراً لأهمية معايير ومبادئ الـ(GRI) التي أكدت عليها البورصات العالمية(\*) لذا ستقوم الباحثة باشتقاق نموذج مقترح لتقارير الاستدامة من معايير(G4) الإصدار الأخير والمحدث من المعايير الصادرة عن الـ(GRI) بما يلائم طبيعة المنشآت في سوق العراق للأوراق المالية، آخذة بنظر الاعتبار الدراسات التي طورت تقارير الاستدامة لما لهذه المعايير من قدرة على توفير قدر كبير من معلومات مالية وغير مالية متوازنة ومتربطة والتي تعجز التقارير المالية الحالية عن توفيرها للمستثمرين وبما يلاءم طبيعة سوق العراق للأوراق المالية.

ويتكون النموذج المقترح من جزئين رئيسيين هما(G4, 2013: 8):

#### الجزء الأول: مبادئ إعداد تقارير الاستدامة

تعد مبادئ إعداد التقرير أمراً أساسياً لتحقيق الشفافية في إعداد تقارير الاستدامة، لذا تقسم المبادئ إلى: مبادئ تحديد محتوى التقرير ومبادئ لتحديد جودة التقرير، حيث يحتوي كل مبدأ من المبادئ على تعريف بالمبدأ وشرح لكيفية تطبيق المبدأ واختبارات.

وأن الغرض من الاختبارات هو تقييم ذاتي لمستوى تطبيق المنشأة لهذه المبادئ في إطار وجود هدف أساسي يتم السعي لتحقيقه من خلال هذه المبادئ وهو الإفصاح التام عن المعلومات الخاصة بالمنشأة والمؤشرات المطلوبة من قبل أصحاب المصالح التي تمكنهم من بناء نموذج سليم للقرارات الخاصة بهم.

وتتضمن هذه المبادئ ما يأتي:

#### أولاً: مبادئ تحديد محتوى التقرير

يتضمن محتوى التقرير على الذي يجب على التقرير تغطيته من خلال أخذ أنشطة المنشأة وتأثيراتها، والتوقعات الفعلية لأصحاب المصالح واخذ مصالحهم في الاعتبار.

(\*) مثل بورصة جنوب أفريقيا وأستراليا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والدول الاسكندنافية والتي اعتبرت بأن معايير ومبادئ الـ(GRI) هي المعايير العالمية للإفصاح عن تقارير الاستدامة(Sisaye, 2011: 391).

ويشمل محتوى التقرير على الآتي:

### **المبدأ الأول: إشراك أصحاب المصالح**

**المبدأ:** يجب على المنشأة أن تحدد بدقة أصحاب المصالح فيها، وأن توضح كيفية استجابتها لتوقعاتهم المعقولة ومصالحهم.

### **تطبيق المبدأ:**

يعرف أصحاب المصالح بأنهم أي مجموعة أو فرد يمكن أن يؤثر أو يتأثر بتحقيق أهداف المنشأة.

تقوم المنشآت عادة بإشراك أصحاب المصالح كجزء من أنشطتها المعتادة، إذ تمثل عملية إشراك أصحاب المصالح أسلوب لبناء المدخلات والتعرف على توقعاتهم واهتماماتهم وإيجاد توازن فيما يتعلق بمحتويات التقرير لتغطي جميع احتياجات أصحاب المصالح، وقد تتضمن هذه الأنواع على سبيل المثال، إشراك أصحاب المصالح بغرض الامتثال للمعايير المتعارف عليها دولياً، أو تقديم المعلومات للعمليات التي تخص المنشأة أو الأعمال التجارية. فضلاً عن مساهمة أصحاب المصالح في إمداد التقرير بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم.

وحتى يكون التقرير قابلاً للتوكيد أو التدقيق، يجب أن توثق المنشأة في التقرير عملية إشراك أصحاب المصالح. والأسلوب الذي اتبعته في تحديد أصحاب المصالح الذين قامت بإشراكهم في عملية إعداد التقرير وكيفية وتوقيت إشراكهم معها، وأثر ذلك على محتوى التقرير وأنشطة المنشأة في مجال الاستدامة.

**الاختبارات:** بيان مدى قدرة المنشأة على تحديد أصحاب المصالح الذين تعتبر نفسها مسؤولة أمامهم.

### **المبدأ الثاني: سياق الاستدامة**

**المبدأ:** يجب أن يعرض التقرير أداء المنشآت في السياق الأشمل للاستدامة.

### **تطبيق المبدأ:**

يجب أن يساهم التقرير في الإجابة عن تساؤل أساسي مفاده كيف تساهم المنشأة أو تهدف إلى المساهمة في المستقبل، في تطور أو تدهور الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؟

لذا يجب أن تسعى المنشأة إلى عرض أدائها بطريقة تبين من خلالها تأثيرها وإسهامها في ارتباط موضوعات الاستدامة باستراتيجية المنشأة والمخاطر والفرص التي تواجهها على المدى الطويل. فضلاً عن مناقشة أداء المنشآت في سياق حدود الموارد الاجتماعية والبيئية بجانب الاقتصادية، والمطالب المفروضة عليها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي أو القطاع.

**الاختبارات:** بيان مدى فهم المنشأة للاستدامة وتوجهاتها بناءً على الأهداف والمعلومات المتاحة. وشمول التقرير لموضوعات الاستدامة والتدابير اللازمة التي اتخذتها المنشأة لتكون منشأة مستدامة.

### **المبدأ الثالث: الأهمية النسبية**

**المبدأ:** يجب أن يغطي التقرير الجوانب التي تعكس التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمنشأة والتي تؤثر على تقييم أصحاب المصالح وقراراتهم.

### **تطبيق المبدأ:**

يجب أن تغطي المعلومات الواردة بالتقرير المؤشرات التي تعكس التأثيرات الجوهرية للممارسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمنشأة، والتي يمكن أن تؤثر بشكل موضوعي على تقييم وقرارات أصحاب المصالح.

وعلى المنشأة أن تطبق الأهمية النسبية أيضاً على استخدام المؤشرات عند الإفصاح عن الأداء، لأن هناك درجات متفاوتة من الشمول والتفاصيل التي يمكن تقديمها في التقرير. أي يجب على المنشأة تضمين المعلومات عن الأداء طبقاً لأهميتها النسبية. والتي تساعد أصحاب المصالح في تقييم المنشأة واتخاذ القرارات.

**الاختبارات:** عند تحديد الجوانب الجوهرية يجب أن تراعي المنشأة ما يأتي

- آثار الاستدامة وأخطارها وفرصها المقدرة تقديراً منطقياً مثل ( الاحتباس الحراري، الايدز، الفقر)، من خلال استكشاف مبني على أسس سليمة قام به أشخاص ذوي خبرة أو جهات خبيرة ومختصة في هذا المجال.

- تحديد التقرير لأولويات الجوانب الجوهرية ومؤشراتها.

- المخاطر الهامة التي تواجه المنشأة.

- القيم والسياسات والاستراتيجيات والأهداف الرئيسية الخاصة بالمنشأة.

- القوانين واللوائح والاتفاقات الدولية أو الاتفاقات الطوعية ذات الصلة التي تتمتع بأهمية إستراتيجية للمنشأة وأصحاب المصالح فيها.

### **المبدأ الرابع: الاكتمال**

**المبدأ:** يجب أن يتضمن التقرير تغطية كاملة للموضوعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وبما يمكن أصحاب المصالح من تقييم أداء المنشأة في الفترة المشمولة بالتقرير.

### **تطبيق المبدأ:**

يشمل الاكتمال بصفة أساسية أبعاد النطاق والحدود والزمن. كما يستخدم مبدأ الاكتمال للإشارة إلى الممارسات في جمع المعلومات من جميع الكيانات داخل المنشأة أو خارج المنشأة وما إذا كان عرض المعلومات معقولاً ومناسباً.

ويشير النطاق إلى مجموعة الجوانب التي يغطيها التقرير وتكون إفصاحات معيارية تعكس الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الهامة للمنشأة. مما يمكن أصحاب المصالح من تقييم أداء المنشأة.

أما الحدود فيقصد بها وصف مكان حدوث الآثار لكل من الجوانب الجوهرية. ويجب على المنشأة عند وضع حدود آثار الجوانب في اعتبارها الآثار داخل وخارج المنشأة. ويشير الزمن إلى الحاجة إلى أن تكون المعلومات المختارة كاملة خلال الفترة الزمنية المحددة في التقرير. وأن توضح في التقرير الأنشطة التي لها أقل أثر على المدى القصير ولكن لها تأثير تراكمي كبير ومتوقع على المدى الطويل.

**الاختبارات:** يأخذ التقرير في الاعتبار الآثار داخل وخارج المنشأة. ويغطي جميع المعلومات الجوهرية ويحدد أولوياتها على أساس مبدأ الأهمية النسبية وسياق الاستدامة وإشراك أصحاب المصالح.

كما وتغطي المعلومات الواردة في التقرير جميع الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، فضلاً عن أثر هذه المعلومات على تقييمات وقرارات أصحاب المصالح.

#### **ثانياً: مبادئ لتحديد جودة التقرير**

تكون هذه المبادئ ضمان لجودة الاستدامة ولتحقيق أكبر قدر من الشفافية. وتتضمن هذه المبادئ ما يأتي:

#### **المبدأ الأول: التوازن**

**المبدأ:** يجب أن يعكس التقرير الجوانب الإيجابية والسلبية لأداء المنشأة ليتيح تقييم موضوعي للأداء بشكل عام.

#### **تطبيق المبدأ:**

يجب أن تتضمن تقارير الاستدامة معلومات متوازنة وغير منحازة عن أداء المنشأة. كما يجب أن يتجنب التقرير أي معلومات يتوقع أن تؤثر بطريقة غير ملائمة على قارئ التقرير أو حكمه. وأن يحتوي على المعلومات التي تؤثر على قرارات أصحاب المصالح بصورة تتناسب مع أهميتها النسبية. بالإضافة إلى ضرورة أن يفرق التقرير بوضوح بين عرض الحقائق وبين تفسير المنشأة للمعلومات.

**الاختبارات:** المعلومات المتضمنة في التقرير تعرض بشكل يتيح لأصحاب المصالح رؤية الاتجاهات السلبية والإيجابية لأداء المنشأة من سنة لأخرى.

#### **المبدأ الثاني: قابلية المقارنة**

**المبدأ:** تقديم معلومات بشكل متناسق بما يمكن من المقارنة مع أداء سابق أو منشآت أخرى.

## تطبيق المبدأ:

قابلية المقارنة أمر مهم في تقييم الأداء. فعلى المنشأة عرض المعلومات التي يتم التقرير عنها بصورة تمكن أصحاب المصالح من تحليل التغيرات التي تطرأ على أداء المنشأة الاقتصادي والبيئي والاجتماعي خلال فترات زمنية مختلفة بهدف توقع الأداء المستقبلي لها، كما تمكن أصحاب المصالح أيضاً من مقارنة أداء المنشآت مع غيرها من المنشآت الأخرى خلال نفس الفترة الزمنية وذلك عند اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار.

**الاختبارات:** المعلومات الواردة في التقرير يمكن مقارنتها على أساس سنة مقابل سنة، كما يمكن مقارنة أداء المنشأة مع المنشآت الأخرى.

## المبدأ الثالث: الدقة

**المبدأ:** يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة بدرجة كافية ومفصلة لتتيح لأصحاب المصالح تقييم أداء المنشأة.

## تطبيق المبدأ:

يجب أن يتسم التقرير بالدقة في عرض المعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي يحتاجها أصحاب المصالح، فإذا كانت المعلومات غير مالية فتكون دقتها متمثلة في التفصيل وعرضها بأسلوب ملائم، أما لو كانت معلومات مالية فتتحدد الدقة بناءً على منهجية أسلوب القياس المستخدم.

**الاختبارات:** التقرير يشير إلى دقة المعلومات التي تم قياسها بأساليب القياس إذا كانت مالية وإذا كانت غير مالية تكون دقتها بالوضوح والتفصيل.

## المبدأ الرابع: التوقيت المناسب

**المبدأ:** يجب أن تقدم المنشأة تقريرها طبقاً لجدول منظم حتى تكون المعلومات متاحة في وقت مناسب يسمح لأصحاب المصالح باتخاذ قراراتهم.

## تطبيق المبدأ:

ترتبط فائدة المعلومات ارتباطاً وثيقاً بما إذا كان وقت الإفصاح عنها إلى أصحاب المصالح يتيح لهم دمج هذه المعلومات بفعالية في عمليات صنع القرار.

وبالرغم من أن التدفق المستمر للمعلومات أمر مرغوب فيه لتحقيق أغراض معينة، إلا أن المنشآت يجب أن تلتزم بالإدلاء بإفصاحات مجمعة بصورة منتظمة عن أدائها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي في وقت محدد. كما أن الاتساق في معدل إصدار التقارير وطول الفترات المشمولة بالتقرير لازم لضمان قابلية مقارنة المعلومات مع مرور الزمن وتمكن أصحاب المصالح من الحصول على معلومات تقارير الاستدامة بوقت مناسب ومن المفيد أن يكون وفي توقيت تقديم التقارير المالية.

**الاختبارات:** المعلومات الموجودة في التقرير مفصح عنها حديثاً وشاملة لفترة التقرير، ومتزامنة مع تقديم التقارير المالية.

#### **المبدأ الخامس: الوضوح**

**المبدأ:** يجب على المنشأة إتاحة المعلومات على نحو يفهمه أصحاب المصالح المستخدمين للتقرير ويستطيعون الوصول إليه.

#### **تطبيق المبدأ:**

يجب أن يقدم التقرير المعلومات بطريقة يسهل فهمها من قبل جميع أصحاب المصالح في المنشأة والوصول إلى المعلومات المطلوبة من قبلهم دون أي جهد. كما يجب أن تستخدم الرسوم والأشكال والجداول لجعل المعلومات أكثر فهماً والعمل على الحفاظ على مستوى مناسب من التفصيل دون إفراط.

**الاختبارات:** التقرير يحتوي على مستوى المعلومات المطلوبة من قبل أصحاب المصلحة ويتجنب التفاصيل الزائدة وغير اللازمة. فضلاً عن استطاعة أصحاب المصالح من العثور على المعلومات المحددة التي يردونها دون بذل أي جهد من خلال الرسوم والأشكال والجداول.

#### **المبدأ السادس: الموثوقية**

**المبدأ:** يجب أن تجمع المنشأة المعلومات وتسجلها وتصنفها وتحللها وتفصح عنها وعن العمليات المستخدمة في إعداد التقرير على نحو يتيح إخضاعها للفحص ويثبت جودة وثقة معلومات الاستدانة.

#### **تطبيق المبدأ:**

ينبغي أن يكون لأصحاب المصالح الثقة بأن التقرير يمكن التحقق منه لإثبات صحة محتوياته والمدى الذي تم تطبيق مبادئ الإفصاح عن معلومات الاستدانة فيه بشكل مناسب. ويجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير مدعومة بأدوات تحكم داخلية أو موثقة تتيح مراجعتها من قبل أفراد آخرين غير أولئك الذين أعدوا التقرير، أي تتم مراجعتها من قبل أطراف خارجية. كما يجب توثيق عمليات صنع القرار التي يستند عليها التقرير بطريقة تتيح فحص جميع أسس القرارات الرئيسية مثل (عمليات محتوى التقرير أو الحدود أو مشاركة أصحاب المصالح) عند تصميم نظام المعلومات، فضلاً عن توقع المنشأة خضوع أنظمة المعلومات للفحص كجزء من عملية التأكيد الخارجي.

**الاختبارات:** تحديد أنظمة المعلومات والمصدر الأصلي للمعلومات الواردة في التقرير وإخضاعها للتأكيد الخارجي.

## الجزء الثاني: عناصر الإفصاح المعيارية

تقسم الإفصاحات المعيارية إلى:

### أولاً: الإفصاحات المعيارية العامة

تطبق الإفصاحات المعيارية العامة على جميع المنشآت التي تعد تقارير الاستدامة، وتقسم

إلى سبعة أقسام هي:

١- **الإستراتيجية والتحليل:** تتيح هذه الإفصاحات نظرة إستراتيجية عامة عن مدى استدامة المنشأة. لكي تعطي سياقاً لإعداد التقارير على نحو أكثر تفصيلاً. وتستند الإستراتيجية والتحليل إلى معلومات معطاة في أجزاء أخرى من التقرير الغرض منها التبصير بالموضوعات الإستراتيجية وليس مجرد تلخيص لمحتوى التقرير. وتحتوي على G4-1, G4-2.

٢- **سجل خصائص المنشأة:** تتيح هذه الإفصاحات نظرة عامة على الخصائص التنظيمية للمنشأة. وتكون من G4-3 إلى G4-16.

٣- **الجوانب الجوهرية وحدودها وآثارها:** توفر هذه الإفصاحات نظرة عامة على العملية التي اتبعتها المنشأة لتحديد محتوى التقرير، والجوانب الجوهرية وحدود آثارها للمنشأة. وتتكون من G4-17 إلى G4-23.

٤- **إشراك أصحاب المصالح:** تتيح هذه الإفصاحات نظرة عامة على إشراك أصحاب المصالح أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يجب أن تقتصر هذه الإفصاحات على المشاركة التي أجريت لغرض إعداد التقرير بل على المخاوف والموضوعات الرئيسية التي أثرت من خلال إشراك أصحاب المصالح. وتتكون من G4-24 إلى G4-27.

٥- **سجل خصائص التقرير:** تعطي هذه الإفصاحات نظرة عامة على المعلومات الأساسية المتعلقة بالتقرير. وفهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير والتأكيد الخارجي. وتتكون من G4-28 إلى G4-33.

٦- **الحوكمة:** تتيح هذه الإفصاحات نظرة عامة على:

- هيكل الحوكمة وتكوينه.
- دور مجلس الإدارة في صياغة هدف المنشأة، واستراتيجيتها.
- كفاءات مجلس الإدارة وتقييم أداءه.
- دور مجلس الإدارة في إدارة المخاطر.
- دور مجلس الإدارة في إعداد تقارير الاستدامة.
- دور مجلس الإدارة في تقييم الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.
- الأجور والحوافز.

وتتكون من G4-34 إلى G4-55.

٧- الأخلاقيات والنزاهة: تتيح هذه الإفصاحات نظرة عامة على:

- قيم المنشأة ومبادئها ومعاييرها وقواعدها.
- آليات المنشأة الداخلية والخارجية في التماس النصح حول السلوك الأخلاقي والقانوني.
- آليات المنشأة الداخلية والخارجية للإبلاغ عن المخاوف بشأن السلوك غير الأخلاقي أو غير القانوني والمسائل المتعلقة بالنزاهة.
- وتتكون من G4-56 إلى G4-58.
- والجدول (٣) يوضح تفاصيل الإفصاحات المعيارية العامة.

الجدول (٣)

الإفصاحات المعيارية العامة

الإفصاحات المعيارية العامة	
الإستراتيجية والتحليل	
G4-1	يتم تقديم بياناً من أبرز صناعات القرار في المنشأة مثل (رئيس تنفيذي، أو رئيس، أو منصب بارز مكافئ) حول صلة الاستدامة بالمنشأة واستراتيجية المنشأة لدمج الاستدامة في عملياتها.
G4-2	يتم تقديم وصفاً للآثار والمخاطر والفرص الرئيسية مثل (وصفاً للآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الهامة للمنشأة والتحديات والفرص المرتبطة بها، وصف لأهم المخاطر التي تواجهها المنشأة والفرص السانحة لها والتي تنشأ من اتجاهات الاستدامة).
سجل خصائص المنشأة	
G4-3	يتم ذكر اسم المنشأة.
G4-4	يتم ذكر العلامات التجارية والمنتجات والخدمات الأساسية.
G4-5	يتم ذكر موقع المقر الرئيسي للمنشأة.
G4-6	يتم ذكر عدد الدول التي تعمل فيها المنشأة، وأسماء الدول التي تمتلك فيها المنشأة عمليات هامة أو التي لها صلة محددة بموضوعات الاستدامة التي يغطيها التقرير.
G4-7	يتم ذكر طبيعة الملكية والشكل القانوني للمنشأة.
G4-8	يتم ذكر الأسواق التي تخدمها المنشأة بما في ذلك التصنيف الجغرافي، والقطاعات التي تقدم فيها الخدمات، وأنواع العملاء والمنتفعين.
G4-9	يتم ذكر مستوى المنشأة، متضمناً: إجمالي عدد الموظفين، إجمالي عدد العمليات، صافي المبيعات، إجمالي رؤوس الأموال مقسمة طبقاً للديون وحقوق المساهمين، كمية المنتجات أو الخدمات المقدمة.

<p>- يتم ذكر إجمالي عدد الموظفين مصنفاً تبعاً لنوع عقد العمل ونوع الجنس.</p> <p>- عدد إجمالي الموظفين الدائمين حسب نوع العمل والجنس.</p> <p>- إجمالي القوى العاملة مقسمة إلى موظفين وعاملين تحت الإشراف وتبعاً لنوع الجنس.</p> <p>- يتم ذكر ما إذا كان جزء كبير من عمل المنشأة يقوم به عمال يوصفون بأنهم يعملون لحسابهم الخاص أو فراد غير الموظفين أو العاملين تحت الإشراف بما في ذلك الموظفين التابعين للمقاولين.</p>	G4-10
<p>يتم ذكر النسبة المئوية من إجمالي الموظفين الذين تغطيهم اتفاقيات المفاوضة الجماعية.</p>	G4-11
<p>يتم ذكر سلسلة التوريد للمنشأة.</p>	G4-12
<p>يتم ذكر أي تغييرات هامة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بحجم المنشأة أو هيكلها أو ملكيتها أو سلسلة الإمداد الخاص بها ويشمل ذلك:</p> <p>- التغييرات في الموقع أو التغييرات في العمليات وتشمل توسيع المنشأة.</p> <p>- التغييرات في هيكل حصص رأس المال وعمليات تشكيل رأس المال والصيانة والتعديل.</p> <p>- التغييرات في موقع الموردين أو في هيكل سلسلة التوريد أو في العلاقات مع الموردين بما في ذلك الاختيار وإنهاء العمل.</p>	G4-13
<p>يتم ذكر ما إذا كانت المنشأة تتعامل مع النهج الوقائي البيئي أو المبدأ الوقائي البيئي وكيفية تعاملها.</p>	G4-14
<p>يتم ذكر الموثيق الاقتصادي والبيئية والاجتماعية أو المبادئ أو غيرها من المبادرات الموضوعية خارجياً والتي تشارك فيها المنشأة وتدعمها.</p>	G4-15
<p>يتم ذكر عضوية الجمعيات (مثل الجمعيات الصناعية) أو المنشآت المناصرة الوطنية أو الدولية حيث تقوم المنشأة فيها:</p> <p>- باحتلال مكانة في هيئة الحكم.</p> <p>- بالمشاركة في مشروعات أو لجان.</p> <p>- بتقديم تمويلاً فعلياً يتجاوز رسوم العضوية.</p> <p>- بالنظر إلى العضوية كشأن استراتيجي.</p>	G4-16
<p>الجوانب الجوهرية وحدود آثارها</p>	
<p>- يتم ذكر جميع الكيانات المتضمنة في القوائم المالية الموحدة للمنشأة أو الوثائق المكافئة لها.</p> <p>- يتم ذكر ما إذا كانت أي هيئة متضمنة في القوائم المالية الموحدة للمنشأة أو الوثائق</p>	G4-17

	المكافئة لا يغطيها التقرير . ويمكن للمنشأة أن تفصح عن هذا المعيار من خلال تضمين إشارة مرجعية إلى المعلومات الموجودة في القوائم الموحدة المتاحة لأصحاب المصالح أو الوثائق المكافئة.
G4-18	يتم ذكر توضيح عملية تحديد محتوى التقرير وحدود الجوانب وكيفية تطبيق المنشأة لمبادئ إعداد التقارير لتحديد محتوى التقرير .
G4-19	يتم سرد جميع الجوانب الجوهرية المحددة في عملية تحديد محتوى التقرير .
G4-20	يتم ذكر الجوانب الجوهرية وحدود آثارها داخل المنشأة تبعاً لما يلي: - ذكر ما إذا كان الجانب جوهرياً داخل المنشأة. - إذا لم يكن الجانب جوهرياً داخل المنشأة ( كما هو موصوف في G4-17 ) أخطر أحد النهجين التاليين وأفصح عن: * قائمة الكيانات أو المجموعات المتضمنة في G4-17 والتي يعتبر الجانب بالنسبة لها غير جوهري. * قائمة الكيانات أو المجموعات المتضمنة في G4-17 والتي يعتبر الجانب بالنسبة لها جوهرياً على سبيل المثال المجموعات أو الكيانات ( جوهرياً ، جوهرياً إلى حد ما، الأقل جوهرياً). - يتم ذكر أي قيود محددة تتعلق بحدود آثار الجوانب داخل المنشأة.
G4-21	يتم ذكر الجوانب الجوهرية وحدود آثارها خارج المنشأة تبعاً لما يلي: - يتم ذكر الجانب إذا كان جوهرياً خارج المنشأة. - إذا كان الجانب غير جوهري خارج المنشأة حدد الكيانات أو مجموعات الكيانات أو العناصر التي يعد الجانب جوهرياً بالنسبة لها إضافة إلى ذلك صف الموقع الجغرافي حيث يعد الجانب جوهرياً بالنسبة للجهات المحددة. - يتم ذكر أي قيود محددة تتعلق بحدود آثار الجوانب خارج المنشأة.
G4-22	يتم ذكر تأثير أية إعادة صياغة للمعلومات المقدمة في التقارير السابقة، وأسباب إعادة الصياغة تلك.
G4-23	يتم ذكر التغيرات الهامة في النطاق وحدود آثار الجانب مقارنة بالفترات المشمولة بالتقارير السابقة.
إشراك أصحاب المصالح	
G4-24	يتم تقديم قائمة بمجموعات أصحاب المصالح التي قامت المنشأة بإشراكها.
G4-25	يتم ذكر أساس تحديد واختيار أصحاب المصالح الذين تم إشراكهم.

G4-26	يتم ذكر نهج المنشأة حيال إشراك أصحاب المصالح، متضمناً معدل الإشراك مصنفاً تبعاً للنوع وتبعاً لمجموعة أصحاب المصالح، مع الإشارة لما إذا كان هناك أية مشاركة أجريت تحديداً كجزء من عملية إعداد التقرير.
G4-27	يتم ذكر المخاوف والموضوعات الرئيسية التي أثرت من خلال إشراك أصحاب المصالح، وكيفية استجابة المنشأة لتلك المخاوف والموضوعات الرئيسية، بما فيها الاستجابة من خلال إعداد التقارير. اذكر مجموعات أصحاب المصالح التي أثارت كل من المخاوف والموضوعات الرئيسية
سجل خصائص التقرير	
G4-28	يتم ذكر الفترة المشمولة بالتقرير (مثل السنة المالية أو السنة التقويمية) بالنسبة للمعلومات المعطاة.
G4-29	يتم ذكر تاريخ أحدث تقرير سابق (إن وجد).
G4-30	يتم ذكر دورة تقديم التقارير (على سبيل المثال سنوياً أو كل سنتين).
G4-31	يتم تحديد جهة الاتصال المخصصة للرد على الأسئلة المتعلقة بالتقرير أو محتوياته.
G4-32	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يتم ذكر خيار (طبقاً لـ أساسي أو مفصل) الذي اختارته المنشأة</li> <li>- يتم ذكر فهرس محتوى المبادرة العالمية لإعداد التقارير بالنسبة للخيار المختار.</li> <li>- يتم ذكر الإشارة المرجعية لتقرير التأكيد الخارجي، إذا كان التقرير قد تم تأكيده خارجياً.</li> </ul>
G4-33	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يتم ذكر سياسة المنشأة وممارستها الحالية فيما يتعلق بالسعي لتأكيد التقرير خارجياً.</li> <li>- إذا لم يتضمن تقرير التأكيد المصاحب لتقرير الاستدامة نطاق التأكيد الخارجي المعطى وأساسه، فاذكرهما.</li> <li>- يتم ذكر العلاقة بين المنشأة ومقدمي التأكيد.</li> <li>- يتم ذكر ما إذا كان مجلس الإدارة أو كبار الموظفين التنفيذيين مشاركين في طلب تأكيد تقرير الاستدامة الصادر عن المنشأة.</li> </ul>
الحوكمة	
G4-34	يتم ذكر هيكل حوكمة المنشأة، متضمناً لجان مجلس الإدارة. وأي لجان مسؤولة عن صنع القرار فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
G4-35	يتم ذكر عملية تفويض السلطة للموضوعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من مجلس الإدارة إلى كبار الموظفين التنفيذيين وغيرهم من الموظفين.
G4-36	يتم ذكر فيما إذا كانت المنشأة قد عينت منصباً أو مناصب على المستوى التنفيذي لحمل مسؤولية الموضوعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وما إذا كان شاغلو المناصب يتبعون مجلس الإدارة مباشرة.

<p>يتم ذكر عمليات التشاور بين أصحاب المصالح وبين مجلس الإدارة في الموضوعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. إذا كانت عمليات التشاور قد تم تفويضها، صف إلى من فوضت واذكر أية عمليات لإبلاغ النتائج إلى مجلس الإدارة.</p>	G4-37
<p>يتم ذكر تكوين مجلس الإدارة ولجانه تبعاً لـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- التنفيذية وغير التنفيذية.</li> <li>- الاستقلالية.</li> <li>- فترة تولي المنصب في مجلس الإدارة.</li> <li>- عدد المناصب الهامة الأخرى لكل فرد والتزاماته وطبيعة تلك الالتزامات.</li> <li>- نوع الجنس.</li> <li>- الكفاءات المتعلقة بالآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.</li> <li>- تمثيل أصحاب المصالح.</li> </ul>	G4-38
<p>يتم ذكر فيما إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو مسؤول تنفيذي أيضاً وفي هذه الحالة، اذكر وظيفته ضمن إدارة المنشأة وأسباب هذا الترتيب.</p>	G4-39
<p>يتم ذكر عمليات ترشيح واختيار مجلس الإدارة ولجانه، والمعايير المستخدمة في ترشيح أعضائه واختيارهم، بما في ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- ما إذا كان التنوع موضع اعتبار، وكيفية ذلك.</li> <li>- ما إذا كان الاستقلال موضع اعتبار، وكيفية ذلك.</li> <li>- ما إذا كانت الخبرات والتجارب المتعلقة بالموضوعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية موضع اعتبار، وكيفية ذلك.</li> <li>- ما إذا كان أصحاب المصالح (بما في ذلك حاملي الأسهم) مشاركين.</li> </ul>	G4-40
<p>يتم ذكر العمليات التي يقوم بها مجلس الإدارة لضمان تجنب تضارب المصالح وإدارته. و إن كان هناك تضارب مصالح هل يتم الإفصاح لأصحاب المصالح عن ذلك، بما في ذلك كحد أدنى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- عضوية مجلس الإدارة المشتركة.</li> <li>- حيازة الأسهم المشتركة مع الموردين وغيرهم من أصحاب المصالح.</li> <li>- هيمنة أحد أصحاب المصالح.</li> <li>- إفصاحات الأطراف ذات العلاقة.</li> </ul>	G4-41
<p>يتم ذكر أدوار مجلس الإدارة وكبار الموظفين التنفيذيين في تطوير وإقرار وتحديث هدف وقيمة المنشأة وبيانات وظيفتها واستراتيجياتها وسياساتها وأهدافها المتعلقة بالآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.</p>	G4-42

G4-43	يتم ذكر التدابير المتخذة لوضع وتعزيز المعرفة الجماعية لمجلس الإدارة بالموضوعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
G4-44	- يتم ذكر عمليات تقييم أداء مجلس الإدارة بالنسبة لحوكمة الموضوعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وهل هذا التقييم مستقلاً أم لا؟ وهل هو ذاتياً أم لا؟ - يتم ذكر الإجراءات المتخذة استجابة لتقييم أداء مجلس الإدارة بالنسبة لحوكمة الموضوعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بما في ذلك تغييرات العضوية والممارسات التنظيمية كحد أدنى.
G4-45	- يتم ذكر دور مجلس الإدارة في تحديد الآثار والمخاطر والفرص الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وإدارتها. - يتم ذكر ما إذا كان التشاور مع أصحاب المصالح يستخدم لدعم تحديد مجلس الإدارة للآثار والمخاطر والفرص الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وإدارتها.
G4-46	يتم ذكر دور مجلس الإدارة في مراجعة فعالية عمليات إدارة المنشأة لمخاطر الموضوعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
G4-47	مدى مشاركة مجلس الإدارة في وضع الإفصاحات الخاصة بالاستدامة عن المخاطر والفرص الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
G4-48	يتم ذكر اللجنة العليا أو المنصب الذي يراجع بصورة رسمية تقرير الاستدامة الخاص بالمنشأة ويقره، ويضمن أن يتم تغطية جميع الجوانب الجوهرية.
G4-49	اذكر عملية إيصال المخاوف الحاسمة إلى مجلس الإدارة.
G4-50	يتم ذكر طبيعة المخاوف الحاسمة التي تم إبلاغها إلى مجلس الإدارة وإجمالي عددها، والآلية (الآليات) التي استخدمت للتصدي وإيجاد حل لها.
G4-51	يتم ذكر سياسات الأجور بالنسبة لمجلس الإدارة وكبار الموظفين التنفيذيين.
G4-52	يتم ذكر عملية تحديد الأجور. اذكر ما إذا كان هناك استشاريون للأجور مشاركين في تحديد الأجور وما إذا كان هؤلاء مستقلين عن الإدارة. اذكر أية علاقات أخرى بين استشاريي الأجور وبين المنشأة.
G4-53	اذكر كيفية استجابة لوجهات نظر أصحاب المصالح وأخذها في الاعتبار فيما يتعلق بالأجور، بما في ذلك نتائج التصويت على سياسات ومقترحات الأجور، إن وجدت.
G4-54	يتم ذكر نسبة إجمالي التعويضات السنوية لأعلى الأفراد أجراً في كل بلد توجد فيه عمليات هامة إلى متوسط إجمالي التعويضات السنوية لجميع الموظفين (باستثناء أعلى الأفراد أجراً) في نفس البلد.

G4-55	يتم ذكر النسبة المئوية لزيادة التعويضات السنوية لأعلى الأفراد أجراً في كل بلد توجد فيه عمليات هامة إلى متوسط النسبة المئوية لزيادة التعويضات السنوية لجميع الموظفين (باستثناء أعلى الأفراد أجراً) في نفس البلد.
	الأخلاقيات والنزاهة
G4-56	صف قيم المنشأة ومبادئها ومعاييرها وقواعد سلوكها مثل مدونات قواعد السلوك ومدونات قواعد الأخلاق.
G4-57	يتم ذكر الآليات الداخلية والخارجية في التماس النصح حول السلوك الأخلاقي والقانوني، والمسائل المتعلقة بالنزاهة التنظيمية مثل خطوط المساعدة أو خطوط النصح.
G4-58	يتم ذكر الآليات الداخلية والخارجية في إعداد التقارير حول المخاوف المتعلقة بالسلوك غير الأخلاقي أو غير القانوني، والمسائل المتعلقة بالنزاهة التنظيمية، مثل التصعيد من خلال سلسلة الإدارة أو آليات التبليغ أو الخطوط الساخنة.

علماً أن الأقسام السبعة للإفصاحات المعيارية لا يشترط في إعداد تقارير الاستدامة أن تتضمن كل المؤشرات من G4-1 إلى G4-58. إذ يمكن لإدارة المنشأة اختيار بعض من هذه المؤشرات ضمن تلك الأقسام لإظهارها في تقارير الاستدامة.

ثانياً: الإفصاحات المعيارية المحددة

وتقسم إلى:

أ- الإفصاحات المتعلقة بأسلوب الإدارة

وتعني بيان وجهة نظر الإدارة في إدارة الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتحديد المؤشرات الجوهرية سواء الفعلية أو المحتملة، بما يساعد على تفهم أدائها.

ب- مؤشرات الأداء

تقسم مؤشرات الأداء المستدام إلى ثلاث مجموعات<sup>(\*)</sup> هي: مؤشرات الأداء الاقتصادي ومؤشرات الأداء البيئي ومؤشرات الأداء الاجتماعي، وينبثق عن كل مجموعة من المجموعات الثلاث مؤشرات أداء جوهرية (أساسية) ومؤشرات أداء إضافية (فرعية). وتعد المؤشرات الجوهرية (أساسية) قابلة للتطبيق في أغلب المنشآت وتلائم كافة القطاعات. ويجب على المنشآت أن تقوم بإعداد تقارير الاستدامة في ضوء المؤشرات الجوهرية إلا في حالة اعتبار بعضها غير جوهرية بالنسبة للمنشأة، أما المؤشرات الإضافية فهي مؤشرات غير أساسية تنتج عن الممارسة العملية، وقد تلائم بعض المنشآت دون غيرها.

<sup>(\*)</sup> ينظر في ذلك الفصل الأول، المبحث الثاني جدول رقم (٢) المؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ضمن تقارير الاستدامة.

وتقترح الباحثة إضافة مؤشر رئيسي ضمن مؤشرات الأداء الاقتصادي هو القيمة المحققة لحملة الأسهم ويأتي اقتراح الباحثة اعتماداً على بعض الدراسات (الأرضي، ٢٠١١: ٢٧٧) و(SEC.CIFRI, 2008: 36) والتي اهتمت بدراسة وتطوير تقارير الاستدامة وكما يلي:

**مؤشرات القيمة المحققة لحملة الأسهم:**

تحتوي مؤشرات الأداء الاقتصادي على أربع مؤشرات هي (EC1, EC2, EC3, EC4). وتحت الرمز EC1 ضرورة الإفصاح عن القيم الاقتصادية المباشرة الناتجة والموزعة ويتم قياس هذا المؤشر من خلال حصر للإيرادات المحققة وبيان كيفية توزيعها على الاستخدامات المختلفة من تكاليف التشغيل وأجور موظفين ومدفوعات لممولي رأس المال واستثمارات مجتمعية ومدفوعات الحكمة على أن تكون القيمة المتبقية هي القيمة الخاصة بحملة الأسهم.

ويرى (الأرضي، ٢٠١١: ٢٨٦) أن هذا القياس ليس لقياس للقيمة الاقتصادية المحققة كما نص المؤشر بقدر ما هو قياس لصادي الأرباح المحاسبية المحققة لهم. وتتفق الباحثة مع هذا الرأي لإطلاعها على تقارير استدامة فعلية<sup>(\*)</sup>، ووجدت بأن القيمة الاقتصادية المضافة هي قياس لصادي الأرباح المحاسبية.

وتقاس القيمة المحققة لحملة الأسهم عن طريق حصر كافة العوائد الفعلية المحققة للحملة وذلك بعد استبعاد تكلفة رأس المال كعائد طبيعي يقدم لحملة الأسهم وكبديل للمخاطرة. وتتكون القيمة المحققة لحملة الأسهم من ثلاث مؤشرات هي:

١ - **تكلفة رأس المال لكل سهم:** يوضح هذا المؤشر تكلفة رأس المال لكل سهم أو تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار بالأسهم ويقاس بقسمة المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال على عدد الأسهم.

٢ - **القيمة المحققة لكل سهم:** يوضح مبلغ القيمة المحققة لكل سهم ويقاس بقسمة الربح الاقتصادي على عدد الأسهم.

٣ - **مؤشر القيمة المحققة لكل سهم:** يظهر هذا المؤشر القيمة المحققة لكل سهم كنسبة مئوية من قيمة السهم السوقية وهو ما يظهر قدرة المنشأة على تحقيق عائد مقبول لأغراض المقارنة بالقيمة السوقية للسهم. ويقاس بقسمة القيمة المحققة لكل سهم (المؤشر الثاني) على قيمة السهم السوقية.

وأقترح (الأرضي، ٢٠١١: ٢٨٨) بأن تكون هذه المؤشرات متغيرات فرعية ضمن الأداء الاقتصادي حيث وزعها على النحو التالي:

- تكلفة رأس المال لكل سهم: يكون متغير تحت الرمز EC1.
- القيمة المحققة لكل سهم: يكون متغير تحت الرمز EC2.
- مؤشر القيمة المحققة لكل سهم: يكون متغير تحت الرمز EC3.

<sup>(\*)</sup> تقارير منشأة زين للاتصالات ٢٠١٣-٢٠١٤ (<http://www.jo.zain.com>)، قطر للغاز ٢٠١٤ ([www.qatargas.com](http://www.qatargas.com)).

سامسونج ٢٠١٤ (<http://www.samsung.com>)

- وتختلف الباحثة مع هذا الرأي وترى ضرورة إدراج القيمة المحققة لحملة الأسهم كمؤشر رئيسي ضمن مؤشرات الأداء الاقتصادي وذلك للأسباب التالية:**
- ١- بما أن الهدف النهائي لأي منشأة هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، فإن قياس القيمة المحققة لحملة الأسهم يعد من ضمن استراتيجيات المنشأة كتدعيم لها على المدى الطويل لأن المستثمرين يطالبون حالياً بمعلومات عن القيمة المحققة لهم بصور أكبر من قبل من أجل تحديد مقدرة المنشأة على النجاح في المدى الطويل أو فشلها.
  - ٢- تكون القيمة المحققة لحملة الأسهم آلية من آليات المفاضلة من قبل المستثمرين في الاختيار بين البدائل المتاحة بدلاً من المقاييس التقليدية. لذا من الضروري الإفصاح عنها لأنها تحقق كفاءة عالية عند الاختيار بين البدائل.
  - ٣- بسبب التغيرات التي طرأت على العالم اليوم والضغط من قبل المنظمات والهيئات المنظمة للعمل المحاسبي لتقديم معلومات عن القيمة المحققة باعتبارها مقياس أكثر دقة من الأرباح، أصبح حملة الأسهم على قناعة تامة بأن الإفصاح عن القيمة المحققة لهم يعتبر مؤشراً على مدى نجاح المنشأة في إدارة الموارد المتاحة لها. فضلاً عن قدرتها على المواءمة بين رغبات كافة أصحاب المصالح سواء كانوا عملاء أو ملاك أو دائنين.
  - ٤- أن الإفصاح عن القيمة المحققة لحملة الأسهم يحقق سمعة جيدة وخلق ميزة تنافسية للمنشأة، بالإضافة إلى أن الإفصاح عنها يعطي حافزاً أفضل للاستثمار لأن المحللين الماليين يحكمهم غالباً مقدار القيمة المحققة لحملة الأسهم وليس الأرباح التي أصبحوا على ثقة من أنها مؤشر غير دقيق للتقييم المنشأة.
- ولهذه الأسباب من الضروري أن يكون الإفصاح عن القيمة المحققة لحملة الأسهم كمؤشر رئيسي يضم ثلاث متغيرات على النحو التالي:
- تكلفة رأس المال لكل سهم: يكون برمز EC10.
  - القيمة المحققة لكل سهم: يكون برمز EC11.
  - مؤشر القيمة المحققة لكل سهم: يكون برمز EC12.

والتالي نموذج صوري لتقرير الاستدامة والذي يمكن أن يعد في المنشآت العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية:

الإفصاحات المعيارية العامة						
الإستراتيجية والتحليل:						
					G4-2	G4-1
سجل خصائص المنشأة:						
G4-9	G4-8	G4-7	G4-6	G4-5	G4-4	G4-3
G4-16	G4-15	G4-14	G4-13	G4-12	G4-11	G4-10
الجوانب الجوهرية وحدود آثارها:						
G4-23	G4-22	G4-21	G4-20	G4-19	G4-18	G4-17
إشراك أصحاب المصالح:						
		G4-24	G4-27	G4-26	G4-25	G4-24
الحوكمة						
G4-40	G4-39	G4-38	G4-37	G4-36	G4-35	G4-34
G4-47	G4-46	G4-45	G4-44	G4-43	G4-42	G4-40
G4-54	G4-53	G4-52	G4-51	G4-50	G4-49	G4-48
						G4-55
الأخلاقيات والنزاهة						
				G4-58	G4-57	G4-56
الإفصاحات المعيارية المحددة						
الإفصاحات المتعلقة بأسلوب الإدارة:						
						G4-DMA
المؤشرات طبقاً للجوانب						
الفئة الاقتصادية:						
الأداء الاقتصادي						
			G4-EC4	G4-EC3	G4-EC2	G4-EC1
التواجد في السوق						
					G4-EC6	G4-EC5
الآثار الاقتصادية غير المباشرة						
					G4-EC8	G4-EC7
ممارسات الشراء						
						G4-EC9
القيمة المحققة لحملة الأسهم						
				G4-EC12	G4-EC11	G4-EC10
الفئة البيئية:						
المواد						
					G4-EN2	G4-EN1

الطاقة						
		G4-EN7	G4-EN6	G4-EN5	G4-EN4	G4-EN3
المياه						
				G4-EN10	G4-EN9	G4-EN8
التنوع البيولوجي						
			G4-EN14	G4-EN13	G4-EN12	G4-EN11
الإنبعاثات						
G4-EN21	G4-EN20	G4-EN19	G4-EN18	G4-EN17	G4-EN16	G4-EN15
النفايات السائلة والصلبة						
		G4-EN26	G4-EN25	G4-EN24	G4-EN23	G4-EN22
المنتجات والخدمات						
					G4-EN28	G4-EN27
الامتثال						
						G4-EN29
النقل						
						G4-EN30
عام						
						G4-EN31
التقييم البيئي للمورد						
					G4-EN33	G4-EN32
آليات الشكاوي البيئية						
						G4-EN34
الفئة الاجتماعية:						
ممارسات العمالة والعمل اللائق						
التوظيف						
				G4-LA3	G4-LA2	G4-LA1
علاقات الإدارة والعمال						
						G4-LA4
الصحة والسلامة المهنية						
			G4-LA8	G4-LA7	G4-LA6	G4-LA5
التدريب والتعليم						
				G4-LA11	G4-LA10	G4-LA9
التنوع وتكافؤ الفرص						
						G4-LA12

المساواة بين الرجال والنساء في الأمور						
						G4-LA13
تقييم الموردين فيما يتعلق بممارسات العمالة						
					G4-LA15	G4-LA14
آلية الشكاوي من ممارسات الموظفين						
						G4-LA16
حقوق الإنسان						
الاستثمار						
					G4-HR2	G4-HR1
عدم التمييز						
						G4-HR3
الحرية النقابية والمفاوضات الجماعية						
						G4-HR4
عمالة الأطفال						
						G4-HR5
العمل الجبري أو القسري						
						G4-HR6
الممارسات الأمنية						
						G4-HR7
حقوق الشعوب الأصلية						
						G4-HR8
التقييم						
						G4-HR9
تقييم الموردين فيما يتعلق بحقوق الإنسان						
					G4-HR11	G4-HR10
آليات الشكاوي المتعلقة بحقوق الإنسان						
						G4-HR12
المجتمع						
المجتمعات المحلية						
					G4-SO2	G4-SO1
مكافحة الفساد						
				G4-SO5	G4-SO4	G4-SO3
السياسة العامة						
						G4-SO6

السلوك المناهض للمنافسة						
						G4-SO7
الامتثال						
						G4-SO8
تقييم الموردين فيما يتعلق بالآثار على المجتمع						
					G4-SO10	G4-SO9
آليات الشكاوي المتعلقة بالآثار على المجتمع						
						G4-SO11
مسؤولية المنتج						
صحة العميل وسلامته						
					G4-PR2	G4-PR1
وضع العلامات التجارية والمعلومات على المنتجات والخدمات						
				G4-PR5	G4-PR4	G4-PR3
الاتصالات التسويقية						
					G4-PR7	G4-PR6
خصوصية العميل						
						G4-PR8
الامتثال						
						G4-PR9

وتتوقع الباحثة بأن هذا النموذج المقترح سيحقق مساهمة إيجابية بتوفير معلومات أكثر شمولاً عن المنشآت في سوق العراق للأوراق المالية والاهتمام بجوانب يهتم بها أصحاب المصالح كافة وخاصة المستثمرون لا تتناولها التقارير التقليدية.

٤/٢/٢ أهمية النموذج المقترح لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار

أصبح المستثمر اليوم يستثمر في المنشآت التي تفصح عن أداء أنشطتها البيئية التي لا يترتب عليها أي أضرار سلبية على البيئة المحيطة بها، ومدى الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع بجانب أنشطتها الاقتصادية (Cheng, 2015: 134)، (Wen, 2013: 678).

لذا تتمثل أهمية النموذج المقترح لتقارير الاستدامة في سوق العراق للأوراق المالية والمستثمرين فيه بالآتي:

١- يساعد النموذج المقترح في توضيح فجوة المعلومات بين المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمستثمرين بخصوص المعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مما ينعكس

إيجابياً على تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للمنشآت وبالتالي الإقبال على الاستثمار في أسهمها.

٢- تساعد المعلومات الواردة في النموذج المقترح لتقارير الاستدامة في تخفيض تكلفة رأس المال، حيث تؤدي زيادة درجة الإفصاح عن معلومات متوازنة وشاملة عن أداء المنشآت العراقية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والمنشآت العراقية، مما يؤدي إلى زيادة السيولة في سوق رأس المال وزيادة الطلب على الأوراق المالية للمنشآت العراقية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة العمليات مما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال.

٣- يوفر النموذج المقترح للمنشآت العراقية عند إفصاحها عن تقارير الاستدامة إمكانية الإفصاح عن آثار عملياتها بشكل موسع مما يؤدي إلى زيادة ثقة المجتمع واحترامه لتلك المنشآت مما يؤدي إلى زيادة الإقبال على منتجات المنشآت وبالتالي زيادة مبيعاتها، الأمر الذي يؤهلها للاستمرارية في المدى الطويل. علاوة على زيادة الإقبال نحو الاستثمار في أسهمها مما يؤثر إيجاباً على المركز المالي للمنشأة.

٤- يوفر النموذج المقترح معلومات مالية وغير مالية للمنشآت العراقية وتوفير معلومات عن المخاطر والفرص التي تواجهها المنشأة، ومعلومات عن استراتيجيات الأعمال للمنشآت وإتاحة فهم أفضل لإستراتيجيات المنشأة من قبل أصحاب المصالح كافة.

٥- يساعد النموذج المقترح على توفير ضمان لأصحاب المصالح وخاصة المستثمرون في توفير المعلومات التي يحتاجونها بصورة أكثر شمولاً وتوازناً وترابطاً والتي تعجز التقارير التقليدية عن توفيرها لهم وقصورها في توفير معلومات غير مالية بجانب المالية للمنشأة وعجزها عن توفير معلومات عن المخاطر التي تتعرض لها المنشأة.

٦- يساعد النموذج المقترح أصحاب المصالح وخاصة المستثمرون في المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على تقييم الآثار السلبية والإيجابية نتيجة مزاوله المنشآت لأنشطتها، مما يمكنهم من تقييم مدى وفاء المنشآت بمسؤولياتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية فضلاً عن الاطمئنان على مستقبل المنشأة واستمراريتها.

٧- يساعد النموذج المقترح على توفير مجموعة من المعلومات التي لها أهمية في ترشيد القرارات الاستثمارية وكما يأتي:

- توفير معلومات عامة عن المنشأة: الغرض منها توضيح الأوضاع العامة عن المنشأة والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المنشأة.

- معلومات عن حول الإدارة: والغرض منها توفير معلومات عن مجلس الإدارة التنفيذي وغير التنفيذي وتحديد نسب ملكية المدراء في المنشأة.

- إستراتيجية وتوقعات المنشأة: الغرض منها توفير معلومات عن التخطيط طويل الأجل للمنشأة وقدرة المنشأة على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية وتحديد مدى ملائمة خطط المنشأة لتحقيق أهدافها.
- معلومات عن المخاطر: والغرض منها توفير معلومات تساعد المستثمرين على تقييم مستوى المخاطر المحيطة بالمنشأة، ومقدرة المنشأة على تحديد تلك المخاطر وإدارتها.
- معلومات عن مشاركة أصحاب المصالح: الغرض منها توضيح بأن عملية إشراك أصحاب المصالح يعد أسلوب لبناء المدخلات والتعرف على توقعاتهم واهتماماتهم وإيجاد توازن فيما يتعلق بمحتويات التقرير لتعطي جميع احتياجات أصحاب المصالح خاصة المستثمرين.
- معلومات عن آثار أنشطة المنشأة البيئية والاجتماعية: الغرض منها بيان مدى التزام المنشأة وفهمها لمسئوليتها الأخلاقية تجاه المجتمع المحيط بها. خاصة المنشآت ذات الحساسية البيئية.

يتضح للباحثة أن الإفصاح عن تقارير الاستدامة يلعب دوراً إيجابياً في ترشيد قرارات الاستثمار. حيث يؤدي الإفصاح عن تقارير الاستدامة إلى تقديم معلومات عن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمنشأة تساعد في تقييم أداء المنشأة بصورة أكثر دقة وتحسن من الكفاءة الاستثمارية المتعلقة بأسهم المنشأة في السوق. فضلا عن أنها تتيح للمستثمرين التنبؤ بالعائد المستقبلي للمنشأة والتمثل في التدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك الأرباح المستقبلية الرأسمالية الناتجة من ارتفاع قيمة الأسهم. مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذي ترغب المنشأة في الحصول عليه من خلال توفير معلومات كافية ودقيقة تفيد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

## خلاصة الفصل

خلصت الباحثة في هذا الفصل إلى أن:

- ١- قرار الاستثمار هو التضحية بمبلغ أو أصل مالي يمتلكه المستثمر في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بهدف الحصول على عائد مستقبلي أكبر، والاختيار بين البدائل الاستثمارية المتعددة والتي تكون مبنية على أساس معايير اقتصادية وبيئية واجتماعية، مع الأخذ بنظر الاعتبار العائد المتوقع ودرجة المخاطرة والوقت.
- ٢- جودة التقارير تعني مصداقية وملائمة المعلومات المفصّل عنها في تقارير المنشأة سواء كانت مالية أو غير مالية وخلوها من التحريفات وإعطاءها صورة حقيقة وعادلة عن طبيعة أداء نشاط

المنشآت بهدف تلبية الاحتياجات المختلفة لأصحاب المصالح للمساعدة في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

٣- المستثمرون يسعون دائماً من خلال استثماراتهم في المنشآت إلى تحقيق مكاسب مادية، وبالتالي هم بحاجة إلى تدفق مستمر من المعلومات عن المنشأة تساعدهم في دراسة وتحليل وتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة وهنا تكمن أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة في توفير معلومات كافية وشفافة مالية لاحتياجات المستثمرين تعجز عن توفيرها التقارير في ظل الإفصاح الإلزامي لمساعدتهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

٤- زيادة التوسع في الإفصاح في تقارير الاستدامة عما تتطلبه القوانين والتشريعات، يؤدي إلى تضيق فجوة المعلومات بين المنشأة والمستثمرين بخصوص المعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مما ينعكس إيجابياً على تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للمنشأة وبالتالي الإقبال على الاستثمار في أسهمها.

٥- تدعيم البورصات العالمية لأهمية وإلزام الإفصاح عن تقارير الاستدامة وفق المبادئ الإرشادية لـ(GRI)، أدى إلى زيادة فعالية الإفصاح عن تقارير الاستدامة لإعطاء المستثمرين مقاييس مرجعية لأنشطة المنشآت الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بهدف تحسين جودة وشفافية التقارير المالية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

٦- نتوقع أن النموذج المقترح سيحقق مساهمة إيجابية بتوفير معلومات أكثر شمولاً عن المنشآت في سوق العراق للأوراق المالية والاهتمام بجوانب يهتم بها أصحاب المصالح كافة وخاصة المستثمرون لا تناولها التقارير التقليدية.

٧- نتوقع أن يساعد النموذج المقترح أصحاب المصالح وخاصة المستثمرون في المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على تقييم الآثار السلبية والايجابية نتيجة مزاوله المنشآت لأنشطتها، مما يمكنهم من تقييم مدى وفاء المنشآت بمسؤولياتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية فضلاً عن الاطمئنان على مستقبل المنشأة واستمراريتها.

# الفصل الثالث

## الدراسة التطبيقية

## المقدمة

قدمت الباحثة من خلال الإعتماد على الدراسة النظرية \_ التي تضمنت في الفصلين السابقين \_ نموذجاً مقترحاً لتقارير الاستدامة في سوق العراق للأوراق المالية، قد يساعد في توضيح فجوة المعلومات بين المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمستثمرين بخصوص المعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مما ينعكس إيجابياً على تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للمنشآت وبالتالي الإقبال على الاستثمار في أسهمها.

وإستكمالاً للإطار النظري تم تخصيص هذا الفصل لاختبار صحة النموذج من خلال عرض نتائج التحليل الإحصائي للدراسة واختبار صحة فروض الدراسة التي تمت صياغتها في إطار الدراسة، وبناء عليه يتضمن هذا الفصل تحليلاً تفصيلياً للبيانات، وعرضاً لنتائج المعالجات الإحصائية التي أجريت على عينة الدراسة، ومن ثم تحليل ومناقشة النتائج وتحديد دلالتها الإحصائية، على النحو التالي:

**المبحث الأول:** وصف متغيرات البحث والتحليل الوصفي

**المبحث الثاني:** إختبار الفروض

## المبحث الأول وصف متغيرات الدراسة والتحليل الوصفي

### تمهيد

قامت الباحثة بتخصيص هذا المبحث لعرض التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة والتحليل الوصفي وذلك وفقاً للترتيب الآتي:

### ١/١/٣ صياغة عبارات قائمة الاستقصاء باعتماد أسلوب دلفي (Delphi method)

نشأ أسلوب دلفي<sup>(\*)</sup> في بداية الخمسينات في منشأة (Rand) في كاليفورنيا، حيث يتم الاستعانة بمجموعة مختارة من الخبراء للتعبير عن مشكلة ما بصورة أكثر وضوحاً، والوصول إلى القرار الصحيح قبل عرض المشكلة على المجتمع والعينة الممثلة إحصائياً، وتستخدم أيضاً في حالة اقتراح موضوع لم يطبق بعد.

ويظل جميع أفراد مجموعة الخبراء غير معروفين لبعضهم البعض لتجنب التحيز والتأثيرات الشخصية، وذلك يسمح لأفراد الفريق بتعديل آرائهم بناءً على التغذية العكسية من مجموعة الخبراء دون الخوف من خسارة الموثوقية أو الوضع القانوني.

ومع كل مرحلة في أسلوب دلفي توجد تغذية عكسية عن جودة تصميم قائمة الاستقصاء ومستوى الاتفاق الجماعي في الرأي بين مجموعة الخبراء، حيث يكون هناك اتفاق جماعي من قبل الخبراء على المفردات أو المؤشرات لمتغيرات الدراسة من خلال المناقشات المنتظمة بينهم واعطائهم فرصة للتفكير في آراء وتقييمات نظرائهم واستخدامها لصياغة وتعزيز آرائهم، ويتم اختيار الخبراء بناءً على معرفة الباحث في مجال بحثه.

وسبب اختيار أسلوب دلفي من قبل الباحثة يرجع لسببين رئيسيين هما:

١- بما أن أسلوب دلفي يستخدم في حالة اقتراح موضوع لم يطبق بعد، هدفت الباحثة من استخدامه إلى استقراء الوضع في العراق نظراً لعدم وجود منشآت عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تفصح عن تقارير الاستدامة.

٢- يوفر أسلوب دلفي إمكانية الاستعانة بخبراء<sup>(\*\*)</sup> لترتيب أولوية مفردات أو مؤشرات قائمة الاستقصاء لما وجدته الباحثة من الغموض في المعلومات المقدمة في قوائم الاستقصاء من قبل الدراسات السابقة وعدم فصل مؤشرات المتغير المستقل (الإفصاح عن تقارير الاستدامة) عن مؤشرات المتغير التابع (ترشيد قرار الاستثمار)، فضلاً عن تحديد الأهمية النسبية

<sup>(\*)</sup> للمزيد ينظر في (Etxeberria, et al., 2015: 46) (Worrell, et al., 2013: 194).  
<sup>(\*\*)</sup> الخبراء: هم مجموعة من الأفراد الذين لديهم معرفة أكاديمية أو عملية أو كليهما سواء من خلال العوامل الموضوعية (المسمى الوظيفي، الخبرة العلمية... الخ) أو الذاتية (المرجعية)، فهذه الخبرة تشير بأنه بإمكان الفرد اتخاذ رأي على موضوع جوهري بصورة موضوعية ومحايدة.

لمؤشرات الدراسة للمتغير المستقل والتابع والتي لها اثر اكبر على عملية ترشيد قرار الاستثمار.

وتم تقديم استمارة استقصاء من قبل الباحثة على (٢٠)<sup>(\*)</sup> خبيراً على جولتين تضمنت الجولة الاولى استمارة استقصاء مكونة من (١٠٢) عبارة تمت الموافقة على (٥٤) عبارة بدون تعديل، وتعديل (٢٦) عبارة، وحذف (٢٢) عبارة.

وفي الجولة الثانية تم تعديل العبارات التي اتفق الخبراء على تعديلها وقدمت استمارة الاستقصاء مرة ثانية مكون من (٨٠) عبارة تمت الموافقة على (٦٦) عبارة وحذف (١٤) عبارة. وأعدت الباحثة مقياس مكون من ( موافق، تعديل، حذف ) لتضمين أهم مؤشرات الاستدامة المؤثرة في ترشيد قرار الاستثمار وإستبعاد المؤشرات التي اعتقد الخبراء انه لا يتوجب تضمينها في الاستقصاء وتكون اهميتها قليلة، حيث أن (موافق تمثل ١٠٠% وتعديل تمثل ٥٠% وحذف تمثل ٥٠%) (Etxeberria, et al., 2015).

وللحكم على العبارات من حيث الموافقة أو التعديل أو الحذف نضع ثلاث مديات (١٠٠- ٦٧%) يتم الموافقة على العبارة دون تعديل، ومن (٦٦-٣٤%) يتم تعديل العبارة ومن (٣٣-٠%) يتم حذف العبارة.

### ٢/١/٣ مجتمع وعينة الدراسة

#### أولاً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة بشكل أساسي من كافة المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، ويعد سوق بغداد للأوراق المالية أول سوق منظم في العراق، حيث تأسس بموجب قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩١م بقرار من مجلس قيادة الثورة المرقم (٢٦٨) في ٦/٨/١٩٩١م، ولقد افتتح سوق بغداد رسمياً في ٢٣/٣/١٩٩٢م، ليعطي الانطلاقة العملية الواسعة لسوق تداول الأوراق المالية في العراق. بعد ان كانت هناك بدايات متواضعة يديرها البنك المركزي العراقي والمصرف الصناعي.

واستمر السوق بنشاطه الصغير في تنظيم ومراقبة تداول الأوراق المالية، إذ لم تشهد الفترات اللاحقة أي تغييرات أو تطورات ملحوظة عليه. وكان يؤدي واجبه بالشكل المرسوم عليه بالقانون حتى ٢٠٠٣/٣/١٩م. إذ توقف العمل في السوق نهائياً، نتيجة لظروف الحرب التي تعرض لها العراق ، وبأمر من الحاكم المدني انحل سوق بغداد للأوراق المالية.

وتم إعادة تأسيس سوق بغداد للأوراق المالية بمسمى جديد أطلق عليه سوق العراق للأوراق المالية، بموجب القانون المرقم (٧٤) في ١٨/٤/٢٠٠٤م وبأشهر نشاطه في أول جلسته تداول في ٢٤/٦/٢٠٠٤م.

(\*) ينظر الملحق رقم (١).

ويعد سوق العراق للأوراق المالية مؤسسة ذات نفع عام لا تستهدف الربح في أعمالها، وإنما تهدف إلى تنظيم ومراقبة تداول الأوراق المالية، والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل، وصحته وسهولته وسرعته ودقته ولحماية الاقتصاد الوطني ومصصلحة المتعاملين فيه. ويتولى إدارة السوق مجلس المحافظين، وقد تشكل المجلس بموجب قانون الأوراق المالية المؤقت، وتم تسمية أعضائه من قبل مجلس الحكم العراقي، ونشرت في الوقائع العراقية بالعدد المرقم (٣٩٨٣) الصادر في حزيران ٢٠٠٤م، بعد حصوله على موافقة هيئة الأوراق المالية وإجازة مزاولة النشاط.

وتبلغ المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لعام ٢٠١٥ (٩٨) منشأة، مقسمة إلى تسعة قطاعات، بواقع (٢٤) منشأة مصرفية، (٥) منشآت تأمين، (٩) منشآت استثمار، و(١٠) منشأة خدمية، و(٢٥) منشأة صناعية، و(١٠) منشآت فندقية وسياحية، و(٦) منشآت زراعية، (٢) منشآت اتصالات، (٧) منشآت تحويل مالي<sup>(\*)</sup>.

#### ثانياً: عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من فئتين هما فئة المحاسبين والمديرين الماليين في المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية<sup>(\*\*)</sup> التي قد تقوم بالإفصاح عن تقارير الاستدامة، وتشمل الفئة الثانية المستثمرين والمحللين الماليين ومديرين الاستثمار وذلك لمعرفة إدراكهم لأهمية تقارير الاستدامة.

واعتمدت الباحثة على قائمة الاستقصاء<sup>(\*\*\*)</sup> بالإضافة إلى المقابلات الشخصية لإجراء الدراسة التطبيقية، وتم توزيع (٢٠٠) قائمة استقصاء على كل من:

١- معدوا التقارير في المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بواقع (١٠٠) قائمة استقصاء، وذلك بغرض بيان وجهة نظرهم حول النموذج وهل أن مؤشرات تقارير الاستدامة المقترحة ضمن النموذج إذا تم الإفصاح عنها من قبل المنشآت له تأثير على قرار المستثمرين من وجهة نظرهم، وتم استرداد (٧١) قائمة بنسبة (٧١%).

٢- المستثمرين والمحللين الماليين ومديرو الاستثمار بواقع (١٠٠) قائمة استقصاء، وذلك لغرض بيان وجهة نظر المستثمرين حول ما إذا كانت مؤشرات تقارير الاستدامة المفصح عنها تلبي احتياجاتهم ويكون لها تأثير على اتخاذ قرارهم الاستثماري مما يساعدهم في اتخاذ قرار استثماري رشيد، وتم استرداد (٦٣) قائمة بنسبة (٦٣%).

(\*) التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لسنة ٢٠١٥.

(\*\*) قائمة المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ينظر في الملحق (٢).

(\*\*\*) قائمة الاستقصاء ينظر الملحق رقم (٣).

### ٣/١/٣ إختبار صدق وثبات أداة الدراسة

قامت الباحثة بإجراء اختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء عقب التصميم المبدئي لها، وذلك على النحو التالي:

#### ١- صدق الاستقصاء

يقصد بصدق الاستقصاء أن تقيس أسئلة الاستقصاء ما وضعت لقياسه، بهدف التأكد من قدرة المقياس الفعلية على قياس ما يفترض قياسه بدقة، ولقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاستقصاء بطريقتين:

#### أ- صدق المحكمين

عرضت الباحثة قائمة الاستقصاء بعد ان تم إختبار عباراتها بأسلوب دلبي على مجموعة من السادة المحكمين<sup>(\*)</sup> تألفت من عدد من الأساتذة المتخصصين في كلية التجارة بجامعة المنصورة وجامعة تكريت في العراق، ولقد أشار بعضهم إلى ضرورة إعادة ترتيب بعض الفقرات، في حين أشار البعض الأخر إلى إعادة صياغة بعض العبارات، ولقد قامت الباحثة بتعديل القائمة وفقاً لما أشار إليه السادة المحكمين وبأخذ جميع الملاحظات التي طلبت بعين الاعتبار.

#### ب- الصدق الذاتي

تم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) كما هو موضح في الجدول رقم (٤).

#### ٢- ثبات الاستقصاء

يقصد بثبات الاستقصاء الاستقرار في نتائج قائمة الاستقصاء وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة تحت نفس الظروف والشروط، ولقد تحققت الباحثة من ثبات قائمة الاستقصاء من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) كما هو موضح في الجدول (٤).

(\*) قائمة المحكمين ينظر في الملحق (٤).

## الجدول (٤)

قيمة معاملات ألفا كرونباخ ومعامل الصدق لمتغيرات الدراسة

معدوا التقارير والمستثمرين		المستثمرين		معدوا التقارير		عدد العبارات	المتغير
معامل ألفا الصدق	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق	معامل ألفا كرونباخ		
٠,٩٧٤	٠,٩٤٩	٠,٩٨٨	٠,٩٤١	٠,٩٧٨	٠,٩٥٧	٤٨	الإفصاح عن تقارير الاستدامة
٠,٨٢٣	٠,٦٧٨	٠,٨١٦	٠,٦٦٧	٠,٨٣٨	٠,٧٠٣	٨	الإفصاحات العامة
٠,٩٧١	٠,٩٤٤	٠,٩٦٦	٠,٩٣٥	٠,٩٧٦	٠,٩٥٣	٤٠	الإفصاحات المعيارية
٠,٨٩١	٠,٧٩٤	٠,٩٠٠	٠,٨١١	٠,٨٨١	٠,٧٧٧	٨	الإفصاح عن الأداء الاقتصادي
٠,٩٤٧	٠,٨٩٨	٠,٩٣٩	٠,٨٨٣	٠,٩٥٤	٠,٩١١	١٧	الإفصاح عن الأداء البيئي
٠,٩٢٨	٠,٨٦٣	٠,٩١٤	٠,٨٣٧	٠,٩٤٤	٠,٨٩٢	١٥	الإفصاح عن الأداء الاجتماعي
٠,٩١٩	٠,٨٤٦	٠,٩٠٩	٠,٨٢٧	٠,٩٢٧	٠,٨٦١	١٨	ترشيد قرار الاستثمار
٠,٩٥٧	٠,٩٥١	٠,٩٥٧	٠,٩٥١	٠,٩٥٧	٠,٩٥١	٦٦	الاستمارة ككل

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي<sup>(\*)</sup>.

ويتبين من الجدول (٤) الآتي :

١- أن قيمة ألفا كرونباخ بالنسبة لمعدوا التقارير تراوحت ما بين (٠,٧٠٣ - ٠,٩٥٧)، وتعد هذه القيم مقبولة بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية والثقة بمتغيرات الدراسة وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية، اما معامل الصدق فقد تراوح بين (٠,٨٣٨ - ٠,٩٧٨)، وتعد هذه القيم مقبولة للتعبير عن صدق الاستقصاء.

٢- أن قيمة ألفا كرونباخ بالنسبة للمستثمرين تراوحت ما بين (٠,٦٦٧ - ٠,٩٤١)، وتعد هذه القيم مقبولة بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية والثقة بمتغيرات الدراسة وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية، اما معامل الصدق فقد تراوح بين (٠,٨١٦ - ٠,٩٨٨)، وتعد هذه القيم مقبولة للتعبير عن صدق الاستقصاء.

٣- أن قيمة ألفا كرونباخ بالنسبة لعينة الدراسة ككل (معدوا التقارير والمستثمرين) تراوحت ما بين (٠,٦٧٨ - ٠,٩٥١)، وتعد هذه القيم مقبولة بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية والثقة بمتغيرات الدراسة وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية، اما معامل الصدق فقد تراوح بين (٠,٨٢٣ - ٠,٩٧٤)، وتعد هذه القيم مقبولة للتعبير عن صدق الاستقصاء.

<sup>(\*)</sup> ينظر الملحق (٥) نتائج التحليل الإحصائي لقائمة الاستقصاء وفق برنامج (SPSS Ver.22).

### ٤/١/٣ وصف الأفراد المبحوثين

فيما يتعلق بوصف الأفراد المبحوثين قامت الباحثة بتوزيع مفردات العينة وفقاً للمتغيرات الديمغرافية، والموضحة في الجدول (٥) كما يلي:

#### الجدول (٥)

توزيع مفردات العينة وفقاً للمتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	معدوا التقارير		المستثمرون		معدوا التقارير والمستثمرون	
		النسب المئوية	التكرار	النسب المئوية	التكرار	النسب المئوية	التكرار
المؤهل العلمي	ما قبل البكالوريوس	١١,٣%	٨	١,٦%	١	٦,٧%	٩
	البكالوريوس	٨٤,٥%	٦٠	٧٣%	٤٦	٧٩,١%	١٠٦
	الماجستير	٤,٢%	٣	٢٢,٢%	١٤	١٢,٧%	١٧
	الدكتوراه	-	-	٣,٢%	٢	١,٥%	٢
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	١١,٣%	٨	٩,٥%	٦	١٠,٤%	١٤
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	٦٧,٦%	٤٨	٣٦,٥%	٢٣	٥٣%	٧١
	من ١١ إلى ٢٠ سنة	١٩,٧%	١٤	٤١,٣%	٢٦	٢٩,٩%	٤٠
	أكثر من ٢٠ سنة	١,٤%	١	١٢,٧%	٨	٦,٧%	٩

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

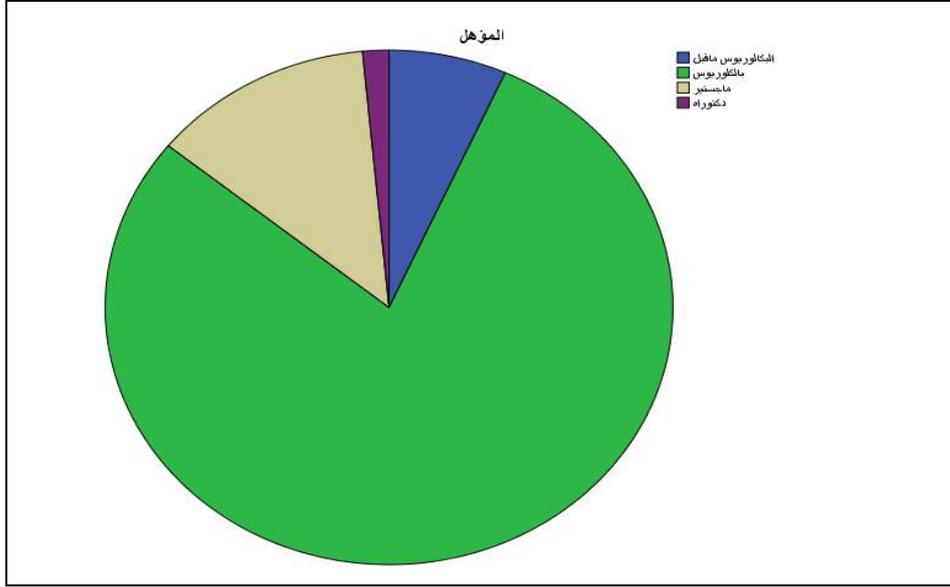
ويتضح لنا من الجدول رقم (٥) ما يلي:

#### ١- من حيث المؤهل العلمي

بلغ عدد المستقصى منهم من معدوا التقارير الحاصلين على مؤهل ما قبل البكالوريوس (٨) مفردات بنسبة (١١,٣%) من إجمالي حجم العينة، وبلغ عدد معدوا التقارير الحاصلين على مؤهل جامعي/ البكالوريوس (٦٠) مفردة بنسبة (٨٤,٥%) من إجمالي حجم العينة، في حين بلغ عدد معدوا التقارير الحاصلين على دراسات عليا/ ماجستير (٣) مفردات بنسبة (٤,٢%) من إجمالي حجم العينة.

في حين بلغ عدد المستقصى منهم من المستثمرين الحاصلين على مؤهل متوسط/ ما قبل البكالوريوس (١) مفردات بنسبة (١,٦%) من إجمالي حجم العينة، وبلغ عدد المستثمرين الحاصلين على مؤهل جامعي/ البكالوريوس (٤٦) مفردة بنسبة (٧٣%) من إجمالي حجم العينة، في حين بلغ عدد المستثمرين الحاصلين على دراسات عليا/ ماجستير (١٤) مفردات بنسبة

(٢٢.٢%) من إجمالي حجم العينة، كما بلغ عدد المستثمرين الحاصلين على دراسات عليا/ دكتوراه (٢) مفردة بنسبة (٣,٢%) من إجمالي حجم العينة. ويمكن توضيح ما سبق في الشكل التالي:



الشكل (٣)

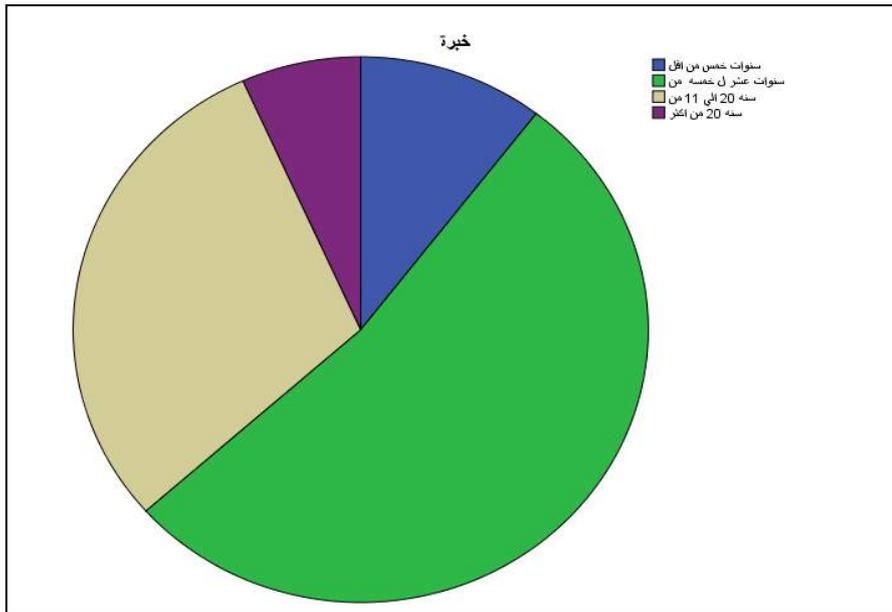
توزيع مفردات العينة وفقاً للمؤهل العلمي لمعدوا التقارير والمستثمرين

## ٢- من حيث عدد سنوات الخبرة

بلغ عدد المستقصى منهم من معدوا التقارير الذين كانت سنوات خبرتهم أقل من (٥) سنوات (٨) مفردات بنسبة (١١,٣%) من إجمالي حجم العينة، وبلغ عدد معدو التقارير الذين كانت تتراوح سنوات خبرتهم من (٥) سنوات إلى أقل من (١٠) سنوات (٤٨) مفردة بنسبة (٦٧,٦%) من إجمالي حجم العينة، في حين بلغ عدد معدوا التقارير الذين كانت تتراوح سنوات خبرتهم من (١١) سنة إلى أقل من (٢٠) سنة (١٤) مفردة بنسبة (١٩,٧%) من إجمالي حجم العينة، وأخيراً بلغ عدد معدوا التقارير الذين كانت سنوات خبرتهم أكثر من ٢٠ سنة (١) مفردة بنسبة (١,٤%) من إجمالي حجم العينة.

في حين بلغ عدد المستقصى منهم من المستثمرين الذين كانت سنوات خبرتهم أقل من (٥) سنوات (٦) مفردات بنسبة (٩,٥%) من إجمالي حجم العينة، وبلغ عدد المستثمرين الذين كانت تتراوح سنوات خبرتهم من (٥) سنوات إلى أقل من (١٠) سنوات (٢٣) مفردة بنسبة (٣٦,٥%) من إجمالي حجم العينة، في حين بلغ عدد المستثمرين الذين كانت تتراوح سنوات خبرتهم من (١١) سنة إلى أقل من (٢٠) سنة (٢٦) مفردة بنسبة (٤١,٣%) من إجمالي حجم العينة، وأخيراً بلغ عدد المستثمرين الذين كانت سنوات خبرتهم أكثر من ٢٠ سنة (٨) مفردة بنسبة (١٢,٧%) من إجمالي حجم العينة.

ويمكن توضيح ما سبق في الشكل التالي:



الشكل (٤)

توزيع مفردات العينة وفقاً للخبرة لمعدوا التقارير والمستثمرين

### ٥/١/٣ التحليل الوصفي

قامت الباحثة بإجراء تحليل وصفي للبيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (Spss Ver.22)، وذلك بهدف التعرف على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي توضح خصائص متغيرات الدراسة وفقاً لآراء المستقصى منهم (معدوا التقارير والمستثمرين)، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (٦) التالي:

جدول رقم (٦)

نتائج التحليل الوصفي لآراء المستقصى منهم

معدوا التقارير والمستثمرين		المستثمرين		معدوا التقارير		المتغيرات وأبعادها
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
٠,٢٩٥٣٩	٤,٣٣٥٧	٠,٢٨٨٧٠	٤,٣٣٠٠	٠,٣٠٣١٦	٤,٣٤٠٧	الإفصاح عن تقارير الاستدامة
٠,٢٩٣٣٢	٤,٤٠٨٦	٠,٢٨٩٣٩	٤,٤٠٠٨	٠,٢٩٨٦٤	٤,٤١٥٥	الإفصاحات العامة
٠,٣٠٦٠٦٠	٤,٣٢١١	٠,٣٠١٣٥	٤,٣١٥٩	٠,٣١٢٢٥	٤,٣٢٥٧	الإفصاحات المعيارية
٠,٣٤٩٨٩	٤,٣٧١٣	٠,٣٣٤٨٣	٤,٤٢٢٦	٠,٣٥٨٨٧	٤,٣٢٥٧	الإفصاح عن الأداء الاقتصادي
٠,٣٣٣٣٦	٤,٣١١٢	٠,٣٢٨٤٠	٤,٢٨٤٨	٠,٣٣٨٢٩	٤,٣٣٤٧	الإفصاح عن الأداء البيئي
٠,٣٢٣٢٤	٤,٣٠٥٥	٠,٣٣٤٧٦	٤,٢٩٤٢	٠,٣١٤٧١	٤,٣١٥٥	الإفصاح عن الأداء الاجتماعي
٠,٢٨٩٥٧	٤,٣٧٣١	٠,٢٧٥٠٧	٤,٣٧٤٨	٠,٢٨٧٨١	٤,١٤١٦	ترشيد قرار الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن الجدول (٦) يتضح ما يلي:

يعتبر مستوى إدراك **معدوا التقارير للإفصاح** عن تقارير الاستدامة مرتفعاً جداً وفقاً لقيمة الوسط الحسابي البالغ (٤,٣٤٠٧) بانحراف معياري (٠,٣٠٣١٦) وبذلك يمكننا القول أن هناك توافقاً لمعدوا التقارير حول أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة، أما فيما يتعلق بأبعاد الإفصاح عن تقارير الاستدامة فلقد تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (٤,٣١٥٥ - ٤,٤١٥٥) مما يدل على رضا معدوا التقارير حول أبعاد الإفصاح عن تقارير الاستدامة وأهميتها في ترشيد قرار الاستثمار.

في حين يعتبر مستوى إدراك **المستثمرين للإفصاح** عن تقارير الاستدامة مرتفعاً جداً وفقاً لقيمة الوسط الحسابي البالغ (٤,٣٣٠٠) بانحراف معياري (٠,٢٨٨٧٠) وهو ما يعكس إدراك المستثمرين لأهمية تقارير استدامة المنشآت، أما فيما يتعلق بأبعاد الإفصاح عن تقارير الاستدامة فلقد تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (٤,٢٨٤٨ - ٤,٤٢٢٦) مما يعني أن المستثمرين لديهم اتفاق حول أبعاد تقارير الاستدامة وضرورة تضمينها لتكون المكونات الأساسية لهذه التقارير. ولقد قامت **الباحثة** بعرض أبعاد الإفصاح عن تقارير الاستدامة حسب درجة الموافقة عليها كما يلي:

#### أولاً: الإفصاحات العامة لتقارير الاستدامة

بلغت قيمة الوسط الحسابي للإفصاحات العامة (٤,٤١٥٥) بانحراف معياري (٠,٢٩٨٦٤)، وبذلك يعتبر مستوى إدراك **معدوا التقارير للإفصاحات العامة** مرتفعاً جداً، وهو ما يؤكد على أهمية الإفصاحات العامة لتقارير الاستدامة كأحد المستلزمات الضرورية باعتبارها مطلباً أساسياً أيضاً تعتمد عليه كافة القطاعات والنشاطات والفعاليات التي تمارسها المنشآت وخاصة المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عند الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

ويعتبر مستوى إدراك **المستثمرين للإفصاحات العامة** أيضاً مرتفعاً جداً لدى المستثمرين فلقد بلغت قيمة الوسط الحسابي لها (٤,٤٠٠٨) بانحراف معياري (٠,٢٨٩٣٩)، وهو ما يؤكد على إدراك المستثمرين لضرورة توافر الإفصاحات العامة التي تفصح عنها تقارير الاستدامة لدى المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

#### ثانياً: الإفصاحات المعيارية لتقارير الاستدامة

بلغت قيمة الوسط الحسابي للإفصاحات المعيارية (٤,٣٢٥٧) بانحراف معياري (٠,٣١٢٢٥)، وبذلك يعتبر مستوى إدراك **معدوا التقارير للإفصاحات المعيارية** مرتفعاً جداً مما يدل على إنها معايير تعبر عن استراتيجية المنشأة، ولقد تراوحت المتوسطات الحسابية لأبعاد الإفصاحات المعيارية ما بين (٤,٣٣٤٧ - ٤,٣١٥٥).

أما فيما يتعلق **بالمستثمرين** فلقد بلغت قيمة الوسط الحسابي للإفصاحات المعيارية (٤,٣١٥٩) بانحراف معياري (٠,٣٠١٣٥)، مما يشير إلى توافق المستثمرين بأن تقارير الاستدامة توفر محتوى معلوماتي عن الأداء البيئي والأداء الاجتماعي بالإضافة إلى الأداء الاقتصادي للمنشأة.

ولقد تراوحت المتوسطات الحسابية لأبعاد الإفصاحات المعيارية ما بين (٤,٢٨٤٨) - (٤,٤٢٢٦) كما هو موضح فيما يلي:-

### ١- الإفصاح عن الأداء الاقتصادي

بلغ الوسط الحسابي لبعد الإفصاح عن الأداء الاقتصادي (٤,٣٢٥٧) بانحراف معياري (٠,٣٥٨٨٧) لدى **معدوا التقارير** وهو ما يشير إلى توافر هذا البعد بشكل مرتفع جداً لدى مفردات عينة الدراسة من معدوا التقارير، وذلك يدل على أن المعلومات الاقتصادية المفصح عنها في تقارير الاستدامة تهدف إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

في حين بلغ الوسط الحسابي لبعد الإفصاح عن الأداء الاقتصادي (٤,٤٢٢٦) بانحراف معياري (٠,٣٣٤٨٣) لدى **المستثمرين**، وهو ما يشير إلى توافر هذا البعد بشكل مرتفع جداً لديهم، ويدل ذلك على إدراك المستثمرين بأنه من ضمن استراتيجيات المنشأة تحقيق النمو بما يتوافق مع تطلعات المساهمين وتعظيم ثروة حملة الأسهم من خلال قياس القيمة المحققة لحملة الأسهم من أجل تحديد مقدرة المنشأة على النجاح في المدى الطويل مما يعطي حافزاً أفضل للاستثمار.

### ٢- الإفصاح عن الأداء البيئي

بلغ الوسط الحسابي لبعد الإفصاح عن الأداء البيئي (٤,٣٣٤٧) بانحراف معياري (٠,٣٣٨٢٩)، وهو ما يشير إلى إدراك **معدوا التقارير** توافر هذا البعد بشكل مرتفع جداً، ويدل ذلك على أن الإفصاح عن الأداء البيئي يعتبر أداة مهمة تستطيع من خلالها المنشأة تعزيز السلوك الأخلاقي وتبني المسؤوليات الاخلاقية من قبل إدارة المنشأة نتيجة ممارسة المنشأة لأنشطتها التشغيلية والتي يكون لها تأثيراً على البيئة.

في حين بلغ الوسط الحسابي لبعد الإفصاح عن الأداء البيئي (٤,٢٨٤٨) بانحراف معياري (٠,٣٢٨٤٠)، وهو ما يشير إلى إدراك هذا البعد بشكل مرتفع جداً من قبل **المستثمرين**، ويعكس ذلك أهمية تضمين القضايا والاهتمامات البيئية المفصح عنها في تقارير الاستدامة والتي قد تؤثر في سلوك المستثمرين وتساعدهم على تقييم مدى وفاء المنشأة بمسؤولياتها تجاه البيئة، مما يجذب المستثمرين الاخلاقيين المهتمين بحماية البيئة والحفاظ عليها.

### ٣- الإفصاح عن الأداء الاجتماعي

بلغ الوسط الحسابي لبعد الإفصاح عن الأداء الاجتماعي (٤,٣١٥٥) بانحراف معياري (٠,٣١٤٧١)، وهو ما يشير إلى توافق هذا البعد بشكل مرتفع جداً لدى **معدوا التقارير**، مما يدل

على ان معلومات الأداء الاجتماعي هي جزء أساسي من ثقافة المنشأة تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع كل من الموارد الاقتصادية والطبيعية واحترام حقوق الانسان وتنمية الثقافات والتنوع والمشاركة وتعتبر من ضمن مسؤولياتها تجاه المجتمعات المحلية التي تتواجد فيها المنشأة. في حين بلغ الوسط الحسابي لبعد الإفصاح عن الأداء الاجتماعي (٤,٢٩٤٢) بانحراف معياري (٠,٣٣٤٧٦)، وهو ما يشير إلى توافق هذا البعد بشكل مرتفع جداً من قبل المستثمرين، وإدراكهم بأن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت تكمن من خلال التعاون مع العاملين واسرهم من حيث مشاركتهم في لجان رسمية لإدارة وصحة سلامة العمال وعدم التفرقة بين الجنسين والتعاون مع المجتمع المحلي والدولي ككل لتحسين مستوى المعيشة ، لتحقيق التنمية المستدامة.

### ثالثاً: ترشيد قرار الاستثمار

يعتبر مستوى إدراك ترشيد قرار الاستثمار لدى معدوا التقارير مرتفعاً جداً وفقاً لقيمة الوسط الحسابي البالغ (٤,١٤١٦) بانحراف معياري (٠,٢٨٧٨١)، وهو ما يشير إلى توافق لدى معدوا التقارير حول ترشيد قرار الاستثمار حيث تفيد معلومات القيمة المضافة للمستثمرين في تقدير المخاطر النظامية، وإدراكهم بأن التوسع في الإفصاح عن المعلومات لاسيما البيئية والاجتماعية بجانب المعلومات الاقتصادية تساعد المستثمرين في تقييم أداء المنشآت.

ويعتبر أيضاً مستوى إدراك ترشيد قرار الاستثمار مرتفعاً جداً لدى المستثمرين وفقاً لقيمة الوسط الحسابي البالغ (٤,٣٧٤٨) بانحراف معياري (٠,٢٧٥٠٧)، وهو ما يعكس توافق المستثمرين عن إمكانية تحليل العائد والمخاطرة من المعلومات المفصح عنها وعدم إخفاء اي معلومات مالية وغير مالية والتوسع بالإفصاح عنها وتنبؤات الإدارة عن ربحية السهم فضلاً عن توفير معلومات مختصرة ومركزة عن النشاط المتكامل للمنشأة والظروف الاقتصادية والسياسية التي لها دور كبير في التأثير على أداء الاسواق المالية سواء المتقدمة منها أو الناشئة في ترشيد قرار الاستثمار.

في هذا المبحث تم وصف متغيرات الدراسة المتغير المستقل (الإفصاح عن تقارير الاستدامة) والمتغير التابع (ترشيد قرار الاستثمار)، وتحليلها الوصفي من خلال صياغة عبارات قائمة الاستقصاء باستخدام أسلوب دلفي بهدف استقراء الوضع في العراق وترتيب أولوية مفردات أو مؤشرات قائمة الاستقصاء، كما تم إيضاح مجتمع وعينة الدراسة، ومدى توافق عينة الدراسة لأهمية تقارير الاستدامة وأثرها في ترشيد قرار الاستثمار.

## المبحث الثاني إختبار الفروض

### تمهيد

قامت الباحثة بتخصيص هذا المبحث لإختبار صحة أو خطأ فروض الدراسة التي تمت صياغتها في الإطار العام للدراسة، باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS Ver.22)، وذلك وفق الترتيب الآتي:

### ١/٢/٣ اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

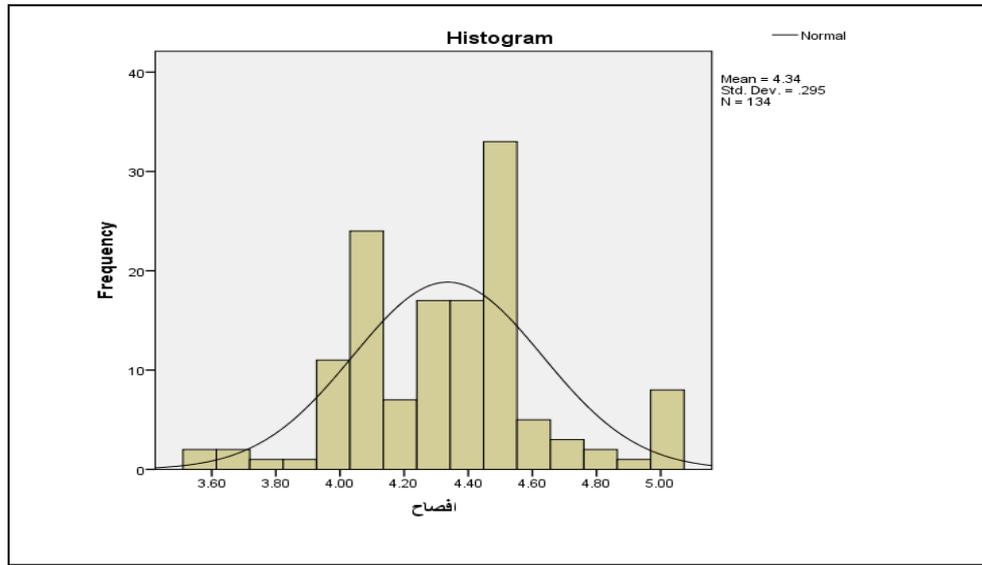
من أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات، فلقد استندت الباحثة إلى احتساب قيمة معامل الالتواء ( skewness ) لجميع متغيرات البحث، حيث أن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء بين ( ١ إلى -١ )، وكما يظهر بالجدول (٧) فإن قيمة معامل الالتواء لجميع المتغيرات كانت ضمن هذا المدى، ولذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لبيانات البحث.

### الجدول (٧)

قيم معامل الالتواء

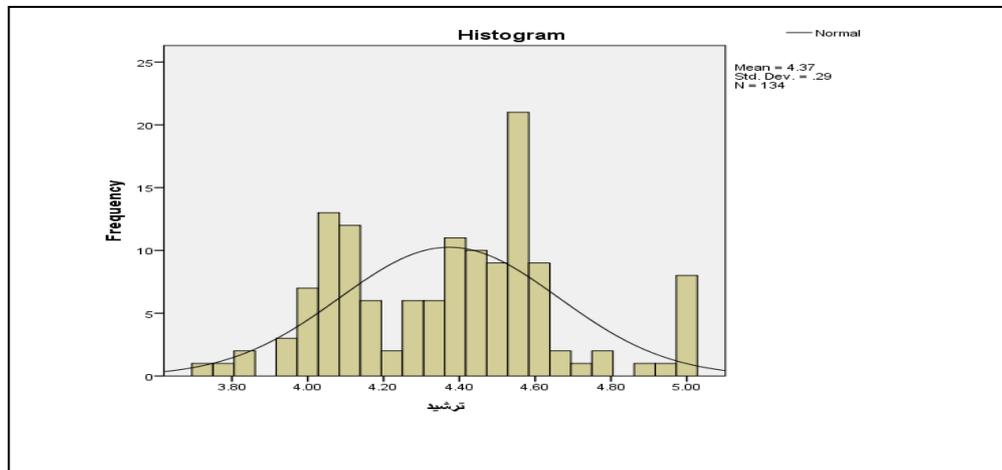
معامل الالتواء			المتغير
معدوا التقارير والمستثمرين	المستثمرين	معدوا التقارير	
٠,١٧٧	-٠,٠٦٢	٠,٣٦١	الإفصاح عن تقارير الاستدامة
٠,٠٥٠	٠,٢٢٤	-٠,٠٩٢	الإفصاحات العامة
٠,١٠٨	-٠,١٧٣	٠,٣٣٠	الإفصاحات المعيارية
-٠,٢١١	٠,٠٣٠	٠,٣٤٧	الأداء الاقتصادي
-٠,٠٤٢	-٠,١٦٩	٠,٢٨٥	الأداء البيئي
٠,٠١٦	-٠,٣٦٢	٠,٢٨٥	الأداء الاجتماعي
٠,٢١٧	٠,٢٥٧	٠,١٩٧	ترشيد قرار الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثة إعتماًداً على نتائج التحليل الإحصائي.  
ويمكن توضيح ذلك في ضوء الشكلين (٥) و (٦) التاليين:



الشكل (٥)

التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل ( الإفصاح عن تقارير الاستدامة)



الشكل (٦)

التوزيع الطبيعي للمتغير التابع (ترشيد قرار الاستثمار)

٢/٢/٣: قياس متغيرات الدراسة

أولاً: المتغير المستقل (الإفصاح عن تقارير الاستدامة)

تم الإعتماد على مؤشرات (GRI) كعنصر أساسي في تحديد مؤشرات المتغير المستقل والتي تضمنت نوعين من الإفصاح عام ومعياري، فضلاً عن إجراء بعض التعديلات لتناسب البيئة العراقية، وهذا الإجراء دعم باستخدام أسلوب دلقي لإعطاء موثوقية أعلى للمؤشرات المختارة، كما أن عملية تحديد هذه المؤشرات تتلاءم مع دراسات اخرى (Etxeberria, et al., 2015)، (Lin, 2010).

ثانياً: المتغير التابع ( ترشيد قرار الاستثمار)

تم تحديد مؤشرات المتغير التابع ب(٩) مؤشرات هي: العوامل المرتبطة بسوق الأوراق المالية، العوامل المرتبطة بنوعية وخصائص المعلومات، العوامل المرتبطة ببيئة المنشأة، العوامل المتعلقة بالأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية، العوامل المهنية والقانونية، عدم تماثل المعلومات، التوسع في الإفصاح عن المعلومات، ملائمة المعلومات لقرار الاستثمار والفائدة المحققة منها، الظروف الاقتصادية والسياسة لسوق الأوراق المالية، كما أن عملية تحديد هذه المؤشرات تتلاءم مع دراسات اخرى (عبد الحكيم، ٢٠١٥)، (إبراهيم، ٢٠١٤)، (Wen, 2013).

٣/٢/٣: اختبارات الفروض وتحليل النتائج

أولاً: فروض الدراسة

لغرض الإجابة عن تساؤل مشكلة الدراسة، تم صياغة الفروض التالية:

١- لا يوجد تباين معنوي من وجهة نظر الأفراد عينة الدراسة حول الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

٢- لا يوجد تباين معنوي من وجهة نظر الأفراد عينة الدراسة حول ترشيد قرار الاستثمار.

٣- لا يوجد ارتباط معنوي بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار.

٤- لا يوجد ارتباط معنوي بين مكونات الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار.

٥- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.

يتفرع عن هذا الفرض، الفروض الفرعية التالية:

أ- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاحات العامة لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.

ب- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاحات المعيارية لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في العراق للأوراق المالية.

ج- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاحات العامة والمعيارية لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.

د- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.

هـ- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.

و- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.

ز- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاحات عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.

#### ثانياً: اختبار فروض الدراسة

تم اختبار فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: لا يوجد تباين معنوي من وجهة نظر الأفراد عينة الدراسة حول الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

للتعرف على الاختلافات من وجهة نظر أفراد العينة حول الإفصاح عن تقارير الاستدامة،

يظهر الجدول (٨) التالي نتائج اختبار (t):

#### الجدول (٨)

قيم اختبار (t) لمتوسطات نتائج مؤشرات الإفصاح عن تقارير الاستدامة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ القياسي	قيمة t	الاحتمالية sig	الفروق
٤,٣٣٥٧	٠,٢٩٥٣	٠,٠٢٥٥٢	٥٢,٣٤٣	٠,٠٠	معنوي

N=134 d.f (133) p ≤ 0.05

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق معنوية بين المتوسطات لأفراد العينة حول الإفصاح

عن تقارير الاستدامة، وما يؤكد ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير إذ بلغت (٤,٣٣٥٧)،

وهذه النتيجة تؤكد رفض الفرض، وهذا يعني ( يوجد تباين من وجهة نظر الأفراد عينة الدراسة

حول الإفصاح عن تقارير الاستدامة)، مما يدل على أن أفراد العينة لديهم وجهات نظر متباينة

حول أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة ولكنها تصب في اتجاه واحد وهو التأكيد على أن الفقرات المتضمنة في النموذج المقترح ممثلة لتقارير الاستدامة. الفرض الثاني: لا يوجد تباين معنوي من وجهة نظر الأفراد عينة الدراسة حول ترشيد قرار الاستثمار.

للتعرف على الاختلافات من وجهة نظر أفراد العينة حول ترشيد قرار الاستثمار، يظهر الجدول (٩) التالي نتائج اختبار (t):

الجدول (٩)

قيم اختبار (t) لمتوسطات نتائج مؤشرات حول ترشيد قرار الاستثمار

الفروق	الاحتمالية sig	قيمة t	الخطأ القياسي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
معنوي	٠.٠٠٠	٥٤.٨٩٣	٠.٠٢٥٠١	٠.٢٨٩٥	٤.٣٧٣١	ترشيد قرار الاستثمار

N=134 d.f (133) p ≤ 0.05

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من الجدول (٩) وجود فروق معنوية بين المتوسطات لأفراد العينة حول ترشيد قرار الاستثمار، وما يؤكد ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير إذ بلغت (٤.٣٧٣١)، وهذه النتيجة تؤكد رفض الفرض، وهذا يعني ( يوجد تباين من وجهة نظر الأفراد عينة الدراسة حول ترشيد قرار الاستثمار). مما يدل على أن أفراد العينة لديهم وجهات نظر متباينة حول ترشيد قرار الاستثمار ولكنها تصب في اتجاه واحد وهو التأكيد على أن الفقرات المتضمنة في النموذج المقترح ممثلة لمؤشرات ترشيد قرار الاستثمار.

الفرض الثالث: لا يوجد ارتباط معنوي بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار.

قامت الباحثة بصياغة هذه الفرض لتحديد طبيعة وقوة علاقة الارتباط بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار. ولقد أظهر التحليل الإحصائي الذي تم إجرائه باستخدام معامل ارتباط بيرسون النتائج الخاصة بهذه العلاقة كما هو موضح في الجدول (١٠) التالي:

الجدول (١٠)

علاقة الارتباط بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار

ترشيد قرار الاستثمار			المتغيرات
معدوا التقارير والمستثمر	المستثمرين	معدوا التقارير	
**٠,٨٤٧	**٠,٧٧٥	**٠,٩٠٢	الإفصاح عن تقارير الاستدامة

\*\* معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول (١٠) ما يلي:

- ١- وجود ارتباط معنوي إيجابي بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١) بمعامل ارتباط (٠,٩٠٢) بالنسبة لمعدوا التقارير.
  - ٢- وجود ارتباط معنوي إيجابي بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١) بمعامل ارتباط (٠,٧٧٥) بالنسبة للمستثمرين.
  - ٣- وجود ارتباط معنوي إيجابي بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١) بمعامل ارتباط (٠,٨٤٧) بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين معاً.
- وبناء على النتائج السابقة يتضح رفض الفرض، وهذا يعني أنه ( يوجد ارتباط معنوي بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار ).
- الفرض الرابع: لا يوجد ارتباط معنوي بين مكونات الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار.

لتحديد طبيعة وقوة علاقة الارتباط بين مكونات الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار، قامت الباحثة بتحليل علاقة الارتباط بين مكونات تقارير الاستدامة الأساسية (الإفصاحات العامة والمعمارية) ومن ثم تحليل أبعاد الإفصاحات المعيارية ( الأداء الاقتصادي و الأداء البيئي والأداء الاجتماعي) وكما هو موضح فيما يلي:

#### ١- علاقة الارتباط بين الإفصاحات العامة والمعمارية وترشيد قرار الاستثمار

أظهر التحليل الإحصائي الذي تم إجرائه باستخدام معامل ارتباط بيرسون النتائج الخاصة بهذه العلاقة كما هو موضح في الجدول (١١) ما يلي:

#### الجدول (١١)

علاقة الارتباط بين الإفصاحات العامة والمعمارية وترشيد قرار الاستثمار

ترشيد قرار الاستثمار			المتغيرات
معدوا التقارير والمستثمر	المستثمرين	معدوا التقارير	
**٠,٧٢٦	**٠,٧١١	**٠,٧٣٩	الإفصاحات العامة
**٠,٨٤١	**٠,٧٥٤	**٠,٩١٠	الإفصاحات المعيارية

\*\* معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول ما يلي:

- وجود ارتباط معنوي إيجابي بين الإفصاحات العامة والمعمارية مع ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١) بالنسبة لمعدوا التقارير، كما يتضح أن الإفصاحات المعيارية تمثل أعلى المتغيرات ارتباطاً بترشيد قرار الاستثمار بمعامل ارتباط (٠,٩١٠)، يليها علاقة الإفصاحات العامة بترشيد قرار الاستثمار بمعامل ارتباط (٠,٧٣٩).

- وجود ارتباط معنوي إيجابي بين الإفصاحات العامة والمعدوية مع ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١) بالنسبة للمستثمرين، كما يتضح أن الإفصاحات المعيارية تمثل أعلى المتغيرات ارتباطاً بترشيد قرار الاستثمار بمعامل ارتباط (٠,٧٥٤)، يليها علاقة الإفصاحات العامة بترشيد قرار الاستثمار بمعامل ارتباط (٠,٧١١).

- وجود ارتباط معنوي إيجابي بين الإفصاحات العامة والمعدوية مع ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١) بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين، كما يتضح أن الإفصاحات المعيارية تمثل أعلى المتغيرات ارتباطاً بترشيد قرار الاستثمار بمعامل ارتباط (٠,٨٤١)، يليها علاقة الإفصاحات العامة بترشيد قرار الاستثمار بمعامل ارتباط (٠,٧٢٦).

## ٢- علاقة الارتباط بين أبعاد الإفصاحات المعيارية وترشيد قرار الاستثمار

أظهر التحليل الإحصائي الذي تم إجرائه باستخدام معامل ارتباط بيرسون النتائج الخاصة بهذه العلاقة كما هو موضح في الجدول (١٢) وكما يلي:

### الجدول (١٢)

#### علاقة الارتباط بين أبعاد الإفصاحات المعيارية وترشيد قرار الاستثمار

ترشيد قرار الاستثمار			المتغيرات
معدوا التقارير والمستثمرين	مستثمرين	معدوا التقارير	
**٠,٧١٨	**٠,٥٨٦	**٠,٨٢٨	الإفصاح عن الأداء الاقتصادي
**٠,٨١٥	**٠,٧٦١	**٠,٨٦٣	الإفصاح عن الأداء البيئي
**٠,٧٥٧	**٠,٦٥٢	**٠,٨٥٢	الإفصاح عن الأداء الاجتماعي

\*\* معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول ما يلي:

- وجود ارتباط معنوي إيجابي بين أبعاد الإفصاحات المعيارية مع ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١) بالنسبة لمعدوا التقارير، حيث يتضح أن الإفصاح عن الأداء البيئي يمثل أعلى المتغيرات ارتباطاً بترشيد قرار الاستثمار بمعامل ارتباط (٠,٨٦٣)، يليه علاقة الإفصاح عن الاداء الاجتماعي بترشيد قرار الاستثمار بمعامل ارتباط (٠,٨٥٢)، واخيراً علاقة الافصاح عن الاداء الاقتصادي بترشيد قرار الاستثمار بمعامل ارتباط (٠,٨٢٨).

- وجود ارتباط معنوي إيجابي بين أبعاد الإفصاحات المعيارية مع ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١) بالنسبة للمستثمرين، حيث يتضح أن الإفصاح عن الأداء البيئي يمثل أعلى المتغيرات ارتباطاً بترشيد قرار الاستثمار بمعامل ارتباط (٠,٧٦١)، يليه علاقة الإفصاح عن الاداء الاجتماعي بترشيد قرار الاستثمار بمعامل ارتباط (٠,٦٥٢)، واخيراً علاقة الافصاح عن الاداء الاقتصادي بترشيد قرار الاستثمار بمعامل ارتباط (٠,٥٨٦).

- وجود ارتباط معنوي إيجابي بين أبعاد الإفصاحات المعيارية مع ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١) بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين، حيث يتضح أن الإفصاح عن الأداء البيئي يمثل أعلى المتغيرات ارتباطاً بترشيد قرار الاستثمار بمعامل ارتباط (٠,٨١٥)، يليه علاقة الإفصاح عن الاداء الاجتماعي بترشيد قرار الاستثمار بمعامل ارتباط (٠,٧٥٧)، واخيراً علاقة الإفصاح عن الاداء الاقتصادي بترشيد قرار الاستثمار بمعامل ارتباط (٠,٧١٨).

وبناء على النتائج السابقة يتضح رفض الفرض الرابع وهذا يعني أنه ( يوجد ارتباط معنوي بين مكونات الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار).  
الفرض الخامس: لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.

يتفرع عن هذا الفرض، الفروض الفرعية التالية:

أ- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاحات العامة لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.

فيما يخص هذا الفرض فلقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبارها كما هو موضح في الجداول (١٣) و (١٤) و (١٥) ما يلي:

### الجدول (١٣)

نتائج تحليل تأثير الإفصاحات العامة لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	$\beta$	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاحات العامة لتقارير الاستدامة	٨٣,١٨٧ (٠,٠٠٠)	٩,١٢١ (٠,٠٠٠)	٠,٧٣٩	٠,٥٤٠	٠,٥٤٧

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (٨٣,١٨٧)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة (٩,١٢١) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٣- بلغت قيمة  $(\beta)$  (٠,٧٣٩)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٧٣٩)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة تؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.

٤- بلغت قيمة  $(R^2)$  المعدلة (٠,٥٤٠)، مما يدل على أن الإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة تفسر ما نسبته (٥٤%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.

#### الجدول (١٤)

نتائج تحليل تأثير الإفصاحات العامة لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار

بالنسبة للمستثمرين

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	$\beta$	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاحات العامة لتقارير الاستدامة	٦٢,٣٥٧ (٠,٠٠٠)	٧,٨٩٧ (٠,٠٠٠)	٠,٧١١	٠,٤٩٧	٠,٥٠٦

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (٦٢,٣٥٧)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة (٧,٨٩٧) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٣- بلغت قيمة  $(\beta)$  (٠,٧١١)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٧١١)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة تؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.

٤- بلغت قيمة  $(R^2)$  المعدلة (٠,٤٩٧)، مما يدل على أن الإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة تفسر ما نسبته (٤٩,٧%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.

الجدول (١٥)

نتائج تحليل تأثير الإفصاحات العامة لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار  
بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	$\beta$	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاحات العامة لتقارير الاستدامة	١٤٧,٢٤٣ (٠,٠٠٠)	١٢,١٣٤ (٠,٠٠٠)	٠,٧٢٦	٠,٥٢٤	٠,٥٢٧

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (١٤٧,٢٤٣)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة (١٢,١٣٤) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٣- بلغت قيمة ( $\beta$ ) (٠,٧٢٦)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٧٢٦)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة تؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.

٤- بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) المعدلة (٠,٥٢٤)، مما يدل على أن الإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة تفسر ما نسبته (٥٢,٤%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.

وبناء على النتائج السابقة يتضح رفض هذا الفرض الفرعي، وهذا يعني أنه (يوجد تأثير معنوي للإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية).

ب- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاحات المعيارية لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.

فيما يخص هذا الفرض فلقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبارها كما هو موضح في

الجدول (١٦) و (١٧) و (١٨) ما يلي:

الجدول (١٦)

نتائج تحليل تأثير الإفصاحات المعيارية لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار  
بالنسبة لمعدوا التقارير

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	$\beta$	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاحات المعيارية لتقارير الاستدامة	٣٣٠,٥٩١ (٠,٠٠٠)	١٨,١٨٢ (٠,٠٠٠)	٠,٩١٠	٠,٨٢٥	٠,٨٢٧

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (٣٣٠,٥٩١)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) الإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة (١٨,١٨٢) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٣- بلغت قيمة (β) (٠,٩١٠)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٩١٠)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة تؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.

٤- بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) المعدلة (٠,٨٢٥)، مما يدل على أن الإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة تفسر ما نسبته (٨٢,٥%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.

الجدول (١٧)

نتائج تحليل تأثير الإفصاحات المعيارية لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار  
بالنسبة للمستثمرين

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	$\beta$	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاحات المعيارية لتقارير الاستدامة	٨٠,٥٢٠ (٠,٠٠٠)	٨,٩٧٣ (٠,٠٠٠)	٠,٧٥٤	٠,٥٦٢	٠,٥٦٩

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (٨٠,٥٢٠)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة (٨,٩٧٣) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٣- بلغت قيمة (β) (٠,٧٥٤)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٧٥٤)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة تؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.

٤- بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) المعدلة (٠,٥٦٢)، مما يدل على أن الإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة تفسر ما نسبته (٥٦,٢%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.

#### الجدول (١٨)

نتائج تحليل تأثير الإفصاحات المعيارية لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار

بالنسبة لمعدو التقارير والمستثمرين

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	β	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاحات المعيارية لتقارير الاستدامة	٣١٩,٤٦٠ (٠,٠٠٠)	١٧,٨٧٣ (٠,٠٠٠)	٠,٨٤١	٠,٧٠٥	٠,٧٠٨

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (٣١٩,٤٦٠)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة (١٧,٨٧٣) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٣- بلغت قيمة (β) (٠,٨٤١)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٨٤١)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة تؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.

٤- بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) المعدلة (٠,٧٠٥)، مما يدل على أن الإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة تفسر ما نسبته (٧٠,٥%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.

وبناء على النتائج السابقة يتضح رفض هذا الفرض الفرعي، وهذا يعني أنه ( يوجد تأثير معنوي للإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية).

ج- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاحات العامة والمعيارية لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.

فيما يخص هذا الفرض فلقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبارها كما هو موضح في الجداول رقم (١٩) و (٢٠) و (٢١) ما يلي:

#### الجدول (١٩)

نتائج تحليل تأثير الإفصاحات العامة والمعيارية لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	$\beta$	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاحات العامة	١٦٥,٠٠٧	(٠,٣٩٧)٠,٨٥٣	٠,٠٧٨	٠,٨٢٤	٠,٨٢٩
الإفصاحات المعيارية	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)٠,٩٧٥	٠,٩٧٥		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

- ١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار المتعدد، حيث بلغت قيمة (F) (١٦٥,٠٠٧)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).
- ٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاحات المعيارية والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاحات المعيارية (٠,٩٧٥) عند مستوى معنوية ٠,٠١، بينما لم يثبت معنوية معاملات انحدار الإفصاحات العامة والحد الثابت.
- ٣- ثبتت معنوية تأثير الإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١)، كما بلغت قيمة (β) (٠,٩٧٥)، بينما ثبت أن تأثير الإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار غير معنوي، وبذلك يتضح أن الإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة أكثر تأثيراً وأهمية في ترشيد قرار الاستثمار.
- ٤- بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) المعدلة (٠,٨٢٤)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة معاً - الإفصاحات العامة والمعيارية- تفسر ما نسبته (٨٢,٤%) من التغيرات التي تحدث في مستويات ترشيد قرار الاستثمار، لأنه في حالة الإفصاحات العامة فسرت ما نسبته (٥٤%) أما في دخول

الإفصاحات المعيارية زادت النسبة إلى (٨٢,٤%) مما يعني أن الإفصاحات المعيارية تفسر ما نسبته (٢٨,٤%) من التغيرات التي تحدث في مستويات ترشيد قرار الاستثمار.

#### الجدول (٢٠)

نتائج تحليل تأثير الإفصاحات العامة والمعيارية لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمرين

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	$\beta$	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاحات العامة	٤٨,٩٧١	(٠,٠٠٦)٢,٨٤٢	٠,٣٣٧	٠,٦٠٧	٠,٦٢٠
الإفصاحات المعيارية	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)٤,٢٥٥	٠,٥٠٤		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

- ١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار المتعدد، حيث بلغت قيمة (F) (٤٨,٩٧١)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).
- ٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاحات العامة والمعيارية والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاحات المعيارية (٢,٨٤٢) عند مستوى معنوية (٠,٠١)، كما بلغت قيمة (T) للإفصاحات المعيارية (٤,٢٥٥) عند مستوى معنوية (٠,٠١).
- ٣- ثبتت معنوية تأثير الإفصاحات العامة والمعيارية عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١)، حيث بلغت قيمة ( $\beta$ ) للإفصاحات المعيارية (٠,٥٠٤) في حين بلغت قيمة ( $\beta$ ) للإفصاحات العامة (٠,٣٣٧)، وبذلك يتضح أن الإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة أكثر تأثيراً وأهمية في ترشيد قرار الاستثمار.
- ٤- بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) المعدلة (٠,٦٠٧)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة معاً - الإفصاحات العامة والمعيارية - تفسر ما نسبته (٦٠,٧%) من التغيرات التي تحدث في مستويات ترشيد قرار الاستثمار، لأنه في حالة الإفصاحات العامة فسرت ما نسبته (٤٩,٧%) أما في دخول الإفصاحات المعيارية زادت النسبة إلى (٦٠,٧%) مما يعني أن الإفصاحات المعيارية تفسر ما نسبته (١١%) من التغيرات التي تحدث في مستويات ترشيد قرار الاستثمار.

#### الجدول (٢١)

نتائج تحليل تأثير الإفصاحات العامة والمعيارية لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	$\beta$	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاحات العامة	١٥٦,٦٨٤	(٠,٠٤٣)٢,٠٤٧	٠,١٥٧	٠,٧١٢	٠,٧١٧
الإفصاحات المعيارية	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)٩,٣٥٨	٠,٧١٧		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويُتَبَيَّن من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار المتعدد، حيث بلغت قيمة (F) (١٥٦,٦٨٤)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاحات المعيارية والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاحات المعيارية (٩,٣٥٨) عند مستوى معنوية (٠,٠١)، بينما لم يثبت معنوية معاملات انحدار الإفصاحات العامة والحد الثابت.

٣- ثبتت معنوية تأثير الإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١)، كما بلغت قيمة (β) (٠,٧١٧)، بينما ثبت أن تأثير الإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار غير معنوي، وبذلك يتضح أن الإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة أكثر تأثيراً وأهمية في ترشيد قرار الاستثمار.

٤- بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) المعدلة (٠,٧١٢)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة معاً - الإفصاحات العامة والمعيارية- تفسر ما نسبته (٧١,٢%) من التغيرات التي تحدث في مستويات ترشيد قرار الاستثمار، لأنه في حالة الإفصاحات العامة فسرت ما نسبته (٥٢,٤%) أما في دخول الإفصاحات المعيارية زادت النسبة إلى (٧١,٢%) مما يعني أن الإفصاحات المعيارية تفسر ما نسبته (١٨,٨%) من التغيرات التي تحدث في مستويات ترشيد قرار الاستثمار.

وبناء على النتائج السابقة يتضح رفض هذا الفرض الفرعي بشكل جزئي، وهذا يعني أنه (يوجد تأثير معنوي للإفصاحات المعيارية عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار بينما لا يوجد تأثير معنوي للإفصاحات العامة عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية).

د- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.

فيما يخص هذا الفرض فقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبارها كما هو موضح في

الجدول (٢٢) و (٢٣) و (٢٤) ما يلي:

#### الجدول (٢٢)

نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار

بالنسبة لمعدوا التقارير

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	β	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاح عن الأداء الاقتصادي	١٥٠,٨٧٤ (٠,٠٠٠)	١٢,٢٨٣ (٠,٠٠٠)	٠,٨٢٨	٠,٦٨٢	٠,٦٨٦

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

- ١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (١٥٠,٨٧٤)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).
- ٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة (١٢,٢٨٣) عند مستوى معنوية (٠,٠١).
- ٣- بلغت قيمة (β) (٠,٨٢٨)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٨٢٨)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاح عن الأداء الاقتصادي في تقارير الاستدامة يؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.
- ٤- بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) المعدلة (٠,٦٨٢)، مما يدل على أن الإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة يفسر ما نسبته (٦٨,٢%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.

### الجدول (٢٣)

نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمرين

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	β	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاح عن الأداء الاقتصادي	٣١,٩٥٠ (٠,٠٠٠)	٥,٦٥٢ (٠,٠٠٠)	٠,٥٨٦	٠,٣٣٣	٠,٣٤٤

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

- ١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (٣١,٩٥٠)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).
- ٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة (٥,٦٥٢) عند مستوى معنوية (٠,٠١).
- ٣- بلغت قيمة (β) (٠,٥٨٦)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٥٨٦)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاح عن الأداء الاقتصادي في تقارير الاستدامة يؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.

٤- بلغت قيمة ( $R^2$ ) المعدلة (٠,٣٣٣) مما يدل على أن الإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة يفسر ما نسبته (٣٣,٣%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.

#### الجدول (٢٤)

نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	$\beta$	Adjusted $R^2$	$R^2$
الإفصاح عن الأداء الاقتصادي	١٤٠,٧٨٠ (٠,٠٠٠)	١١,٨٦٥ (٠,٠٠٠)	٠,٧١٨	٠,٥١٢	٠,٥١٦

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (١٤٠,٧٨٠)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة (١١,٨٦٥) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٣- بلغت قيمة ( $\beta$ ) (٠,٧١٨)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٧١٨)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاح عن الأداء الاقتصادي في تقارير الاستدامة يؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.

٤- بلغت قيمة ( $R^2$ ) المعدلة (٠,٥١٢)، مما يدل على أن الإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة يفسر ما نسبته (٥١,٢%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.

وبناء على النتائج السابقة يتضح رفض هذا الفرض الفرعي، وهذا يعني أنه ( يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية).

ه- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.

فيما يخص هذا الفرض فلقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبارها كما هو موضح في

الجدول (٢٨) و (٢٩) و (٣٠) ما يلي:

الجدول (٢٥)

نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار  
بالنسبة لمعدوا التقارير

R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	β	T (Sig)	F (Sig)	المتغير
٠,٧٤٤	٠,٧٤١	٠,٨٦٣	١٤,١٧٢ (٠,٠٠٠)	٢٠٠,٨٣٥ (٠,٠٠٠)	الإفصاح عن الأداء البيئي

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (٢٠٠,٨٣٥)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة (١٤,١٧٢) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٣- بلغت قيمة (β) (٠,٨٦٣)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٨٦٣)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاح عن الأداء البيئي في تقارير الاستدامة يؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.

٣- بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) المعدلة (٠,٧٤١)، مما يدل على أن الإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة يفسر ما نسبته (٧٤,١%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.

الجدول (٢٦)

نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار  
بالنسبة للمستثمرين

R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	β	T (Sig)	F (Sig)	المتغير
٠,٥٧٩	٠,٥٧٢	٠,٧٦١	٩,١٦٦ (٠,٠٠٠)	٨٤,٠١٢ (٠,٠٠٠)	الإفصاح عن الأداء البيئي

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (٨٤,٠١٢)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة (٩,١٦٦) عند مستوى معنوية (٠,٠١) .

٣- بلغت قيمة (β) (٠,٧٦١)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٧٦١)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاح عن الأداء البيئي في تقارير الاستدامة يؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.

٤- بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) المعدلة (٠,٥٧٢)، مما يدل على أن الإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة يفسر ما نسبته (٥٧,٢%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.

### الجدول (٢٧)

نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدو التقارير والمستثمرين

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	β	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاح عن الأداء البيئي	٢٦١,٢١٦ (٠,٠٠٠)	١٦,١٦٢ (٠,٠٠٠)	٠,٨١٥	٠,٦٦٢	٠,٦٦٤

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (٢٦١,٢١٦)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١) .

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة (١٦,١٦٢) عند مستوى معنوية (٠,٠١) .

٣- بلغت قيمة (β) (٠,٨١٥)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٨١٥)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاح عن الأداء البيئي في تقارير الاستدامة يؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.

٤- بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) المعدلة (٠,٦٦٢)، مما يدل على أن الإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة يفسر ما نسبته (٦٦,٢%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.

وبناء على النتائج السابقة يتضح رفض هذا الفرض الفرعي، وهذا يعني أنه ( يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن الأداء البيئي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية).

و- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.

فيما يخص هذا الفرض فلقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبارها كما هو موضح في الجداول (٢٨) و (٢٩) و (٣٠) ما يلي:

#### الجدول (٢٨)

نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	$\beta$	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاح عن الأداء الاجتماعي	١٨٢,٣٥٩ (٠,٠٠٠)	١٣,٥٠٤ (٠,٠٠٠)	٠,٨٥٢	٠,٧٢٢	٠,٧٢٥

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (١٨٢,٣٥٩)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة (١٣,٥٠٤) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٣- بلغت قيمة ( $\beta$ ) (٠,٨٥٢)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٨٥٢)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في تقارير الاستدامة يؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.

٤- بلغت قيمة ( $R^2$ ) المعدلة (٠,٧٢٢)، مما يدل على أن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة يفسر ما نسبته (٧٢,٢%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.

الجدول (٢٩)

نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمرين

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	$\beta$	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاح عن الأداء الاجتماعي	٤٥,٠٤٠ (٠,٠٠٠)	٦,٧١١ (٠,٠٠٠)	٠,٦٥٢	٠,٤١٥	٠,٤٢٥

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

- ١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار المتعدد، حيث بلغت قيمة (F) (٤٥,٠٤٠)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).
- ٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة (٦,٧١١)، عند مستوى معنوية (٠,٠١).
- ٣- بلغت قيمة (β) (٠,٦٥٢)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٦٥٢)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في تقارير الاستدامة يؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.
- ٤- بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) المعدلة (٠,٤١٥)، مما يدل على أن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة يفسر ما نسبته (٤١,٥%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.

الجدول (٣٠)

نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	$\beta$	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاح عن الأداء الاجتماعي	١٧٦,٧٦٤ (٠,٠٠٠)	١٣,٢٩٥ (٠,٠٠٠)	٠,٧٥٧	٠,٥٦٩	٠,٥٧٢

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

- ١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (١٧٦,٧٦٤)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة (١٣,٢٩٥) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٣- بلغت قيمة (β) (٠,٧٥٧)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٧٥٧)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في تقارير الاستدامة يؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.

٤- بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) المعدلة (٠,٥٦٩)، مما يدل على أن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة يفسر ما نسبته (٥٦,٩%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار. وبناء على النتائج السابقة يتضح رفض هذا الفرض الفرعي، وهذا يعني أنه ( يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية).

ز- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاحات عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية. فيما يخص هذا الفرض فلقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبارها كما هو موضح في الجداول (٣١) و (٣٢) و (٣٣) ما يلي:

#### الجدول (٣١)

نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة لمعدوا التقارير

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	β	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاح عن الأداء الاقتصادي	١١٨,٠٩٠ (٠,٠٠٠)	٥,٢١٠ (٠,٠٠٠)	٠,٣٨٣	٠,٨٣٤	٠,٨٤١
الإفصاح عن الأداء البيئي		٢,٩٨٣ (٠,٠٠٤)	٠,٣٣٨		
الإفصاح عن الأداء الاجتماعي		٢,٤٣٩ (٠,٠١٧)	٠,٢٧٢		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار المتعدد، حيث بلغت قيمة (F) (١١٨,٠٩٠)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لتقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء الاقتصادي (٥,٢١٠) عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وبلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء البيئي (٢,٩٨٣) عند مستوى معنوية (٠,٠١)، في حين بلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء الاجتماعي (٢,٤٣٩) عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

٣- ثبتت معنوية تأثير الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١)، في حين ثبتت معنوية تأثير الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وتمثلت تلك الأبعاد على الترتيب من حيث قوة تأثيرها وأهميتها على ترشيد قرار الاستثمار في الإفصاح عن الأداء الاقتصادي (٠,٣٨٣) =  $\beta$ ، يليه الإفصاح عن الأداء البيئي (٠,٣٣٨) =  $\beta$ ، وأخيراً يأتي الإفصاح عن الأداء الاجتماعي (٠,٢٧٢) =  $\beta$ .

٤- بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) المعدلة (٠,٨٣٤)، مما يدل على أن الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لتقارير الاستدامة معاً يفسرون ما نسبته (٨٣,٤%) من التغيرات التي تحدث في مستويات ترشيد قرار الاستثمار.

#### الجدول (٣٢)

نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمرين

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	$\beta$	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاح عن الأداء الاقتصادي	٣١,٩٠٦ (٠,٠٠٠)	٢,٤٥٨ (٠,٠١٧)	٠,٢٦٠	٠,٥٩٩	٠,٦١٩
الإفصاح عن الأداء البيئي		٤,٧٨٢ (٠,٠٠٤)	٠,٧١٩		
الإفصاح عن الأداء الاجتماعي		٠,٧٦٣ (٠,٠٠٩)	٠,١٢٤		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار المتعدد، حيث بلغت قيمة (F) (٣١,٩٠٦)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي لتقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء الاقتصادي (٢,٤٥٨) عند مستوى معنوية

(٠,٠٥)، وبلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء البيئي (٤,٧٨٢) عند مستوى معنوية (٠,٠١)، في حين بلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء الاجتماعي (٠,٧٦٣) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٣- ثبتت معنوية تأثير الإفصاح عن الأداء الاقتصادي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، كما ثبتت معنوية تأثير الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وتمثلت تلك الأبعاد على الترتيب من حيث قوة تأثيرها وأهميتها على ترشيد قرار الاستثمار في الإفصاح عن الأداء البيئي (٠,٧١٩) (β)، يليها الإفصاح عن الأداء الاقتصادي (β) (٠,٢٦٠)، وأخيراً يأتي الإفصاح عن الأداء الاجتماعي (β) (٠,١٢٤).

٤- بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) المعدلة (٠,٥٩٩)، مما يدل على أن الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لتقارير الاستدامة معاً يفسران ما نسبته (٥٩,٩%) من التغيرات التي تحدث في مستويات ترشيد قرار الاستثمار.

### الجدول (٣٣)

نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لتقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار

بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	β	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاح عن الأداء الاقتصادي	١١٧,١٧٩ (٠,٠٠٠)	٥,٢٠٣ (٠,٠٠٠)	٠,٣٢٥	٠,٧٢٤	٠,٧٣٠
الإفصاح عن الأداء البيئي		٦,١٥٠ (٠,٠٠٠)	٠,٥٧٣		
الإفصاح عن الأداء الاجتماعي		٠,٤٠٤ (٠,٠٠٧)	٠,٠٣٩		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

- ١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار المتعدد، حيث بلغت قيمة (F) (١١٧,١٧٩)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).
- ٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي لتقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء الاقتصادي (٥,٢٠٣) عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وبلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء البيئي (٦,١٥٠) عند مستوى معنوية (٠,٠١)، في حين بلغت قيمة (T) للإفصاح عن الأداء الاجتماعي (٠,٤٠٤)، عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٣- ثبتت معنوية تأثير الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وتمثلت تلك الأبعاد على الترتيب من حيث قوة تأثيرها وأهميتها على ترشيد قرار الاستثمار في الإفصاح عن الأداء البيئي (β) (٠,٥٧٣)، يليها الإفصاح عن الأداء الاقتصادي (β) (٠,٣٢٥)، وأخيراً يأتي الإفصاح عن الأداء الاجتماعي (β) (٠,٠٣٩).

٤- بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) المعدلة (٠,٧٢٤)، مما يدل على أن الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي لتقارير الاستدامة معاً يفسرون ما نسبته (٧٢,٤%) من التغيرات التي تحدث في مستويات ترشيد قرار الاستثمار.

وبناء على النتائج السابقة يتضح رفض هذا الفرض الفرعي، وهذا يعني أنه ( يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لتقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار).

ولزيادة التأكد من صحة الفرض الخامس قامت الباحثة باختبار الفرض ككل حيث ظهرت نتائج التحليل الإحصائي كما هو موضح في الجداول (٣٤) و (٣٥) و (٣٦) ما يلي:  
الجدول (٣٤)

نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار  
بالنسبة لمعدود التقارير

R <sup>2</sup>	Adjusted R <sup>2</sup>	β	T (Sig)	F (Sig)	المتغير
٠,٨١٤	٠,٨١١	٠,٩٠٢	١٧,٣٥٦ (٠,٠٠٠)	٣٠١,٥٣٥ (٠,٠٠٠)	الإفصاح عن تقارير الاستدامة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (٣٠١,٥٣٥)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاح عن تقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاح عن تقارير الاستدامة (١٧,٣٥٦) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٣- بلغت قيمة (β) (٠,٩٠٢)، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاح عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٩٠٢)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاح عن تقارير الاستدامة يؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.

٤- بلغت قيمة  $(R^2)$  المعدلة (٠,٨١١) ، مما يدل على أن للإفصاح عن تقارير الاستدامة تفسر ما نسبته (٨١,١%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.

#### الجدول (٣٥)

نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار

بالنسبة للمستثمرين

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	$\beta$	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاح عن تقارير الاستدامة	٩١,٦٧٨ (٠,٠٠٠)	٩,٥٧٥ (٠,٠٠٠)	٠,٧٧٥	٠,٩٥٤	٠,٦٠٠

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (٩١,٦٧٨)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاح عن تقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاح عن تقارير الاستدامة (٩,٥٧٥) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٣- بلغت قيمة ( $\beta$ ) (٠,٧٧٥) وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاح عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٧٧٥) ، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاح عن تقارير الاستدامة يؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.

٤- بلغت قيمة المعدلة  $(R^2)$  (٠,٥٩٤)، مما يدل على أن للإفصاح عن تقارير الاستدامة تفسر ما نسبته (٥٩,٤%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.

#### الجدول (٣٦)

نتائج تحليل تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار

بالنسبة لمعدوا التقارير والمستثمرين

المتغير	F (Sig)	T (Sig)	$\beta$	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>
الإفصاح عن تقارير الاستدامة	٣٣٣,٧٢٨ (٠,٠٠٠)	١٨,٢٦٨ (٠,٠٠٠)	٠,٨٤٧	٠,٧١٤	٠,٧١٧

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

١- ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (٣٣٣,٧٢٨) وهي معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

- ٢- ثبوت معنوية معاملات انحدار الإفصاح عن تقارير الاستدامة والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للإفصاح عن تقارير الاستدامة (١٨,٢٦٨) عند مستوى معنوية (٠,٠١).
- ٣- بلغت قيمة (β) (٠,٨٤٧) وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي للإفصاح عن تقارير الاستدامة على ترشيد قرار الاستثمار بمعامل مسار (٠,٨٤٧)، عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك يتضح بان الإفصاح عن تقارير الاستدامة يؤثر بدرجة ايجابية كبيرة وذات أهمية في ترشيد قرار الاستثمار.
- ٤- بلغت قيمة المعدلة ( $R^2$ ) (٠,٧١٤)، مما يدل على أن للإفصاح عن تقارير الاستدامة تفسر ما نسبته (٧١,٧%) من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرار الاستثمار.
- وبناء على النتائج السابقة يتضح رفض الفرض الخامس، وهذا يعني أنه ( يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية).

وتم في هذا المبحث التحقق من صحة فروض الدراسة التي تمت صياغتها لبيان مدى تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة سواء كانت إفصاحات عامة أو إفصاحات معيارية في ترشيد قرار الاستثمار، حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي نتائج إيجابية من حيث تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار.

## خلاصة الفصل

- ١- قامت الباحثة في هذا الفصل باختبار فروض الدراسة، ولتحقيق ذلك فقد تطلب من الباحثة تصميم استمارة استقصاء وتوزيعها على عينة الدراسة (معدوا التقارير والمستثمرين) في المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- ٢- تم إجراء التحليل الوصفي للوقوف على مدى ادراك عينة الدراسة لمتغيرات الدراسة، المستقل (الإفصاح عن تقارير الاستدامة) والتابع (ترشيد قرار الاستثمار) وتحديد العلاقة بينهما ومن ثم التأكد من وجود تأثير للمتغير المستقل بجميع مكوناته على المتغير التابع، واستخدمت الباحثة لإظهار نتائج التحليل الإحصائي برنامج (SPSS Ver.22).
- ٣- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثيراً إيجابياً للإفصاح عن تقارير الاستدامة بمكوناتها (العامّة والمعياريّة) في ترشيد قرار الاستثمار بعد أن أثبت إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات وإختبار التباين بأن البيانات المقدمة في قائمة الاستقصاء معبرة عن الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار.
- ٤- خلصت الباحثة إلى أنه كلما زادت مستويات الإفصاحات العامة والمعياريّة بأبعادها الثلاث (الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي) لتقارير الاستدامة، كلما كان لها دور إيجابي في ترشيد قرار الاستثمار.

# النتائج والتوصيات

## النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج

توصلت الباحثة من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية إلى مجموعة من النتائج توجز أهمها في الآتي:

#### أ- نتائج الدراسة النظرية

- ١- يتركز مفهوم استدامة المنشآت في تحقيقها لأهدافها وغاياتها من خلال قدرتها على تلبية حاجات ورغبات المستهلكين وأصحاب المصالح الحاليين والمحتملين، ومدى إمكانيتها في تحقيق الدمج بين العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في عملياتها، فضلاً عن تحقيقها للأرباح والنمو واستخدامها للموارد الطبيعية والبشرية والمادية بالقدر العقلاني ومن دون الإضرار بحق الأجيال القادمة في الاستفادة من هذه الثروات.
- ٢- هناك اختلاف بين المسؤولية الاجتماعية والاستدامة وأهم نقاط الاختلاف هو إن الاستدامة تركز على التوازن بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من حيث تأثر المنشأة وتأثيرها في المجتمع، بينما تركز المسؤولية الاجتماعية على الأنشطة الاجتماعية والخيرية من قبل المنشأة للمجتمع.
- ٣- يعتبر الإفصاح الاختياري هو الحل العملي والمنطقي لمعالجة القصور في التقارير المالية في ظل بيئة الأعمال الحديثة حيث إن التوسع والتطور في الإفصاح أصبح ينعكس على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي.
- ٤- المنشأة التي تمارس ممارسات الاستدامة هي منشأة تتطور مع مرور الوقت من خلال وضعها الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لعملياتها وأدائها في الاعتبار عند إعداد التقارير.
- ٥- يصعب الإفصاح عن تقارير الاستدامة ضمن القوائم المالية التقليدية لأن القوائم المالية التقليدية تعد وفق المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها والتي يكون فيها الإفصاح عن المعلومات مقيداً، كما أن الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة سيقال من أهمية معلومات الاستدامة.
- ٦- يسعى المستثمرين دائماً من خلال استثماراتهم في المنشآت إلى تحقيق مكاسب مادية، فبالنظر إلى حاجة إلى تدفق مستمر من المعلومات عن المنشأة تساعدهم في دراسة وتحليل وتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة وهنا تكمن أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة في توفير معلومات كافية وشفافة ملبية لاحتياجات المستثمرين تعجز عن توفيرها التقارير في ظل الإفصاح الإلزامي لمساعدتهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.
- ٧- هناك دعم من معظم البورصات العالمية لأهمية وإلزام الإفصاح عن تقارير الاستدامة وفق المبادئ الإرشادية لـ(GRI)، وهذا الدعم أدى إلى زيادة فعالية الإفصاح عن تقارير الاستدامة

لإعطاء المستثمرين مقاييس مرجعية لأنشطة المنشآت الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بهدف تحسين جودة وشفافية التقارير المالية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

٨- يظهر النموذج المقترح أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة من خلال توفير معلومات أكثر شمولاً عن المنشآت العراقية والاهتمام بجوانب يهتم بها أصحاب المصالح كافة وخاصة المستثمرون لا تناولها التقارير التقليدية.

#### ب- نتائج الدراسة التطبيقية

- ١- وجود ارتباط معنوي وإيجابي بين الإفصاحات العامة والمعيارية مع ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١) من وجهة نظر كل من معدوا التقارير والمستثمرين، إلا إن نتائج التحليل الاحصائي أظهرت بأن الإفصاحات المعيارية تمثل أعلى مكونات تقارير الاستدامة ارتباطاً مع قرار الاستثمار بمعامل ارتباط (٠,٨٤١).
- ٢- التوسع بالإفصاح عن المعلومات لاسيما الاجتماعية والبيئية بجانب الاقتصادية في تقارير الاستدامة يساعد في تقييم أداء المنشآت وبالتالي يساعد في ترشيد قرار الاستثمار، حيث أثبتت نتائج التحليل الاحصائي ثبوت معنوية الانحدار حيث بلغت قيمة (F) (٣٣٣,٧٢٨) عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وهذا يعني كلما زاد التوسع بالإفصاح عن تقارير الاستدامة كلما زاد من ترشيد قرار الاستثمار.
- ٣- أن الإفصاح عن الآثار الجوهرية للأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنشأة له تأثير إيجابي في ترشيد قرار الاستثمار، إذا أظهرت نتائج التحليل الاحصائي بأن هناك تأثير إيجابي بين الآثار الجوهرية لأبعاد الإفصاحات المعيارية (الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي) في ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (٠,٠١).
- ٤- يساعد النموذج المقترح أصحاب المصالح وخاصة المستثمرون في المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على تقييم الآثار السلبية والايجابية نتيجة مزاوله المنشآت لأنشطتها، مما يمكنهم من تقييم مدى وفاء المنشآت بمسؤولياتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية فضلاً عن الاطمئنان على مستقبل المنشأة واستمراريتها.

#### ثانياً: التوصيات

- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بالآتي:
- ١- ضرورة إلزام المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالإفصاح عن تقارير الاستدامة لأهميتها في ترشيد قرار الاستثمار.
  - ٢- ضرورة إهتمام المنشآت العراقية بالإفصاح عن آثار عملياتها بشكل موسع في تقارير الاستدامة مما يؤدي إلى زيادة ثقة المجتمع واحترامه لتلك المنشآت باعتبارها منشآت رائدة وتبين توجهها نحو الالتزام الاخلاقي ومسؤوليتها الاجتماعية باعتبارها جزء من المجتمع.

٣- ضرورة توجه المنشآت العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للإفصاح عن تقارير الاستدامة مما يساعدها على تضيق فجوة المعلومات بين المنشآت ومختلف أصحاب المصالح.

٤- على سوق العراق للأوراق المالية أن تطلق مؤشراً مهمته تحديد المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تفصح عن تقارير الاستدامة.

٥- ضرورة قيام معدوا التقارير في المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بدورهم في ممارسة محاسبة الاستدامة وإدراكهم لدورهم لتحقيق استدامة المنشأة.

### ثالثاً: أهم مجالات الدراسة المقترحة

بناءً على مجالات الدراسة وحدودها يتضح للباحثة أن هناك العديد من المجالات التي تمثل امتداداً لهذه الدراسة ولعل من أهمها ما يلي:

١- دراسة العلاقة بين جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة وأسعار أسهم المنشآت المقيدة في البورصة ذات الحساسية البيئية.

٢- دراسة أثر التزام المنشآت المقيدة في البورصة بمتطلبات الإفصاح عن تقارير الاستدامة وفق المعايير المقدمة من قبل المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

٣- أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة على ترتيب المنشآت المدرجة في مؤشر البورصة لمسؤولية المنشآت: دراسة اختبارية.

# المراجع

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### أ- الكتب

- ١- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، (١٤١٤)، لسان العرب، الطبعة ٣، دار صادر، بيروت، لبنان.
- ٢- بدوي، محمد عباس، البلتاجي، يسري محمد، (٢٠١٣)، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، ط ١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- ٣- بدوي، محمد عباس، عثمان، الأميرة إبراهيم، (٢٠١٢)، قراءات في تطور الفكر المحاسبي بين النظرية والتطبيق، الطبعة ١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- ٤- لطفي، أمين السيد أحمد، (٢٠١١)، المحاسبة والمراجعة عن التنمية المستدامة، ط ١، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- ٥- محمود، صدام محمد، حسين، علي إبراهيم، (٢٠١١)، المحاسبة ومواكبة التطور الاقتصادي والتكنولوجي، الطبعة ١، مكتب الشمس للطباعة، الموصل، جمهورية العراق.

#### ب- الرسائل العلمية

- ١- إبراهيم، نشوى محمد أحمد، (٢٠١٤ب)، نموذج مقترح لقياس أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية: دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
- ٢- اصميدة، خالد أبو راوي ميلاد، (٢٠١٣)، دور الإفصاح الاختياري في ترشيد قرارات المستثمرين في الأسواق المالية دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.
- ٣- أمين، عبير بيومي محمود محمد، (٢٠١١)، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية .
- ٤- الجميلي، ياسين خلف فرحان، (٢٠١٤)، أهمية المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، القاهرة.

- ٥- حسن، دينا كمال عبد السلام علي، (٢٠١٤)، أثر تكامل عناصر الإفصاح المحاسبي على دلالة التقارير المالية عن معاملات ذوي العلاقة مع دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.
- ٦- الرطام، عامر محمد علي محمد، (٢٠٠٦)، متطلبات الإفصاح عن ربحية السهم وتأثيرها على قرارات المستثمرين في ضوء المعايير المحاسبية الدولية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية بدولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
- ٧- شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم، (٢٠١٥)، أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة دراسة ميدانية وتجريبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور، جمهورية مصر العربية .
- ٨- شرف، أحمد عبد القادر، (٢٠١٥ب)، مدخل مقترح لتأكيد تقارير استدامة الشركات المصرية وانعكاسه على إدراك أصحاب المصالح: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ٩- ظاهر، سامح سعيد محمود، (٢٠١١)، قياس درجة الإفصاح عن رأس المالي الفكري في التقارير المالية وأثر ذلك على قرارات الاستثمار: بالتطبيق على سوق الوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ١٠- العازمي، راشد فالح، (٢٠١٣)، تطوير الإفصاح المحاسبي في ضوء المتغيرات المستحدثة في بيئة المحاسبة المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ١١- عبد الحكيم، محمد عصام محمد، (٢٠١٥)، تأثير الثقافة التنظيمية على جودة المعلومات بالتقارير المالية بغرض ترشيد قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ١٢- عبد الرحيم، زينب السماني، (٢٠١١)، أثر الإفصاح الانتقائي على قرار الاستثمار في الأسهم: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية .
- ١٣- العرموطي، أحمد عدنان، (٢٠١٣م)، أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- ١٤- عطية، ياسر محمد، (٢٠١٣)، محددات مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية .
- ١٥- علي، السيد جمال محمد، (٢٠١٣)، أثر مستوى الإفصاح الاختياري على قرار الاستثمار في أسهم الشركات المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.
- ١٦- علي، عابدة محمد مصطفى، (٢٠١١)، أثر إفصاح الشركات عن التزامها بالتشريعات البيئية والاجتماعية على الاستثمار في أسهمها: مع دراسة تطبيقية على شركات مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- ١٧- عمر، زينب إمام عبد الحافظ، (٢٠١٣)، القياس والتقرير المحاسبي عن عمليات التنمية المستدامة دراسة تطبيقية على قطاع البترول في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.
- ١٨- العويسي، سمير عبد الدايم حسن، (٢٠١٠)، تحليل اتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة استطلاعية على المستثمرين الأفراد في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ١٩- عيسى، عارف محمود كامل، (٢٠١٤)، إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة: بالتطبيق على البيئة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ٢٠- غلاب، فاتح، (٢٠١١)، تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة: دراسة لبعض المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- ٢١- قليتا، عشتار قسطنطين ايشو، (٢٠١٤)، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير استدامة وتطوير أنموذج لهذا التقرير وفقا لمبادئ المبادرة العالمية للتقارير، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- ٢٢- مازن، سحر عبد الحليم علي، (٢٠١٣)، دراسة أثر جودة الإفصاح المالي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاسهما على الأداء المالي لمنشآت الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- ٢٣- محمد، (٢٠١٢)، سارة احمد عبد الفتاح، نموذج مقترح لقياس وتفسير محددات الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة في بسوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
- ٢٤- المسلماني، راندا عثمان محمد، (٢٠٠٩)، دراسة تحليلية لأثر المحتوى الإخباري لتنبؤات الإدارة كأحد محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري على أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.
- ٢٥- مقلد، محمد محسن عوض، (٢٠٠٨)، نحو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري مع دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.
- ٢٦- منصور، شويكار محمد ناجي فؤاد، (٢٠١٥)، قياس وتفسير العلاقة بين السياسات المحاسبية المتبعة وجودة الأرباح وانعكاساتها على أسعار الأوراق المالية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
- ٢٧- النجار، سامح محمد أمين، (٢٠١١)، أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح وعلاقته بقدرة الشركة على الاستمرار دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.
- ٢٨- يس، شيماء سعيد محمد، (٢٠١٢)، تأثير الإفصاح عن الأداء البيئي للمنشأة على جودة التقارير المالية وانعكاسه على قرارات المستثمرين: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

#### ج- الدوريات العلمية

- ١- إبراهيم، إبراهيم حربي، (٢٠١٤)، التنمية المستدامة في العراق مشاكل وحلول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، العراق.
- ٢- أحمد، عاطف محمد أحمد، (٢٠١٣)، تحليل ادراك معدي القوائم المالية لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة الأداء بالتطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، المجلة الدولية للمحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، المجلد ١، العدد ١، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية.
- ٣- أرشيد، عبد المعطي رضا، الغصين، نواف، (٢٠١٤)، الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية وأثرها على قرارات المستثمرين في سوق عمان المالي، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٣٦، العدد ١.

- ٤- الأرضي، محمد وداد، (٢٠١٣)، مؤشر مقترح للإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، العدد ٤، المجلد ١، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.
- ٥- \_\_\_\_\_، (٢٠١١)، تقييم وتطوير تقرير الاستدامة المعد في ضوء مبادئ المبادرة العالمية للتقارير GRI كمدخل لتوفير حاجات سوق المال المصري من المعلومات غير المالية، *مجلة المحاسبة المصرية*، العدد ٢، السنة ١، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ٦- بدر، عصام علي فرج، (٢٠١٣)، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال المصرية دراسة ميدانية، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، المجلد ٢٧، العدد ٤، الجزء ٢، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.
- ٧- البقمي، متعب عايش، البشتاوي، سليمان حسين، (٢٠١٤)، واقع المحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات الصناعية: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية الأردنية، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، جمهورية العراق.
- ٨- بني هاني، جهاد صياح، الرواش، حسن نجيب، (٢٠١٤)، أساسيات بناء المنظمة المتعلمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، جمهورية العراق.
- ٩- حجازي، عزة محمد، عبد المعطي، محمد محمود، (٢٠١٣)، مناطق الصناعات التكنولوجية والتنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على مصر، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، مجلد ٢٧، العدد ٣، الجزء ٢، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- ١٠- حسن، حنان جابر، (٢٠١١)، إطار مقترح لمراجعة تقرير التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على قطاع البترول في جمهورية مصر العربية، *المجلة العربية للإدارة*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، جمهورية مصر العربية.
- ١١- حمادة، رشا، (٢٠١٤)، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بورصة عمان، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد ١٠، العدد ٤، الجامعة الأردنية .
- ١٢- حمدان، خولة حسين، (٢٠١٤)، دور التدقيق البيئي في التنمية المستدامة، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، جمهورية العراق.
- ١٣- الخيال، توفيق عبد المحسن، (٢٠٠٩)، الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي: دراسة ميدانية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، العدد ٣، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- ١٤- دحدوح، حسين أحمد، حمادة، رشا أنور، (٢٠١٤)، دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٣٠، العدد ٢، سوريا.
- ١٥- سعد الدين، إيمان محمد، (٢٠١٢)، دراسة أثر الملكية العائلية على الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة المصرية، **مجلة المحاسبة المصرية**، العدد ٣، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ١٦- شاهين، إسلام محمد محمد، (٢٠١٣)، التنمية المستدامة ومؤشراتها في مصر دراسة تحليلية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد ٢٧، العدد ٤، الجزء ١، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.
- ١٧- الشحاده، عبد الرزاق قاسم، بوعشة، مبارك، سوهد، محمد زكريا، (٢٠١٤)، تحديات مهنة المحاسبة في ظل متطلبات التنمية المستدامة، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، جمهورية العراق.
- ١٨- صابر، محمد محمود أحمد، (٢٠١٠)، إمكانية استخدام معايير المراجعة البيئية كأداة لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية المستدامة (نموذج محاسبي مقترح لتقارير المراجعة البيئية)، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ١، العدد ٢، جمهورية مصر العربية.
- ١٩- الصاوي، عفت أبو بكر محمد، (٢٠١٢)، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة دراسة تطبيقية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد ٤٩، العدد ٢، الجزء ٢، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- ٢٠- عبد المنعم، أسامة، العلجوني، أحمد طه، (٢٠١٣)، تقارير الاستدامة: التجسيد الحقيقي للحاكمية المؤسسية في الشركات: دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد ٥، العدد ١٠، جمهورية العراق.
- ٢١- العريبي، عصام فهد، (٢٠٠٨)، المحاسبة عن التنمية المستدامة من منظور الشركات الإنتاجية، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد ٢٨، العدد ٣، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- ٢٢- اللاوند، اعتراف لقمان، عبدالله، علي مال الله، (٢٠١٢)، نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية المتكامل (SEEA) ودوره في توفير متطلبات قياس التنمية المستدامة في العراق، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، السنة ٣٥، العدد ٩٣، جمهورية العراق.

- ٢٣- محمد، عفاف مبارك، (٢٠٠٥)، مراجعة قياس والتقارير عن التنمية المستدامة في إطار المساءلة المحاسبية، **مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية**، السنة ١٧، العدد ٣-٤، كلية التجارة، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية.
- ٢٤- محمود، بكر إبراهيم، حميد، سلون حافظ، محمد، إيمان يحيى، (٢٠١٢)، دور ديوان الرقابة المالية في تفعيل وترسيخ مؤشرات التنمية المستدامة، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، السنة ٣٥، العدد ٩٣، جمهورية العراق.
- ٢٥- نشنش، سليمة، (٢٠٠٩)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي: دراسة حالة بالجزائر، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، المدرسة العليا للتجارة، العدد ٩، الجزائر.
- ٢٦- هاشم، حنان عبد الخضر، (٢٠١١)، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل، **مجلة مركز دراسات الكوفة**، العدد ٢١، المجلد ١، جامعة الكوفة، جمهورية العراق.

#### د- أخرى

- ١- عمار، عماري، (٢٠٠٨)، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، **المؤتمر العلمي الدولي**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر.
- ٢- قاسمي، آسيا، (٢٠١٢)، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، **الملتقى الدولي الثاني**، تونس.
- ٣- كواشي، مراد، (٢٠١١)، دور نماذج الإفصاح العالمية في تعزيز الحوكمة المحاسبية، **الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة**: (<http://bensaidamine.yolasite.com>).
- ٤- السوافيري، فتحي رزق، (٢٠١٥)، تطوير الإطار المفاهيمي لعملية إعداد تقارير محاسبة الاستدامة: دراسة ميدانية في قطاع البنوك التجارية المصرية، **المؤتمر العلمي الدولي الثالث عشر**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

#### ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

##### A- Books

- 1- Aras, Güler & Crowther, David, (2010), **A Handbook of Corporate Governance and Social Responsibility**, Gower Publishing Limited, England.
- 2- Freeman R.Edward, (1984), **Strategic Management. A Stakeholder Approach**. Boston, Pitman.
- 3- Idowu, Samuel O., & Capaldi, Nicholas & Zu, Liangrong & Gupta, Ananda, (2013), **Encyclopedia of Corporate Social Responsibility**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg.
- 4- Schaltegger, Stefan & Bennett, Martin & Burritt, Roger (2006), **Sustainability Accounting and Reporting**, Edition1, Eco-Efficiency in Industry and Science Series, Vol. 21, Published By Springer Netherlands.

## B- Thesis

- 1- Lin, Hsiang, (2010), Users and Preparers Perception of Sustainability Reporting and Corporate Sustainability, for The **Degree of Doctor** of Business Administration. U.S.A.
- 2- Rao, Sunita S., (2012), Corporate Sustainability Reporting: Investigation of Assurance Process, Assurance Characteristics and Assurance Frameworks Used, **Degree of Doctor** of Philosophy, School of Business, the University of Kansas, USA.

## C- Periodicals

- 1- Adina, Popa & Ion, Pere, (2008), Aspects Regarding Corporate Mandatory and Voluntary Disclosure, **Annals of Faculty of Economics**, Vol.3, No.1. p.p 1047-10411.
- 2- Amran, Azlan & Haniffa, Roszaini, (2011), Evidence in Development of Sustainability Reporting: a Case of a Developing Country, **Business Strategy And The Environment**, Vol. 20, Issue 3.p.p 141-156.
- 3- Artiacha, Tracy & Lee, Darren & Nelsonb, David & Walkera, Julie, (2010), The Determinants of Corporate Sustainability Performance, **Accounting and Finance**, Vol.50, NO.1.p.p 31-51.
- 4- Asif, Muhammad, & Searcy,Cory, (2014), Towards A Standardised Management System for Corporate Sustainable Development, **The TQM Journal**, Vol. 26, No.5.p.p 411-430.
- 5- Bebbington, Jan & Higgins, Colin & Frame, Bob, (2009), Initiating Sustainable Development Reporting: Evidence from New Zealand, **Accounting, Auditing & Accountability Journal** ,Vol. 22 No. 4.p.p 588-625.
- 6- Bebbington, Jan & Larrinaga, Carlos, (2014), Accounting and Sustainable Development: an Exploration, **Accounting Organizations and Society**, Volume 39, Issue 6.p.p 1-19.
- 7- Bremser, Wayne G., (2014), A Growing Interest in Sustainability, **The Cpa Journal**, Vol. 84, No. 3.p.p 15-17.
- 8- Burritt, Roger L, Schaltegger, Stefan&, (2010), Sustainability Accounting and Reporting: Fad or Trend?, **Accounting, Auditing &Accountability Journal**, Vol.23, No.7.p.p 829-846.
- 9- Calabrese, Armando & Costa, Roberta & Levialedi, Nathan & Menichinim Tamaram (2016), A Fuzzy Analytic Hierarchy Process Method to Support Materiality Assessment in Sustainability Reporting, **Journal of Cleaner Production**, Vol. 121.p.p 248-264.
- 10- Cheng, Mandy M. & Green, Wendy J. & Chi Wa Ko, John, (2015), The Impact of Strategic Relevance and Assurance of Sustainability Indicators on Investors Decisions, **Auditing: A Journal of Practice & Theory American Accounting Association**, Vol. 34, No. 1.p.p 131-162.
- 11- Comyns, Breeda & Figge, Frank & Hahn, Tobias & Barkemeyer, Ralf, (2013), Sustainability Reporting: The role of “Search”, “Experience” and “Credence” Information, **Accounting Forum**, Vol. 37, Issue 3.p.p 231-243.
- 12- Etxeberria, Igor Alvarez & Garayar, Ainhoa& Sanchez, Jose Antonio Calvo, (2015), Development of Sustainability Reports for Farming Operations in the Basque Country Using the Delphi method, **Revista De Contabilidad – Spanish Accounting Review**, Vol. 18, Issue 1.p.p 44-54.
- 13- Gray, Rob,(2010), Is Accounting for Sustainability Actually Accounting for Sustainability and How Would We Know? an Exploration of Narratives of Organisations and The Plane, **Accounting Organizations and Society**, Vol 35, NO.1. p.p 47-62.

- 14- Gurvitsh, Natalj & Sidorova, Inna, (2012), Survey of Sustainability Reporting Integrated Into Annual Reports of Estonian Companies for The Years 2007-2010: Based on Companies Listed On Tallinn Stock Exchange As Of October 2011, **Procedia Economics and Finance**, Vol. 2.p.p 26-34.
- 15- Hughen, Linda & Lulseged, Ayalew & Upton, David R, (2014) , Improving Stakeholder Value through Sustainability and Integrated Reporting, **The CPA Journal**, Vol. 84, Issue 3.p.p 54-61.
- 16- Krechovska, Michaela & Prochazkova, Petra Tausl, (2014), Sustainability and its Integration into Corporate Governance Focusing on Corporate Performance Management and Reporting, **Procedia Engineering**, Vol, 69.p.p 1144-1151.
- 17- Lamberton, Geoff, (2005), Sustainability accounting- A brief History and Conceptual Framework, **Accounting Forum**, Vol. 29, Issue 1.p.p 7-26.
- 18- Martinez- Ferrero, Jennifer & Sanchez, Isabel M. Garcia &Ballesteros ,Beatriz Cuadrado, (2015), Effect of Financial Reporting Quality on Sustainability Information Disclosure, **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, Vol.22, Issue 1. p.p 45-64.
- 19- Mathews, M.R., (2009), Mega-Accounting and Reporting; A proposal for further Development, **International Review of Business Research Papers**, Vol. 5, No. 2.p.p1-21.
- 20- Maubane, Pat & Prinsloo, Andre & Van Rooyen, Nadia, (2014), Sustainability Reporting Patterns of Companies Listed on the Johannesburg Securities Exchange, **Public Relations Review** ,Vol. 40, Issue. 2.p.p 153-160.
- 20- Montiel ,Ivan & Delgado-Ceballos, Javier (2014), Defining and Measuring Corporate Sustainability: are We There Yet?, **Organization & Environment**, Vol. 27, NO.4.p.p 113-139.
- 22- Morhardt, J. Emil, (2010), Corporate Social Responsibility and Sustainability Reporting on The Internet, **Business Strategy and the Environment**, Vol. 19, Issue. 7.p.p 28-41.
- 23- Ngwakwe, Collins C., (2012), Rethinking the Accounting Stance on Sustainable Development, **Sustainable Development**, Volume 20, Issue. 1.p.p
- 24- Oluwagbemiga, Oyerogba Ezekiel,(2014), The Use of Voluntary Disclosure in Determining The Quality of Financial Statements: Evidence from The Nigeria Listed Companies, **Serbian Journal of Management**, Vol. 9, Issue 2.p.p 263-280.
- 25- Passetti, Emilio & Cinquini, Lino & Marelli, Alessandro & Tenucci, Andrea, (2014), Sustainability Accounting in Action: Lights and Shadows in The Italian Context, **The British Accounting Review**, Vol 46, Issue. 1.p.p 295-308.
- 26- Schaltegger, Stefan& Zvezdov, Dimitar, (2015), Gatekeepers of Sustainability Information: Exploring The Roles of accountants, **Journal of Accounting & Organizational Change**, Vol. 11, Issue. 3.p.p 333-361.
- 27- Schneider, Anselm , (2015), Reflexivity in Sustainability Accounting and Management: Transcending The Economic Focus of Corporate Sustainability, **Journal of Business Ethics**, vol.127, Issue 3.p.p 525-536.
- 28- Searcy, Cory & Buslovich, Ruvena ,(2014), Corporate Perspectives on The Development and Use of Sustainability Reports, **Journal of Business Ethics**, Vol. 121, Issue 2. p.p 149-169
- 29- Sharma, J.P. & Khanna, Swati, (2014), Corporate Social Responsibility Corporate Governance and Sustainability: Synergies and Inter-relationships, **Indian Journal of Corporate Governance**, Volume 7, No 1.p.p 14-38.

- 30- Sisaye, Seleshi, (2011), Ecological systems approaches to sustainability and Organizational Development, **Leadership & Organization Development Journal**, Vol. 32, Issue 4.p.p 379-398.
- 31- Sobhani, Farid Ahammad & Amran, Azlan & Zainuddin, Yuserrie, (2012), Sustainability Disclosure in Annual Reports and Websites: A Study of The Banking Industry in Bangladesh, **Journal of Cleaner Production**, Vol. 23, Issue. 1.p.p 75-85.
- 32- Spangenberg, Joachim H., (2004), Reconciling Sustainability and Growth: Criteria, Indicators, Policy, **Sustainable Development**, Vol.12, Issue. 2.p.p 74-86.
- 33- Steyn, Maxi, (2014), Organisational Benefits and Implementation Challenges of Mandatory Integrated Reporting Sustainability **Accounting, Management And Policy Journal**, Vol. 5, Issue. 4.p.p 476-503.
- 34- Wen, Xiaolan, (2013), Voluntary Disclosure and Investment, **Contemporary Accounting Research**, Vol. 30, No. 2.p.p 677-696.
- 35- Willis, Alan , (2003), The Role of The Global Reporting Initiative's Sustainability Reporting Guidelines in The Social Screening Investments , **Journal of Business Ethics**, Vol. 43, Issue 3.p.p 233-237.
- 36- Worrell a, James L.& Di Gangi, Paul M. & A. Bush, Ashley, (2013), Exploring The Use of The Delphi Method In Accounting Information Systems Research, **International Journal of Accounting Information Systems**, Vol. 14, Issue 3.p.p 193-208.

#### D- Other

- 1- AccountAbility, (2008), AA1000 Assurance Standard, <http://www.accountability.org>.
- 2- AccountAbility, (2011), Stakeholder Engagement Standard, AA1000SES, <http://www.accountability.org>.
- 3- AccountAbility, (2015), Stakeholder Engagement Standard Revision for Public Comment, AA1000SES. , <http://www.accountability.org>.
- 4- Finch, Nigel, (2005), The Motivations for Adopting Sustainability Disclosure, MGSM **Working Paper** No. 2005-17. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=798724>.
- 5- Global Reporting Initiative (GRI), (2006), Sustainability Reporting Guidelines, Version G3.0, [www.globalreporting.org](http://www.globalreporting.org).
- 6- Global Reporting Initiative (GRI), (2013), Sustainability Reporting Guidelines, Version G4, [www.globalreporting.org](http://www.globalreporting.org).
- 7- Global Reporting Initiative (GRI), (2014), G4 Guidelines and ISO 26000: 2010, [www.globalreporting.org](http://www.globalreporting.org).
- 8- International Accounting Standards Board (IASB), (2015), <http://www.ifrs.org>.
- 9- International Federation of Accountants( IFAC),(2011), Sustainability Framework, U.S.A, [www.ifac.org](http://www.ifac.org) .
- 10- International Financial Reporting Standards (IFRS), (2015), <http://www.ifrs.org>.
- 11- KPMG, (2011), KPMG international survey of corporate responsibility reporting 2011 . Amsterdam, <http://www.kpmg.com>.
- 12- KPMG. (2008), KPMG international survey of corporate responsibility reporting 2008. Amsterdam, <http://www.kpmg.com>.
- 13- SEC. CIFRI, (2008), Advisory Committee on Improvements to Financial Reporting . <https://www.sec.gov/about/offices/oca/acifr/acifr-finalreport.pdf>.

# الملاحق

## ملحق (١)

### نتائج إختبار اسلوب دلفي لعبارات قائمة الاستقصاء

ت	العبارات	نتائج الجولة الأولى	نتائج الجولة الثانية	النتيجة النهائية
	مؤشرات تقارير الاستدامة			
	الإفصاحات العامة			
١	الإفصاح عن أبرز صناعات القرار في المنشأة مثل (رئيس تنفيذي، أو رئيس، أو منصب بارز مكافئ)	%١٢.٥	-	رفض
٢	الإفصاح عن الآثار والمخاطر والفرص الرئيسية للمنشأة	%١٥	-	رفض
٣	يتيح الإفصاح عن الرؤية والاستراتيجية نظرة عامة عن الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها على المدى الطويل.	%٥٥	%٧٥	قبول
٤	الإفصاح عن اسم المنشأة وعلامتها التجارية للمنتجات والخدمات الأساسية التي تقدمها.	%٣٧.٥	%١٢.٥	رفض
٥	الإفصاح عن الآثار الجوهرية للأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنشأة.	%٨٢.٥	%٨٥	قبول
٦	يسهم إشراك أصحاب المصالح في زيادة فهم احتياجاتهم وتوقعاتهم.	%٨٢.٥	%٨٢.٥	قبول
٧	الإفصاح عن مدى توافق المعلومات الواردة في التقرير لمبادئ المبادرة العالمية لإعداد التقارير.	%٨٠	%٨٠	قبول
٨	يتيح الإفصاح عن الحوكمة في خلق ميزة تنافسية مستدامة للمنشأة.	%٧٥	%٨٠	قبول
٩	الإفصاح عن المخاوف والموضوعات الرئيسية التي أثرت من خلال إشراك أصحاب المصالح، وكيفية استجابة المنشأة لتلك المخاوف والموضوعات الرئيسية	%٢٠	-	رفض
١٠	الإفصاح عن الخصائص التنظيمية للمنشأة مثل أسم المنشأة والمنتجات والخدمات الأساسية التي تقدمها وعدد الدول التي تعمل فيها المنشأة وطبيعة الملكية والشكل القانوني للمنشأة.	%٧٧.٥	%٨٠	قبول
١١	الإفصاح عن عملية تفويض السلطة للموضوعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من مجلس الإدارة إلى كبار الموظفين التنفيذيين وغيرهم من الموظفين.	%٢٢.٥	-	رفض
١٢	الإفصاح عن مدى مشاركة مجلس الإدارة في وضع الإفصاحات الخاصة بالاستدامة عن المخاطر والفرص الاقتصادية والبيئية والاجتماعية	%١٢.٥	-	رفض

ت	العبارات	نتائج الجولة الأولى	نتائج الجولة الثانية	النتيجة النهائية
١٣	الإفصاح عن مدى تطبيق المعايير القانونية في كافة عمليات المنشأة.	%٦٧.٥	%٧٠	قبول
١٤	الإفصاح عن قيم المنشأة ومبادئها ومعاييرها وقواعد سلوكها	%٢٠	-	رفض
١٥	الإفصاح عن مدى الالتزام بالمعايير الأخلاقية في كافة عمليات المنشأة.	%٧٥	%٧٧.٥	قبول
	الإفصاحات المعيارية (مؤشرات الأداء)			
	مؤشرات الأداء الاقتصادي			
١٦	الإفصاح عن القيم الاقتصادية المباشرة الناتجة عن نشاط المنشأة من ربح أو خسارة ونسب التوزيعات لحملة الأسهم.	%٧٠	%٧٧.٥	قبول
١٧	الإفصاح عن النتائج المالية وغيرها من المخاطر والفرص المتعلقة بأنشطة المنشأة بسبب تغير المناخ	%٤٠	%١٧.٥	رفض
١٨	الإفصاح عن معدلات ومستويات الأجور مقارنة بالحد الأدنى للأجور على المستوى المحلي.	%٧٢.٥	%٧٧.٥	قبول
١٩	الإفصاح عن إجراءات التوظيف المحلي ونسبة موظفي الإدارة العليا الذين تم توظيفهم من المجتمع المحلي في وظائف العمليات الهامة للمنشأة.	%٧٧.٥	%٨٥	قبول
٢٠	الإفصاح عن النتائج المالية لنشاط المنشأة في المشاريع الصديقة للبيئة.	%٧٧.٥	%٨٢.٥	قبول
٢١	الإفصاح عن تطوير استثمارات البنية التحتية لتحقيق المنفعة العامة.	%٥٠	%٧٠	قبول
٢٢	توضيح الآثار الاقتصادية غير المباشرة يساعد في تقييم مدى أهمية تلك الآثار.	%٨٠	%٨٢.٥	قبول
٢٣	الإفصاح عن تغطية التزامات خطة المخصصات المحددة الخاصة بالمنشأة.	%١٧.٥	-	رفض
٢٤	الإفصاح عن نسبة الإنفاق على الموردين المحليين في مختلف أماكن التشغيل.	%٧٢.٥	%٧٧.٥	قبول
٢٥	الإفصاح عن القيمة المحققة لحملة الأسهم باعتباره مؤشراً على مدى نجاح المنشأة في إدارة الموارد المتاحة لها.	%٨٢.٥	%٨٥	قبول
	مؤشرات الأداء البيئي			
٢٦	الإفصاح عن المواد الأولية المستخدمة من حيث الوزن أو الحجم.	%٧٠	%٧٢.٥	قبول
٢٧	الإفصاح عن الطاقة التي تم توفيرها نتيجة للتطورات التي طرأت على الكفاءة ووسائل التشغيل.	%٥٢.٥	%٨٠	قبول

ت	العبارات	نتائج الجولة الأولى	نتائج الجولة الثانية	النتيجة النهائية
٢٨	الإفصاح عن المبادرات الرامية إلى توفير الطاقة بفعالية للمنتجات القائمة على طاقة متجددة وتخفيض متطلبات الطاقة نتيجة لهذه المبادرات.	%٧٥	%٧٧.٥	قبول
٢٩	الإفصاح عن نسبة وإجمالي حجم المياه التي يتم إعادة تدويرها واستخدامها.	%٧٠	%٨٠	قبول
٣٠	الإفصاح عن موقع ومساحة الأراضي المستخدمة من قبل المنشأة التي تتمتع بتنوع بيولوجي مرتفع.	%٧٠	%٧٢.٥	قبول
٣١	الإفصاح عن غاز النترجين والكبريت وغيرها من الإنبعاثات التي تساهم في تلوث الهواء من حيث النوع والحجم.	%١٧.٥	-	رفض
٣٢	تحديد حجم ونوع الحماية وقيمة التنوع البيولوجي للكائنات المائية والمحميات التي تتأثر بقيام المنشأة بتصريف المياه.	%١٥	-	رفض
٣٣	الإفصاح عن إجمالي النفقات والاستثمارات الخاصة بحماية البيئة من حيث النوع.	%٤٢.٥	%١٥	رفض
٣٤	الإفصاح عن نسبة الموردين الجدد الذين يتم فحصهم وفرزهم باستخدام معايير بيئية.	%٨٠	%٨٢.٥	قبول
٣٥	الإفصاح عن المبادرات الرامية للتقليل من غازات الاحتباس الحراري وما تم تنفيذه منها.	%٥٧.٥	%٧٧.٥	قبول
٣٦	الإفصاح عن المحميات الطبيعية التي يتم استعادتها أو الحفاظ عليها.	%٤٠	%٢٠	رفض
٣٧	الإفصاح عن نسبة المواد المستخدمة التي يجري إعادة تدويرها في صورة مواد أولية.	%٨٢.٥	%٨٥	قبول
٣٨	الإفصاح عن عدد السلالات المتضمنة في القوائم التي حددها الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة وحماية الموارد الطبيعية التي تتأثر بنشاط المنشأة.	%٢٠	-	رفض
٣٩	الإفصاح عن كمية المياه المستهلكة و مبادرات العمل على ترشيد استهلاكها.	%٧٠	%٧٧.٥	قبول
٤٠	الإفصاح عن حجم المخلفات التي يتم نقلها أو استيرادها أو تصديرها أو معالجتها وحسب تصنيف ملاحق بازل ١ و٢ و٣ و٨.	%١٢.٥	-	رفض
٤١	وصف الآثار الهامة للأنشطة والمنتجات والخدمات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.	%٧٢.٥	%٧٧.٥	قبول
٤٢	الإفصاح عن آثار الاستراتيجيات والإجراءات الحالية والخطط المستقبلية على التنوع البيولوجي	%٧٠	%٧٥	قبول

ت	العبارات	نتائج الجولة الأولى	نتائج الجولة الثانية	النتيجة النهائية
٤٣	الإفصاح عن حجم الإنبعاثات المباشرة وغير المباشرة لغازات الاحتباس الحراري..	%٤٥	%٧٠	قبول
٤٤	الإفصاح عن نسبة المنتجات المباعة وتكلفة مواد التغليف.	%١٢.٥	-	رفض
٤٥	الإفصاح عن إجمالي حجم المخلفات من حيث أنواعها وطرق التخلص منها.	%٧٥	%٨٠	قبول
٤٦	الإفصاح عن المبادرات الرامية إلى تخفيف حدة الآثار البيئية الناتجة عن المنتجات وتحديد مدى تحقق ذلك.	%٧٠	%٨٢.٥	قبول
٤٧	إجمالي النفقات والاستثمارات الخاصة بحماية البيئة من حيث النوع.	%٤٢.٥	%١٥	رفض
٤٨	الإفصاح عن الآثار البيئية المهمة لنقل المنتجات والمواد المستخدمة في العمليات التي تقوم بها المنشأة.	%٨٢.٥	%٨٠	قبول
٤٩	التقرير عن الآثار السلبية الفعلية والمحملة البيئية المحددة في سلسلة التوريد.	%٧٧.٥	%٨٢.٥	قبول
٥٠	الإفصاح عن إجمالي عدد الشكاوى حول الآثار البيئية المقدمة من خلال آليات التظلم الرسمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.	%٧٠	%٨٠	قبول
مؤشرات الأداء الاجتماعي				
٥١	المزايا الممنوحة للموظفين العاملين بدوام كامل والتي لا يتم تقديمها لموظفي الدوام الجزئي أو مؤقت في العمليات الأساسية للمنشأة.	%٤٥	%٢٠	رفض
٥٢	الإفصاح عن نسبة إجمالي الموظفين المشتركين في اللجان الرسمية لإدارة صحة وسلامة العمال.	%٧٠	%٧٥	قبول
٥٣	النسبة المئوية للموظفين الذين يتلقون مراجعات دورية حول الأداء والتطور الوظيفي.	%٢٠	-	رفض
٥٤	الإفصاح عن نسبة الراتب الأساسي للرجال والنساء حسب الفئة الوظيفية وحسب المواقع الأساسية للعمل.	%٦٧.٥	%٧٠	قبول
٥٥	التأثيرات السلبية المحتملة والفعلية الرئيسية الناجمة عن ممارسات العمل في سلسلة التوريد والإجراءات المتخذة بشأن ذلك.	%٤٢.٥	%١٧.٥	رفض
٥٦	إجمالي عدد ساعات تدريب الموظفين على سياسات حقوق الإنسان.	%١٢.٥	-	رفض

ت	العبارات	نتائج الجولة الأولى	نتائج الجولة الثانية	النتيجة النهائية
٥٧	الإفصاح عن العمليات والاجراءات المتخذة للحد والقضاء على عمالة الاطفال والمخاطر المحيطة بها.	%٥٥	%٧٢.٥	قبول
٥٨	الإفصاح عن إجمالي عدد العمليات التي خضعت لبنود حقوق الإنسان وتقييم أثارها.	%٧٢.٥	%٨٠	قبول
٥٩	النسبة المئوية للعمليات التي لديها تعامل مع المجتمع المحلي، وتقييم أثارها، والبرامج التنموية لها.	%٧٠	%٧٠	قبول
٦٠	الإفصاح عن معدل ساعات التدريب في كل عام لكل موظف وفقاً لطبيعة عمله ونوع الجنس.	%٤٧.٥	%٧٢.٥	قبول
٦١	الإفصاح عن إجمالي عدد حالات عدم الامتثال للوائح والقوانين الطوعية بشأن صحة وسلامة الآثار المترتبة على المنتجات والخدمات خلال دورة حياتها.	%٧٥	%٨٠	قبول
٦٢	الافصاح عن المزايا الممنوحة للموظفين العاملين بدوام كامل والتي لا يتم تقديمها لموظفي الدوام الجزئي أو مؤقت في العمليات الأساسية للمنشأة.	%١٧.٥	-	رفض
٦٣	الإفصاح عن إجمالي عدد الموظفين ونسبة التعيينات الجديدة حسب الفئة العمرية والجنس.	%٧٠	%٧٢.٥	قبول
٦٤	الافصاح عن الحد الأدنى لمدة إخطارات بخصوص التغييرات التشغيلية الهامة وما إذا كانت قد تم نكرها في الاتفاقيات الاجتماعية.	%٤٢.٥	%١٢.٥	رفض
٦٥	الافصاح عن أنواع الإصابات ومعدلات الإصابات والأمراض المهنية والتغيبات المتكررة بدون إشعار مسبق	%٢٠	-	رفض
٦٦	الإفصاح عن نسبة الموردين الجدد الذين تم فرزهم ومراجعتهم باستخدام معايير ممارسة العمالة لمنظمة العمل الدولية.	%٦٧.٥	%٧٠	قبول
٦٧	الإفصاح عن نسبة وإجمالي عدد الاتفاقيات الاستثمارية التي تشمل البنود الخاصة بحقوق الإنسان أو تلك التي تتناول تصنيف حقوق الإنسان.	%٧٠	%٧٢.٥	قبول
٦٨	الافصاح عن إجمالي عدد حوادث التمييز والتفرقة والإجراءات المتخذة حيالها.	%٣٧.٥	%١٥	رفض
٦٩	الإفصاح عن التواصل والتدريب على السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد.	%٧٠	%٧٢.٥	قبول
٧٠	الإفصاح عن القيمة المالية للغرامات وعدد العقوبات غير المالية نتيجة عدم التوفيق مع اللوائح والقوانين.	%٥٧.٥	%٨٠	قبول

ت	العبارات	نتائج الجولة الأولى	نتائج الجولة الثانية	النتيجة النهائية
٧١	الإفصاح عن الآثار السلبية الفعلية والمحتملة على المجتمع نتيجة الاختيار الخاطئ لعدد من الموردين.	%٧٢.٥	%٧٧.٥	قبول
٧٢	طبيعة معلومات المنتجات والخدمات التي تتطلبها إجراءات المنشأة ووضع العلامات والبطاقات التعريفية التي ينبغي الإفصاح عنها.	%٦٧.٥	%٧٠	قبول
٧٣	الإفصاح عن نتائج الدراسات الاستقصائية التي تقيس مدى رضا العميل.	%٨٠	%٨٢.٥	قبول
٧٤	الإفصاح عن عدد الشكاوي المسجلة المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تمت معالجتها وحلها من خلال آلية التظلم الرسمية	%٢٠	-	رفض
٧٥	الإفصاح عن النسبة المئوية لفئات المنتجات والخدمات المهمة التي يتم فيها تقييم آثار الصحة والسلامة المتعلقة بها بهدف تحسينها.	%١٧.٥	-	رفض
مؤشرات ترشيد قرار الاستثمار				
٧٦	درجة الثقة في التقارير المالية تعدل من توقعات المستثمرين حول عوائد الأوراق المالية.	%٨٢.٥	%٨٥	قبول
٧٧	المعلومات المفصّل عنها في التقارير كافية لاتخاذ قرار استثماري رشيد.	%١٥	-	رفض
٧٨	انخفاض الشائعات توصل إلى نسبة تأكيد معلومات متساوية للمستثمرين.	%٥٥	%٧٧.٥	قبول
٧٩	تسرب المعلومات للمستثمرين.	%٤٧.٥	%٧٠	قبول
٨٠	الإفصاح عن معلومات تفصيلية عن معدل الضوضاء بسبب نشاط المنشأة.	%٤٠	%١٧.٥	حذف
٨١	عدم إخفاء أي معلومات مالية وغير مالية والإفصاح عنها بصدق وموثوقية.	%٧٠	%٧٢.٥	قبول
٨٢	الإفصاح عن معلومات تفصيلية عن مخاوف المنشأة	%١٢.٥	-	رفض
٨٣	يعد معدل العائد المتوقع على حقوق المساهمين من أهم نسب أو مؤشرات ربحية المنشأة لأنه يوضح كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المنشأة وقدرتها على تحقيق الأرباح من تلك الأموال.	%٨٠	%٨٢.٥	قبول
٨٤	التوسع بالإفصاح عن المعلومات لاسيما البيئية والاجتماعية بجانب المعلومات الاقتصادية لتقييم أداء المنشآت.	%٨٢.٥	%٨٥	قبول
٨٥	قابلية التقارير للمقارنة مع التقارير الأخرى المقدمة من قبل المنشآت	%٢٠	-	رفض

ت	العبارات	نتائج الجولة الأولى	نتائج الجولة الثانية	النتيجة النهائية
٨٦	الكفاءة المرتفعة للمحللين الماليين بما يقدمونه من مشورة وكتابة تقارير تحليلية عن الأرباح المتوقعة.	%٧٧.٥	%٨٢.٥	قبول
٨٧	الموضوعية في تقرير الأحداث الاقتصادية	%٣٧.٥	%١٢.٥	رفض
٨٨	الإفصاح عن المعلومات في وقت ملائم للمستثمر .	%٧٢.٥	%٨٠	قبول
٨٩	إمكانية تحليل العائد والمخاطرة من المعلومات المفصّل عنها.	%٧٥	%٧٧.٥	قبول
٩٠	التنبؤات التي يعدها المحللون عن ربحية السهم.	%٤٥	%١٧.٥	رفض
٩١	الإفصاح عن معلومات ذات قيمة تنبؤية.	%٧٠	%٧٢.٥	قبول
٩٢	تفيد معلومات القيمة المضافة للمستثمرين في تقدير المخاطر النظامية.	%٧٢.٥	%٨٢.٥	قبول
٩٣	سعر السهم السوقي قبل وبعد الإفصاح عن الربحية.	%١٥	-	رفض
٩٤	تتأثر قرارات المستثمرين بالمعلومات الصناعية التي تتعلق بصناعة ما مثل خطر المنافسين سواء الحاليين أو المحتملين وخطر المنتجات البديلة.	%٨٢.٥	%٨٥	قبول
٩٥	الإفصاح عن المعلومات المستقبلية مثل توقعات الإدارة حول الإيرادات وريح السهم والعائد على الاستثمار لمدة معينة.	%٥٥	%٨٠	قبول
٩٦	تعتبر تنبؤات الإدارة عن ربحية السهم مصدراً هاماً للمعلومات التي يهتم بها المستثمرون.	%٨٠	%٨٢.٥	قبول
٩٧	القوانين والمعايير المحاسبية التي تلعب دوراً مؤثراً في تنشيط سوق الأوراق المالية.	%٦٧.٥	%٧٧.٥	قبول
٩٨	التدفق النقدي المتوقع للسهم	%٤٢	%١٥	رفض
٩٩	تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات.	%٨٢.٥	%٨٥	قبول
١٠٠	نسبة الأرباح التي استخدمتها المنشأة في التوسعات	%٤٠	%٢٠	رفض
١٠١	توفير معلومات مختصرة ومركزة عن النشاط المتكامل للمنشأة.	%٧٥	%٨٠	قبول
١٠٢	الظروف الاقتصادية والسياسية لها دور كبير في التأثير على أداء اسواق الأوراق المالية سواء المتقدمة منا أو الناشئة.	%٤٧.٥	%٨٠	قبول

### التعليق على نتائج الجولة الأولى

القسم الأول: مؤشرات تقارير الاستدامة

بالنسبة للإفصاحات العامة تم صياغة (١٥) عبارة وتمت الموافقة على (٧) عبارة وتعديل (٢) سؤالين وحذف (٦) عبارة .

أما الإفصاحات المعيارية فكانت كالآتي:

مؤشرات الأداء الاقتصادي: تم صياغة (١٠) عبارة وتمت الموافقة على (٧) عبارة وتعديل (٢) عبارة وحذف (١) عبارة.

مؤشرات الأداء البيئي: تم صياغة (٢٥) عبارة وتمت الموافقة على (١٤) عبارة وتعديل (٦) عبارة وحذف (٥) عبارة.

مؤشرات الأداء الاجتماعي: تم صياغة (٢٥) عبارة وتمت الموافقة على (١٢) عبارة وتعديل (٧) عبارة وحذف (٦) عبارة.

**القسم الثاني: مؤشرات ترشيد قرار الاستثمار**

تم صياغة (٢٧) عبارة وتمت الموافقة على (١٤) عبارة وتعديل (٩) عبارة وحذف (٤) عبارة.

**التعليق على نتائج الجولة الثانية**

**القسم الأول: مؤشرات تقارير الاستدامة**

بالنسبة للإفصاحات العامة تم صياغة (٩) عبارة وتمت الموافقة على (٨) عبارة وحذف (١) عبارة. أما الإفصاحات المعيارية فكانت كالآتي:

مؤشرات الأداء الاقتصادي: تم صياغة (٩) عبارة وتمت الموافقة على (٨) عبارة وحذف (١) عبارة.

مؤشرات الأداء البيئي: تم صياغة (٢٠) سؤال وتمت الموافقة على (١٧) سؤال وحذف (٣) عبارة.

مؤشرات الأداء الاجتماعي: تم صياغة (١٩) عبارة وتمت الموافقة على (١٥) عبارة وحذف (٤) عبارة.

**القسم الثاني: مؤشرات ترشيد قرار الاستثمار**

تم صياغة (٢٣) عبارة وتمت الموافقة على (١٨) عبارة وحذف (٥) عبارة.

لذا في الاجمالي كان هناك موافقة على (٦٦) عبارة لتمثل قائمة الاستقصاء.

**محلّق (٢)**  
**المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**

المصارف	
مصرف كوردستان	مصرف آشور الدولي للاستثمار
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف بابل
مصرف المنصور	مصرف بغداد
مصرف الوطني الاسلامي	المصرف التجاري العراقي
مصرف الاهلي العراقي	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
مصرف الشمال	مصرف دار السلام للاستثمار
مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاقتصاد
مصرف سومر التجاري	مصرف إيلاف الاسلامي
مصرف عبر العراق للاستثمار	مصرف الخليج التجاري
مصرف المتحد للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي
مصرف الاتحاد العراقي	مصرف العراقي الاسلامي
مصرف الوركاء للاستثمار	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار
التأمين	
الخليج للتأمين وإعادة التأمين	الأهلية للتأمين
الحمراء للتأمين	الامين العام
	دار السلام للتأمين
الاستثمار	
بين النهرين للاستثمارات المالية	الامين للاستثمار المالي
القمة للاستثمار المالي	الايام للاستثمار المالي
الزوراء للاستثمار المالي	البانك للاستثمارات المالية
	الخيمة للاستثمارات المالية
	الخير للاستثمار المالي
الخدمات	
العراقية للنقل البري	الامين للاستثمارات العقارية
مدينة العاب الكرخ السياحية	البادية للنقل العام
الموصل لمذّن الالعاب	بغداد لخدمات السيارات
المعمورة للاستثمارات العقارية	بغداد العراق للنقل العام
النخبة للمقاولات العامة	العراقية لنقل المنتجات النفطية والبضائع

الصناعة	
بغداد لصناعة مواد التغليف	الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية
بغداد للمشروبات الغازية	المنصور للصناعات الدوائية
البيرة الشرقية	الصناعات الكيماوية العصرية
الصناعات الالكترونية	صناعة المواد الانشائية الحديثة
الفلوجة لإنتاج المواد الانشائية	الصناعات المعدنية والدراجات
الوطنية لصناعة وتجارة الاثاث	الخيطة الحديثة
الهلال الصناعية	صناعات الاصباغ الحديثة
العراقية لصناعات الكارتون	الصناعات الكيماوية والبلاستيكية
العراقية لتصنيع وتسويق التمور	نينوى للصناعات الغذائية
العراقية للإعمال الهندسية	المشروبات الغازية الشمالية
العراقية للسجاد والمفروشات	انتاج الالبسة الجاهزة
كركوك لإنتاج المواد الانشائية	الصناعات الخفيفة
الخازر لإنتاج المواد الانشائية	
الفنادق والسياحة	
فندق اشور	فندق المنصور
فندق بغداد	الوطنية للاستثمارات السياحية
فندق بابل	فندق فلسطين
فنادق عشتار	فندق السدير
فنادق كربلاء	المدينة السياحية في سد الموصل
الزراعة	
الاهلية للإنتاج الزراعي	العراقية لإنتاج البذور
العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم	الحديثة للإنتاج الحيواني
العراقية للمنتجات الزراعية	الشرق الاوسط لإنتاج الاسماك
الاتصالات	
اسيا سيل للاتصالات	شركة الخاتم للاتصالات
التحويل المالي	
عطاء الغري للتحويل المالي	المهج للتحويل المالي
الحرير للتحويل المالي	العراقية للتحويل المالي
الطيب للتحويل المالي	المنافع للتحويل المالي
	عطاء الغري للتحويل المالي

ملحق (٣)  
إستمارة الاستقصاء  
أ- (معدوا التقارير)



جامعة المنصورة  
كلية التجارة  
قسم المحاسبة

**تحية طيبة وبعد،،،**

تشكل هذه الاستمارة جزءاً من رسالة تعدها الباحثة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان: ( مدخل محاسبي للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار).  
الاستثمار).

وتتطلب الدراسة معرفة مدى أهمية معلومات الاستدامة المفصح عنها في تقارير الاستدامة في ترشيد قرارات الاستثمار من خلال النموذج المقترح لتقارير الاستدامة للمنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

وتحاول الباحثة من خلال هذه الاستمارة استطلاع وجهة نظر سيادتكم في هذا المجال وبما يثري البحث العملي، لذا ترحو الباحثة من سيادتكم التكرم باستيفاء بيانات هذه الاستمارة بكل دقة ووضوح، حيث يمثل ذلك جزء من متطلبات تحقيق هدف البحث، وتشكر الباحثة صدق تعاونكم من أجل إثراء البحث العلمي.

وتود الباحثة أن تشير إلى أن ما سيتم الحصول عليه من بيانات ستدعم أغراض البحث العلمي، ومعاملة كل البيانات التي ستحصل عليها من سيادتكم بالسرية التامة.

وتفضلوا سيادتكم قبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة  
آفاق ذنون إبراهيم

## تعريف ببعض المصطلحات

**التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

**الاستدامة في نطاق منشآت الأعمال:** هي سعي المنشأة إلى تحقيقها لأهدافها وغاياتها من خلال قدرتها على تلبية حاجات ورغبات المستهلكين وأصحاب المصالح الحاليين والمحتملين، ومدى إمكانيتها في تحقيق الدمج بين العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في عملياتها، فضلاً عن تحقيقها للأرباح والنمو واستخدامها للموارد الطبيعية والبشرية والمادية بالقدر العقلاني ومن دون الإضرار بحق الأجيال القادمة في الاستفادة من هذه الثروات.

**تقارير الاستدامة:** عرض هيكلي منظم للأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنشأة، وبما يوفر لأصحاب المصالح صورة شفافة عن كيفية تأثير الأمور غير المالية على النواحي المالية، وبما يساعد على تعظيم قيمة المنشأة في الأجل الطويل.

**الآثار الجوهرية:** هي تلك الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الهامة التي تراها المنشأة ذات تأثير جوهري على تقييمات أصحاب المصالح ومنهم المستثمرون في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، وتقوم المنشأة بتحديد هذه الآثار والإفصاح عنها بعد إجراء تحليل نوعي وتقييم كمي لأنشطتها.

## القسم الأول: معلومات عامة

١- المؤهل

ما قبل البكالوريوس  بكالوريوس

ماجستير  دكتوراه

٢- عدد سنوات الخبرة

أقل من ٥ سنوات  من ٥ إلى ١٠ سنوات

من ١١ إلى ٢٠ سنة  أكثر من ٢٠ سنة

## القسم الثاني : مؤشرات الإفصاح عن تقارير الاستدامة

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تمثل مؤشرات لتقارير الاستدامة. الرجاء قراءة هذه

العبارات جيداً ثم وضع علامة (✓) أمام كل عبارة أسفل الاختيار الذي يعبر عن درجة موافقتك.

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة	
					يتيح الإفصاح عن الرؤية والاستراتيجية نظرة عامة عن الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها على المدى الطويل.	١
					الإفصاح عن الخصائص التنظيمية للمنشأة مثل أسم المنشأة والمنتجات والخدمات الأساسية التي تقدمها وعدد الدول التي تعمل فيها المنشأة وطبيعة الملكية والشكل القانوني للمنشأة.	٢
					الإفصاح عن الآثار الجوهرية للأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنشأة.	٣
					يسهم إشراك أصحاب المصالح في زيادة فهم احتياجاتهم وتوقعاتهم.	٤
					الإفصاح عن مدى توافق المعلومات الواردة في التقرير لمبادئ المبادرة العالمية لإعداد التقارير.	٥
					يتيح الإفصاح عن الحوكمة في خلق ميزة تنافسية مستدامة للمنشأة.	٦
					الإفصاح عن مدى تطبيق المعايير القانونية في كافة عمليات المنشأة.	٧
					الإفصاح عن مدى الالتزام بالمعايير الأخلاقية في كافة عمليات المنشأة.	٨

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة	
					مؤشرات الأداء	
					مؤشرات الأداء الاقتصادي	
					الإفصاح عن القيم الاقتصادية المباشرة الناتجة عن نشاط المنشأة من ربح أو خسارة ونسب التوزيعات لحملة الأسهم.	٩
					الإفصاح عن النتائج المالية لنشاط المنشأة في المشاريع الصديقة للبيئة.	١٠
					الإفصاح عن معدلات ومستويات الأجور مقارنة بالحد الأدنى للأجور على المستوى المحلي.	١١
					الإفصاح عن إجراءات التوظيف المحلي ونسبة موظفي الإدارة العليا الذين تم توظيفهم من المجتمع المحلي في وظائف العمليات الهامة للمنشأة.	١٢
					الإفصاح عن تطوير استثمارات البنية التحتية لتحقيق المنفعة العامة.	١٣
					توضيح الآثار الاقتصادية غير المباشرة يساعد في تقييم مدى أهمية تلك الآثار.	١٤
					الإفصاح عن نسبة الإنفاق على الموردين المحليين في مختلف أماكن التشغيل.	١٥
					الإفصاح عن القيمة المحققة لحملة الأسهم باعتباره مؤشراً على مدى نجاح المنشأة في إدارة الموارد المتاحة لها.	١٦
					مؤشرات الأداء البيئي	
					الإفصاح عن المواد الأولية المستخدمة من حيث الوزن أو الحجم.	١٧
					الإفصاح عن نسبة المواد المستخدمة التي يجري إعادة تدويرها في صورة مواد أولية.	١٨
					الإفصاح عن الطاقة التي تم توفيرها نتيجة للتطورات التي طرأت على الكفاءة ووسائل التشغيل.	١٩
					الإفصاح عن المبادرات الرامية إلى توفير الطاقة بفعالية للمنتجات القائمة على طاقة متجددة وتخفيض متطلبات الطاقة نتيجة لهذه المبادرات.	٢٠
					الإفصاح عن كمية المياه المستهلكة و مبادرات العمل على ترشيد استهلاكها.	٢١
					الإفصاح عن نسبة وإجمالي حجم المياه التي يتم إعادة تدويرها واستخدامها.	٢٢

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة	
					الإفصاح عن موقع ومساحة الأراضي المستخدمة من قبل المنشأة التي تتمتع بتنوع بيولوجي مرتفع.	٢٣
					وصف الآثار الهامة للأنشطة والمنتجات والخدمات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.	٢٤
					الإفصاح عن آثار الاستراتيجيات والإجراءات الحالية والخطط المستقبلية على التنوع البيولوجي.	٢٥
					الإفصاح عن حجم الإنبعاثات المباشرة وغير المباشرة لغازات الاحتباس الحراري.	٢٦
					الإفصاح عن المبادرات الرامية للتقليل من غازات الاحتباس الحراري وما تم تنفيذه منها.	٢٧
					الإفصاح عن إجمالي حجم المخلفات من حيث أنواعها وطرق التخلص منها.	٢٨
					الإفصاح عن المبادرات الرامية إلى تخفيف حدة الآثار البيئية الناتجة عن المنتجات وتحديد مدى تحقق ذلك.	٢٩
					الإفصاح عن الآثار البيئية المهمة لنقل المنتجات والمواد المستخدمة في العمليات التي تقوم بها المنشأة.	٣٠
					الإفصاح عن نسبة الموردين الجدد الذين يتم فحصهم وفرزهم باستخدام معايير بيئية.	٣١
					التقرير عن الآثار السلبية الفعلية والمحتملة البيئية المحددة في سلسلة التوريد.	٣٢
					الإفصاح عن إجمالي عدد الشكاوى حول الآثار البيئية المقدمة من خلال آليات النظم الرسمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.	٣٣
					مؤشرات الأداء الاجتماعي	
					الإفصاح عن إجمالي عدد الموظفين ونسبة التعيينات الجديدة حسب الفئة العمرية والجنس.	٣٤
					الإفصاح عن نسبة إجمالي الموظفين المشتركين في اللجان الرسمية لإدارة صحة وسلامة العمال.	٣٥
					الإفصاح عن معدل ساعات التدريب في كل عام لكل موظف وفقاً لطبيعة عمله ونوع الجنس.	٣٦
					الإفصاح عن نسبة الراتب الأساسي للرجال والنساء حسب الفئة الوظيفية وحسب المواقع الأساسية للعمل.	٣٧
					الإفصاح عن نسبة الموردين الجدد الذين تم فرزهم ومراجعتهم باستخدام معايير ممارسة العمالة لمنظمة العمل الدولية.	٣٨

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة	
					الإفصاح عن نسبة وإجمالي عدد الاتفاقيات الاستثمارية التي تشمل البنود الخاصة بحقوق الإنسان أو تلك التي تتناول تصنيف حقوق الإنسان.	٣٩
					الإفصاح عن العمليات والإجراءات المتخذة للحد والقضاء على عمالة الأطفال والمخاطر المحيطة بها.	٤٠
					الإفصاح عن إجمالي عدد العمليات التي خضعت لبنود حقوق الإنسان وتقييم أثارها.	٤١
					النسبة المئوية للعمليات التي لديها تعامل مع المجتمع المحلي، وتقييم أثارها، والبرامج التنموية لها.	٤٢
					الإفصاح عن التواصل والتدريب على السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد.	٤٣
					الإفصاح عن القيمة المالية للغرامات وعدد العقوبات غير المالية نتيجة عدم التوافق مع اللوائح والقوانين.	٤٤
					الإفصاح عن الآثار السلبية الفعلية والمحتملة على المجتمع نتيجة الاختيار الخاطئ لعدد من الموردين.	٤٥
					الإفصاح عن إجمالي عدد حالات عدم الامتثال للوائح والقوانين الطوعية بشأن صحة وسلامة الآثار المترتبة على المنتجات والخدمات خلال دورة حياتها.	٤٦
					طبيعة معلومات المنتجات والخدمات التي تتطلبها إجراءات المنشأة ووضع العلامات والبطاقات التعريفية التي ينبغي الإفصاح عنها.	٤٧
					الإفصاح عن نتائج الدراسات الاستقصائية التي تقيس مدى رضا العميل.	٤٨

### القسم الثالث : مؤشرات ترشيد قرار الاستثمار

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تمثل مؤشرات لترشيد قرار الاستثمار. الرجاء قراءة هذه العبارات جيداً ثم وضع علامة (✓) أمام كل عبارة أسفل الاختيار الذي يعبر عن درجة موافقتك.

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة	
					درجة الثقة في التقارير المالية تعدل من توقعات المستثمرين حول عوائد الأوراق المالية.	٤٩
					الكفاءة المرتفعة للمحللين الماليين بما يقدمونه من مشورة وكتابة تقارير تحليلية عن الأرباح المتوقعة.	٥٠

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة	
					انخفاض الشائعات توصل إلى نسبة تأكيد معلومات متساوية للمستثمرين.	٥١
					تسرب المعلومات للمستثمرين.	٥٢
					الإفصاح عن المعلومات في وقت ملائم للمستثمر.	٥٣
					عدم إخفاء أي معلومات مالية وغير مالية والإفصاح عنها بصدق وموثوقية.	٥٤
					إمكانية تحليل العائد والمخاطرة من المعلومات المفصح عنها.	٥٥
					الإفصاح عن معلومات ذات قيمة تنبؤية.	٥٦
					تفيد معلومات القيمة المضافة للمستثمرين في تقدير المخاطر النظامية.	٥٧
					تتأثر قرارات المستثمرين بالمعلومات الصناعية التي تتعلق بصناعة ما مثل خطر المنافسين سواء الحاليين أو المحتملين وخطر المنتجات البديلة.	٥٨
					الإفصاح عن المعلومات المستقبلية مثل توقعات الإدارة حول الإيرادات وريح السهم والعائد على الاستثمار لمدة معينة.	٥٩
					يعد معدل العائد المتوقع على حقوق المساهمين من أهم نسب أو مؤشرات ربحية المنشأة لأنه يوضح كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المنشأة وقدرتها على تحقيق الأرباح من تلك الأموال.	٦٠
					تعتبر تبيؤات الإدارة عن ربحية السهم مصدراً هاماً للمعلومات التي يهتم بها المستثمرون.	٦١
					القوانين والمعايير المحاسبية التي تلعب دوراً مؤثراً في تنشيط سوق الأوراق المالية.	٦٢
					تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات.	٦٣
					التوسع بالإفصاح عن المعلومات لاسيما البيئية والاجتماعية بجانب المعلومات الاقتصادية لتقييم أداء المنشآت.	٦٤
					توفير معلومات مختصرة ومركزة عن النشاط المتكامل للمنشأة.	٦٥
					الظروف الاقتصادية والسياسية لها دور كبير في التأثير على أداء أسواق الأوراق المالية سواء المتقدمة منها أو الناشئة	٦٦

ملحق (٣)  
إستمارة الاستقصاء  
ب- (المستثمرين)



جامعة المنصورة  
كلية التجارة  
قسم المحاسبة

**تحية طيبة وبعد،،،**

تشكل هذه الاستمارة جزءاً من رسالة تعدها الباحثة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان: ( مدخل محاسبي للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار).  
الاستثمار).

وتتطلب الدراسة معرفة مدى أهمية معلومات الاستدامة المفصح عنها في تقارير الاستدامة في ترشيد قرارات الاستثمار من خلال النموذج المقترح لتقارير الاستدامة للمنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

وتحاول الباحثة من خلال هذه الاستمارة استطلاع وجهة نظر سيادتكم في هذا المجال وبما يثري البحث العملي، لذا ترحو الباحثة من سيادتكم التكرم باستيفاء بيانات هذه الاستمارة بكل دقة ووضوح، حيث يمثل ذلك جزء من متطلبات تحقيق هدف البحث، وتشكر الباحثة صدق تعاونكم من أجل إثراء البحث العلمي.

وتود الباحثة أن تشير إلى أن ما سيتم الحصول عليه من بيانات ستدعم أغراض البحث العلمي، ومعاملة كل البيانات التي ستحصل عليها من سيادتكم بالسرية التامة.

وتفضلوا سيادتكم قبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة  
آفاق ذنون إبراهيم

## تعريف ببعض المصطلحات

**التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

**الاستدامة في نطاق منشآت الأعمال:** هي سعي المنشأة إلى تحقيقها لأهدافها وغاياتها من خلال قدرتها على تلبية حاجات ورغبات المستهلكين وأصحاب المصالح الحاليين والمحتملين، ومدى إمكانيتها في تحقيق الدمج بين العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في عملياتها، فضلاً عن تحقيقها للأرباح والنمو واستخدامها للموارد الطبيعية والبشرية والمادية بالقدر العقلاني ومن دون الإضرار بحق الأجيال القادمة في الاستفادة من هذه الثروات.

**تقارير الاستدامة:** عرض هيكلي منظم للأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنشأة، وبما يوفر لأصحاب المصالح صورة شفافة عن كيفية تأثير الأمور غير المالية على النواحي المالية، وبما يساعد على تعظيم قيمة المنشأة في الأجل الطويل.

**الآثار الجوهرية:** هي تلك الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الهامة التي تراها المنشأة ذات تأثير جوهري على تقييمات أصحاب المصالح ومنهم المستثمرون في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، وتقوم المنشأة بتحديد هذه الآثار والإفصاح عنها بعد إجراء تحليل نوعي وتقييم كمي لأنشطتها.

## القسم الأول: معلومات عامة

١- المؤهل

ما قبل البكالوريوس  بكالوريوس

ماجستير  دكتوراه

٢- عدد سنوات الخبرة

أقل من ٥ سنوات  من ٥ إلى ١٠ سنوات

من ١١ إلى ٢٠ سنة  أكثر من ٢٠ سنة

## القسم الثاني : مؤشرات الإفصاح عن تقارير الاستدامة

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تمثل مؤشرات لتقارير الاستدامة. الرجاء قراءة هذه

العبارات جيداً ثم وضع علامة (✓) أمام كل عبارة أسفل الاختيار الذي يعبر عن درجة موافقتك.

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة	
					١ يتيح الإفصاح عن الرؤية والاستراتيجية نظرة عامة عن الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها على المدى الطويل.	
					٢ الإفصاح عن الخصائص التنظيمية للمنشأة مثل أسم المنشأة والمنتجات والخدمات الأساسية التي تقدمها وعدد الدول التي تعمل فيها المنشأة وطبيعة الملكية والشكل القانوني للمنشأة.	
					٣ الإفصاح عن الآثار الجوهرية للأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنشأة.	
					٤ يسهم إشراك أصحاب المصالح في زيادة فهم احتياجاتهم وتوقعاتهم.	
					٥ الإفصاح عن مدى توافق المعلومات الواردة في التقرير لمبادئ المبادرة العالمية لإعداد التقارير.	
					٦ يتيح الإفصاح عن الحوكمة في خلق ميزة تنافسية مستدامة للمنشأة.	
					٧ الإفصاح عن مدى تطبيق المعايير القانونية في كافة عمليات المنشأة.	
					٨ الإفصاح عن مدى الالتزام بالمعايير الأخلاقية في كافة عمليات المنشأة.	

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة	
					مؤشرات الأداء	
					مؤشرات الأداء الاقتصادي	
					الإفصاح عن القيم الاقتصادية المباشرة الناتجة عن نشاط المنشأة من ربح أو خسارة ونسب التوزيعات لحملة الأسهم.	٩
					الإفصاح عن النتائج المالية لنشاط المنشأة في المشاريع الصديقة للبيئة.	١٠
					الإفصاح عن معدلات ومستويات الأجور مقارنة بالحد الأدنى للأجور على المستوى المحلي.	١١
					الإفصاح عن إجراءات التوظيف المحلي ونسبة موظفي الإدارة العليا الذين تم توظيفهم من المجتمع المحلي في وظائف العمليات الهامة للمنشأة.	١٢
					الإفصاح عن تطوير استثمارات البنية التحتية لتحقيق المنفعة العامة.	١٣
					توضيح الآثار الاقتصادية غير المباشرة يساعد في تقييم مدى أهمية تلك الآثار.	١٤
					الإفصاح عن نسبة الإنفاق على الموردين المحليين في مختلف أماكن التشغيل.	١٥
					الإفصاح عن القيمة المحققة لحملة الأسهم باعتباره مؤشراً على مدى نجاح المنشأة في إدارة الموارد المتاحة لها.	١٦
					مؤشرات الأداء البيئي	
					الإفصاح عن المواد الأولية المستخدمة من حيث الوزن أو الحجم.	١٧
					الإفصاح عن نسبة المواد المستخدمة التي يجري إعادة تدويرها في صورة مواد أولية.	١٨
					الإفصاح عن الطاقة التي تم توفيرها نتيجة للتطورات التي طرأت على الكفاءة ووسائل التشغيل.	١٩
					الإفصاح عن المبادرات الرامية إلى توفير الطاقة بفعالية للمنتجات القائمة على طاقة متجددة وتخفيض متطلبات الطاقة نتيجة لهذه المبادرات.	٢٠
					الإفصاح عن كمية المياه المستهلكة و مبادرات العمل على ترشيد استهلاكها.	٢١
					الإفصاح عن نسبة وإجمالي حجم المياه التي يتم إعادة تدويرها واستخدامها.	٢٢

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة	
					الإفصاح عن موقع ومساحة الأراضي المستخدمة من قبل المنشأة التي تتمتع بتنوع بيولوجي مرتفع.	٢٣
					وصف الآثار الهامة للأنشطة والمنتجات والخدمات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.	٢٤
					الإفصاح عن آثار الاستراتيجيات والإجراءات الحالية والخطط المستقبلية على التنوع البيولوجي.	٢٥
					الإفصاح عن حجم الإنبعاثات المباشرة وغير المباشرة لغازات الاحتباس الحراري.	٢٦
					الإفصاح عن المبادرات الرامية للتقليل من غازات الاحتباس الحراري وما تم تنفيذه منها.	٢٧
					الإفصاح عن إجمالي حجم المخلفات من حيث أنواعها وطرق التخلص منها.	٢٨
					الإفصاح عن المبادرات الرامية إلى تخفيف حدة الآثار البيئية الناتجة عن المنتجات وتحديد مدى تحقق ذلك.	٢٩
					الإفصاح عن الآثار البيئية المهمة لنقل المنتجات والمواد المستخدمة في العمليات التي تقوم بها المنشأة.	٣٠
					الإفصاح عن نسبة الموردين الجدد الذين يتم فحصهم وفرزهم باستخدام معايير بيئية.	٣١
					التقرير عن الآثار السلبية الفعلية والمحتملة البيئية المحددة في سلسلة التوريد.	٣٢
					الإفصاح عن إجمالي عدد الشكاوى حول الآثار البيئية المقدمة من خلال آليات النظم الرسمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.	٣٣
					مؤشرات الأداء الاجتماعي	
					الإفصاح عن إجمالي عدد الموظفين ونسبة التعيينات الجديدة حسب الفئة العمرية والجنس.	٣٤
					الإفصاح عن نسبة إجمالي الموظفين المشتركين في اللجان الرسمية لإدارة صحة وسلامة العمال.	٣٥
					الإفصاح عن معدل ساعات التدريب في كل عام لكل موظف وفقاً لطبيعة عمله ونوع الجنس.	٣٦
					الإفصاح عن نسبة الراتب الأساسي للرجال والنساء حسب الفئة الوظيفية وحسب المواقع الأساسية للعمل.	٣٧
					الإفصاح عن نسبة الموردين الجدد الذين تم فرزهم ومراجعتهم باستخدام معايير ممارسة العمالة لمنظمة العمل الدولية.	٣٨

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة	
					الإفصاح عن نسبة وإجمالي عدد الاتفاقيات الاستثمارية التي تشمل البنود الخاصة بحقوق الإنسان أو تلك التي تتناول تصنيف حقوق الإنسان.	٣٩
					الإفصاح عن العمليات والإجراءات المتخذة للحد والقضاء على عمالة الأطفال والمخاطر المحيطة بها.	٤٠
					الإفصاح عن إجمالي عدد العمليات التي خضعت لبنود حقوق الإنسان وتقييم أثارها.	٤١
					النسبة المئوية للعمليات التي لديها تعامل مع المجتمع المحلي، وتقييم أثارها، والبرامج التنموية لها.	٤٢
					الإفصاح عن التواصل والتدريب على السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد.	٤٣
					الإفصاح عن القيمة المالية للغرامات وعدد العقوبات غير المالية نتيجة عدم التوافق مع اللوائح والقوانين.	٤٤
					الإفصاح عن الآثار السلبية الفعلية والمحتملة على المجتمع نتيجة الاختيار الخاطئ لعدد من الموردين.	٤٥
					الإفصاح عن إجمالي عدد حالات عدم الامتثال للوائح والقوانين الطوعية بشأن صحة وسلامة الآثار المترتبة على المنتجات والخدمات خلال دورة حياتها.	٤٦
					طبيعة معلومات المنتجات والخدمات التي تتطلبها إجراءات المنشأة ووضع العلامات والبطاقات التعريفية التي ينبغي الإفصاح عنها.	٤٧
					الإفصاح عن نتائج الدراسات الاستقصائية التي تقيس مدى رضا العميل.	٤٨

### القسم الثالث : مؤشرات ترشيد قرار الاستثمار

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تمثل مؤشرات لترشيد قرار الاستثمار. الرجاء قراءة هذه العبارات جيداً ثم وضع علامة (✓) أمام كل عبارة أسفل الاختيار الذي يعبر عن درجة موافقتك.

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة	
					درجة الثقة في التقارير المالية تعدل من توقعات المستثمرين حول عوائد الأوراق المالية.	٤٩
					الكفاءة المرتفعة للمحللين الماليين بما يقدمونه من مشورة وكتابة تقارير تحليلية عن الأرباح المتوقعة.	٥٠

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة	
					انخفاض الشائعات توصل إلى نسبة تأكيد معلومات متساوية للمستثمرين.	٥١
					تسرب المعلومات للمستثمرين.	٥٢
					الإفصاح عن المعلومات في وقت ملائم للمستثمر.	٥٣
					عدم إخفاء أي معلومات مالية وغير مالية والإفصاح عنها بصدق وموثوقية.	٥٤
					إمكانية تحليل العائد والمخاطرة من المعلومات المفصح عنها.	٥٥
					الإفصاح عن معلومات ذات قيمة تنبؤية.	٥٦
					تفيد معلومات القيمة المضافة للمستثمرين في تقدير المخاطر النظامية.	٥٧
					تتأثر قرارات المستثمرين بالمعلومات الصناعية التي تتعلق بصناعة ما مثل خطر المنافسين سواء الحاليين أو المحتملين وخطر المنتجات البديلة.	٥٨
					الإفصاح عن المعلومات المستقبلية مثل توقعات الإدارة حول الإيرادات وريح السهم والعائد على الاستثمار لمدة معينة.	٥٩
					يعد معدل العائد المتوقع على حقوق المساهمين من أهم نسب أو مؤشرات ربحية المنشأة لأنه يوضح كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المنشأة وقدرتها على تحقيق الأرباح من تلك الأموال.	٦٠
					تعتبر تبيؤات الإدارة عن ربحية السهم مصدراً هاماً للمعلومات التي يهتم بها المستثمرون.	٦١
					القوانين والمعايير المحاسبية التي تلعب دوراً مؤثراً في تنشيط سوق الأوراق المالية.	٦٢
					تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات.	٦٣
					التوسع بالإفصاح عن المعلومات لاسيما البيئية والاجتماعية بجانب المعلومات الاقتصادية لتقييم أداء المنشآت.	٦٤
					توفير معلومات مختصرة ومركزة عن النشاط المتكامل للمنشأة.	٦٥
					الظروف الاقتصادية والسياسية لها دور كبير في التأثير على أداء أسواق الأوراق المالية سواء المتقدمة منها أو الناشئة	٦٦

#### الملحق (٤)

#### قائمة بأسماء المحكمين

جامعة المنصورة	أ. د. كمال عبد السلام حسن
جامعة المنصورة	أ. م. عصام عبد المنعم إسماعيل
جامعة المنصورة	أ. د. عبد الحميد المغربي
جامعة المنصورة	أ. د. مكرم عبد المسيح باسيلي
جامعة تكريت	أ. م. صدام محمد محمود
جامعة تكريت	أ. م. علي إبراهيم حسين

#### الملحق (٥)

#### نتائج التحليل الاحصائي وفق برنامج (SPSS Ver.22)

#### ألفا كرونباخ

#### الإفصاح عن تقارير الاستدامة

##### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.949	48

#### الإفصاحات العامة

##### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.678	8

#### الإفصاحات المعيارية

##### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.944	40

#### الاداء الاقتصادي

##### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.794	8

#### الاداء البيئي

##### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.898	17

## الأداء الاجتماعي

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.863	15

## ترشيد قرار الاستثمار

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.846	18

## لمعدوا التقارير

## التكرارات

### المؤهل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid البكالوريوس ما قبل	8	11.3	11.3	11.3
بكالوريوس	60	84.5	84.5	95.8
ماجستير	3	4.2	4.2	100.0
Total	71	100.0	100.0	

### خبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid سنوات خمس من اقل	8	11.3	11.3	11.3
سنوات عشر ل خمسة من	48	67.6	67.6	78.9
سنة 20 الي 11 من	14	19.7	19.7	98.6
سنة 20 من اكثر	1	1.4	1.4	100.0
Total	71	100.0	100.0	

التكرارات

المؤهل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid البكالوريوس ماقبل	1	1.6	1.6	1.6
بكالوريوس	46	73.0	73.0	74.6
ماجستير	14	22.2	22.2	96.8
دكتوراه	2	3.2	3.2	100.0
Total	63	100.0	100.0	

خبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid سنوات خمس من اقل	6	9.5	9.5	9.5
سنوات عشر ل خمسة من	23	36.5	36.5	46.0
سنة 20 الي 11 من	26	41.3	41.3	87.3
سنة 20 من اكثر	8	12.7	12.7	100.0
Total	63	100.0	100.0	

لمعدوا التقارير والمستثمرين

التكرارات

المؤهل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid البكالوريوس ماقبل	9	6.7	6.7	6.7
بكالوريوس	106	79.1	79.1	85.8
ماجستير	17	12.7	12.7	98.5
دكتوراه	2	1.5	1.5	100.0
Total	134	100.0	100.0	

خبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid سنوات خمس من اقل	14	10.4	10.4	10.4
سنوات عشر ل خمسة من	71	53.0	53.0	63.4
سنه 20 الي 11 من	40	29.9	29.9	93.3
سنه 20 من اكثر	9	6.7	6.7	100.0
Total	134	100.0	100.0	

لمعدوا التقارير

الوسط الحسابي والانحراف المعياري

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تقارير الاستدامة	71	3.71	5.00	4.3407	.30316
عام	71	3.63	5.00	4.4155	.29864
معياري	71	3.65	5.00	4.3257	.31225
اقتصادي	71	3.38	5.00	4.3257	.35887
بيئي	71	3.47	5.00	4.3347	.33829
اجتماعي	71	3.80	5.00	4.3155	.31471
ترشيد	71	3.53	4.74	4.1416	.28781
Valid N (listwise)	71				

للمستثمرين

الوسط الحسابي والانحراف المعياري

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تقارير الاستدامة	63	3.56	5.00	4.3300	.28870
عام	63	3.88	5.00	4.4008	.28939
معياري	63	3.48	5.00	4.3159	.30135
اقتصادي	63	3.75	5.00	4.4226	.33483
بيئي	63	3.41	5.00	4.2848	.32840
اجتماعي	63	3.13	5.00	4.2942	.33476
ترشيد قرار الاستثمار	63	3.83	5.00	4.3748	.27507
Valid N (listwise)	63				

## لمعدوا التقارير والمستثمرين

### الوسط الحسابي والانحراف المعياري

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تقارير الاستدامة	134	3.56	5.00	4.3357	.29539
عام	134	3.63	5.00	4.4086	.29332
معياري	134	3.48	5.00	4.3211	.30606
اقتصادي	134	3.38	5.00	4.3713	.34986
بيئي	134	3.41	5.00	4.3112	.33337
اجتماعي	134	3.13	5.00	4.3055	.32324
ترشيد قرار الاستثمار	134	3.72	5.00	4.3731	.28957
Valid N (listwise)	134				

### نتائج التحليل الإحصائي لمعامل الالتواء للمعد

Statistics								
		افصح	ترشيد	عام	معياري	اقتصاد	بيئي	اجتماعي
N	Valid	71	71	71	71	71	71	71
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Skewness		.361	.197	-.092	.330	-.347	.046	.432
Std. Error of Skewness		.285	.285	.285	.285	.285	.285	.285

### نتائج التحليل الإحصائي لمعامل الالتواء للمستثمر

Statistics								
		افصح	عام	معياري	اقتصاد	بيئي	اجتماعي	ترشيد
N	Valid	63	63	63	63	63	63	63
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Skewness		-.065	.224	-.173	.030	-.169	-.362	.257
Std. Error of Skewness		.302	.302	.302	.302	.302	.302	.302

### نتائج التحليل الإحصائي لمعامل الالتواء للمعد والمستثمر

Statistics								
		افصح	عام	معياري	اقتصادي	بيئي	اجتماعي	ترشيد
N	Valid	134	134	134	134	134	134	134
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Skewness		.177	.050	.108	-.211	-.042	.016	.217
Std. Error of Skewness		.209	.209	.209	.209	.209	.209	.209

## T-Test

### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
افصاح	134	4.3357	.29539	.02552
ترشيد	134	4.3731	.28957	.02501

### One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
افصاح	52.343	133	.000	1.33567	1.2852	1.3861
ترشيد	54.893	133	.000	1.37313	1.3237	1.4226

الارتباط بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير

### Correlations

		تقارير الاستدامة	ترشيد
تقارير الاستدامة	Pearson Correlation	1	.902**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	71	71
ترشيد قرار الاستثمار	Pearson Correlation	.902**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	71	71

\*\* Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الارتباط بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار للمستثمرين

### Correlations

		تقارير الاستدامة	ترشيد
تقارير الاستدامة	Pearson Correlation	1	.775**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	63	63
ترشيد قرار الاستثمار	Pearson Correlation	.775**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	63	63

\*\* Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الارتباط بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير والمستثمرين

### Correlations

		تقارير الاستدامة	اترشيد
تقارير الاستدامة	Pearson Correlation	1	.847**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	134	134
ترشيد قرار الاستثمار	Pearson Correlation	.847**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	134	134

\*\* Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الارتباط بين الإفصاحات العامة والمعيارية وترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير

Correlations

		عام	معياري	ترشيد
عام	Pearson Correlation	1	.838**	.739**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	71	71	71
معياري	Pearson Correlation	.838**	1	.910**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	71	71	71
ترشيد قرار الاستثمار	Pearson Correlation	.739**	.910**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	71	71	71

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الارتباط بين الإفصاحات العامة والمعيارية وترشيد قرار الاستثمار للمستثمرين

Correlations

		عام	معياري	ترشيد
عام	Pearson Correlation	1	.741**	.711**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	63	63	63
معياري	Pearson Correlation	.741**	1	.754**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	63	63	63
ترشيد قرار الاستثمار	Pearson Correlation	.711**	.754**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	63	63	63

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الارتباط بين الإفصاحات العامة والمعيارية وترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير والمستثمرين

Correlations

		عام	معياري	اترشيد
عام	Pearson Correlation	1	.795**	.726**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	134	134	134
معياري	Pearson Correlation	.795**	1	.841**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	134	134	134
ترشيد قرار الاستثمار	Pearson Correlation	.726**	.841**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	134	134	134

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الارتباط بين الإفصاحات العامة والمعيارية وترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير

Correlations

		عام	معياري	ترشيد
عام	Pearson Correlation	1	.838**	.739**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	71	71	71
معياري	Pearson Correlation	.838**	1	.910**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	71	71	71
ترشيد قرار الاستثمار	Pearson Correlation	.739**	.910**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	71	71	71

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الارتباط بين الإفصاحات العامة والمعيارية وترشيد قرار الاستثمار للمستثمرين

Correlations

		عام	معياري	ترشيد
عام	Pearson Correlation	1	.741**	.711**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	63	63	63
معياري	Pearson Correlation	.741**	1	.754**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	63	63	63
ترشيد قرار الاستثمار	Pearson Correlation	.711**	.754**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	63	63	63

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الارتباط بين الإفصاحات العامة والمعيارية وترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير والمستثمرين

Correlations

		اقتصادي	بيئي	اجتماعي	اترشيد
اقتصادي	Pearson Correlation	1	.640**	.676**	.718**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	134	134	134	134
بيئي	Pearson Correlation	.640**	1	.869**	.815**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	134	134	134	134
اجتماعي	Pearson Correlation	.676**	.869**	1	.757**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	134	134	134	134
ترشيد قرار الاستثمار	Pearson Correlation	.718**	.815**	.757**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	134	134	134	134

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.902 <sup>a</sup>	.814	.811	.12509

a. Predictors: (Constant), تقارير الاستدامة

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.719	1	4.719	301.535	.000 <sup>b</sup>
	Residual	1.080	69	.016		
	Total	5.798	70			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), تقارير الاستدامة

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.424	.215		1.976	.052
	تقارير الاستدامة	.856	.049	.902	17.365	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار للمستثمرين

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.775 <sup>a</sup>	.600	.594	.17529

a. Predictors: (Constant), تقارير الاستدامة

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.817	1	2.817	91.678	.000 <sup>b</sup>
	Residual	1.874	61	.031		
	Total	4.691	62			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), تقارير الاستدامة

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.178	.335		3.520	.001
	تقارير الاستدامة	.738	.077	.775	9.575	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

تأثير تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير والمستثمرين

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.847 <sup>a</sup>	.717	.714	.14660

a. Predictors: (Constant), تقارير الاستدامة

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.172	1	7.172	333.728	.000 <sup>b</sup>
	Residual	2.837	132	.021		
	Total	10.009	133			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), تقارير الاستدامة

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.734	.187		3.927	.000
	تقارير الاستدامة	.786	.043	.847	18.268	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

تأثير الإفصاحات العامة في ترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.739 <sup>a</sup>	.547	.540	.19519

a. Predictors: (Constant), عام

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.169	1	3.169	83.187	.000 <sup>b</sup>
	Residual	2.629	69	.038		
	Total	5.798	70			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), عام

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.995	.346		2.879	.005
	عام	.713	.078	.739	9.121	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

تأثير الإفصاحات العامة في ترشيد قرار الاستثمار للمستثمرين

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.711 <sup>a</sup>	.506	.497	.19501

a. Predictors: (Constant), عام

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.371	1	2.371	62.357	.000 <sup>b</sup>
	Residual	2.320	61	.038		
	Total	4.691	62			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), عام

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.401	.377		3.711	.000
	عام	.676	.086	.711	7.897	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

تأثير الإفصاحات العامة في ترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير والمستثمرين

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.726 <sup>a</sup>	.527	.524	.18932

a. Predictors: (Constant), عام

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.278	1	5.278	147.243	.000 <sup>b</sup>
	Residual	4.731	132	.036		
	Total	10.009	133			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), عام

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.149	.247		4.646	.000
	عام	.679	.056	.726	12.134	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

تأثير الإفصاحات المعيارية في ترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.910 <sup>a</sup>	.827	.825	.12046

a. Predictors: (Constant), معياري

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.797	1	4.797	330.591	.000 <sup>b</sup>
	Residual	1.001	69	.015		
	Total	5.798	70			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), معياري

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.515	.200		2.576	.012
	معياري	.838	.046	.910	18.182	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

تأثير الإفصاحات المعيارية في ترشيد قرار الاستثمار للمستثمرين

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.754 <sup>a</sup>	.569	.562	.18207

a. Predictors: (Constant), معياري

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.669	1	2.669	80.520	.000 <sup>b</sup>
	Residual	2.022	61	.033		
	Total	4.691	62			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), معياري

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.403	.332		4.227	.000
	معياري	.689	.077	.754	8.973	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

تأثير الإفصاحات المعيارية في ترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير والمستثمرين

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.841 <sup>a</sup>	.708	.705	.14890

a. Predictors: (Constant), معياري

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.082	1	7.082	319.460	.000 <sup>b</sup>
	Residual	2.926	132	.022		
	Total	10.009	133			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), معياري

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.885	.183		4.843	.000
	معياري	.754	.042	.841	17.873	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

تأثير الإفصاحات العامة والمعيارية في ترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.911 <sup>a</sup>	.829	.824	.12070

a. Predictors: (Constant), عام معياري

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.808	2	2.404	165.007	.000 <sup>b</sup>
	Residual	.991	68	.015		
	Total	5.798	70			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), عام معياري

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.587	.217		2.700	.009
	عام	-.076	.089	-.078	-.853	.397
	معياري	.899	.085	.975	10.604	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

تأثير الإفصاحات العامة والمعيارية في ترشيد قرار الاستثمار للمستثمرين

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.787 <sup>a</sup>	.620	.607	.17234

a. Predictors: (Constant), عام معياري

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.909	2	1.455	48.971	.000 <sup>b</sup>
	Residual	1.782	60	.030		
	Total	4.691	62			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), عام معياري

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.978	.348		2.809	.007
	عام	.320	.113	.337	2.842	.006
	معياري	.460	.108	.504	4.255	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

تأثير الإفصاحات العامة والمعيارية في ترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير والمستثمرين

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.847 <sup>a</sup>	.717	.712	.14713

a. Predictors: (Constant), عام معياري

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.173	2	3.587	165.684	.000 <sup>b</sup>
	Residual	2.836	131	.022		
	Total	10.009	133			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), عام, معياري

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.721	.198		3.650	.000
	معياري	.642	.069	.717	9.358	.000
	عام	.147	.072	.157	2.047	.043

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

تأثير الأداء الاقتصادي في ترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.828 <sup>a</sup>	.686	.682	.16239

a. Predictors: (Constant), اقتصادي

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.979	1	3.979	150.874	.000 <sup>b</sup>
	Residual	1.820	69	.026		
	Total	5.798	70			

a. Dependent Variable: ترشيد

b. Predictors: (Constant), اقتصادي

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.268	.235		5.401	.000
	اقتصاد	.664	.054	.828	12.283	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

تأثير الأداء الاقتصادي في ترشيد قرار الاستثمار للمستثمرين

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.586 <sup>a</sup>	.344	.333	.22465

a. Predictors: (Constant), اقتصادي

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.613	1	1.613	31.950	.000 <sup>b</sup>
	Residual	3.079	61	.050		
	Total	4.691	62			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), اقتصادي

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.245	.378		5.939	.000
	اقتصاد	.482	.085	.586	5.652	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

## تأثير الأداء الاقتصادي في ترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير والمستثمرين

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.718 <sup>a</sup>	.516	.512	.19155

a. Predictors: (Constant), اقتصادي

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.166	1	5.166	140.780	.000 <sup>b</sup>
	Residual	4.843	132	.037		
	Total	10.009	133			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), اقتصادي

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.681	.208		8.073	.000
	اقتصادي	.563	.047	.718	11.865	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

## تأثير الأداء البيئي في ترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.863 <sup>a</sup>	.744	.741	.14659

a. Predictors: (Constant), بيئي

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.316	1	4.316	200.835	.000 <sup>b</sup>
	Residual	1.483	69	.021		
	Total	5.798	70			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), بيئي

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.960	.225		4.264	.000
	بيئي	.734	.052	.863	14.172	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

## تأثير الأداء البيئي في ترشيد قرار الاستثمار للمستثمرين

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.761 <sup>a</sup>	.579	.572	.17986

a. Predictors: (Constant), بيئي

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.718	1	2.718	84.012	.000 <sup>b</sup>
	Residual	1.973	61	.032		
	Total	4.691	62			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), بيئي

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.643	.299		5.497	.000
	بيئي	.638	.070	.761	9.166	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

## تأثير الأداء البيئي في ترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير والمستثمرين

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.815 <sup>a</sup>	.664	.662	.15954

a. Predictors: (Constant), بيئي

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.649	1	6.649	261.216	.000 <sup>b</sup>
	Residual	3.360	132	.025		
	Total	10.009	133			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), بيئي

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.251	.179		6.974	.000
	بيئي	.276	.017	.815	16.162	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

## تأثير الأداء الاجتماعي في ترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.852 <sup>a</sup>	.725	.722	.15188

a. Predictors: (Constant), اجتماعي

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.207	1	4.207	182.359	.000 <sup>b</sup>
	Residual	1.592	69	.023		
	Total	5.798	70			

a. Dependent Variable: : ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), اجتماعي

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.780	.250		3.125	.003
	اجتماعي	.779	.058	.852	13.504	.000

a. Dependent Variable: : ترشيد قرار الاستثمار

## تأثير الأداء الاجتماعي في ترشيد قرار الاستثمار للمستثمرين

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.652 <sup>a</sup>	.425	.415	.21033

a. Predictors: (Constant), اجتماعي

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.993	1	1.993	45.040	.000 <sup>b</sup>
	Residual	2.699	61	.044		
	Total	4.691	62			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), اجتماعي

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.075	.344		6.038	.000
	اجتماعي	.536	.080	.652	6.711	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

## تأثير الأداء الاجتماعي في ترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير والمستثمرين

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.757 <sup>a</sup>	.572	.569	.18004

a. Predictors: (Constant), اجتماعي

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.730	1	5.730	176.764	.000 <sup>b</sup>
	Residual	4.279	132	.032		
	Total	10.009	133			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), اجتماعي

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.378	.209		6.609	.000
	اجتماعي	.642	.048	.757	13.295	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

تأثير الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي في ترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.917 <sup>a</sup>	.841	.834	.11732

a. Predictors: (Constant), بيئي, اقتصادي, اجتماعي

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.876	3	1.625	118.090	.000 <sup>b</sup>
	Residual	.922	67	.014		
	Total	5.798	70			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار :

b. Predictors: (Constant), بيئي, اقتصادي, اجتماعي

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.491	.198		2.485	.015
	اقتصادي	.307	.059	.383	5.210	.000
	بيئي	.288	.096	.338	2.983	.004
	اجتماعي	.249	.102	.272	2.439	.017

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار :

تأثير الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي في ترشيد قرار الاستثمار للمستثمرين

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.787 <sup>a</sup>	.619	.599	.17413

a. Predictors: (Constant), بيئي, اقتصادي, اجتماعي

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.902	3	.967	31.906	.000 <sup>b</sup>
	Residual	1.789	59	.030		
	Total	4.691	62			

a. Dependent Variable: ترشيد

b. Predictors: (Constant), بيئي, اقتصادي, اجتماعي

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.288	.329		3.914	.000
	اقتصادي	.214	.087	.260	2.458	.017
	بيئي	.602	.126	.719	4.782	.000
	اجتماعي	.102	.134	.124	.763	.009

a. Dependent Variable: ترشيد

تأثير الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي في ترشيد قرار الاستثمار لمعدوا التقارير والمستثمرين

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.854 <sup>a</sup>	.730	.724	.14417

a. Predictors: (Constant), اجتماعي, اقتصادي, بيئي

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.307	3	2.436	117.179	.000 <sup>b</sup>
	Residual	2.702	130	.021		
	Total	10.009	133			

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

b. Predictors: (Constant), اجتماعي, اقتصادي, بيئي

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.854	.179		4.766	.000
	اجتماعي	.033	.082	.039	.404	.007
	اقتصادي	.255	.049	.325	5.203	.000
	بيئي	.194	.032	.573	6.150	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرار الاستثمار

# المخلص باللغة العربية

## ملخص

### مشكلة الدراسة

في ضوء المطالبات الدولية والمجتمعية بمزيد من المعلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي الذي تقوم به المنشأة إلى جانب الأداء الاقتصادي أدى إلى ظهور نوع جديد من التقارير أطلق عليها تقارير الاستدامة (Sustainability Reporting) كنتيجة لتطوير التقارير المالية في ظل بيئة الأعمال الحديثة، أصبح إعداد تقارير الاستدامة إلى جانب المسؤولية الاجتماعية والبيئية قاعدة أساسية لأي منشأة تلتزم الممارسة المسؤولة، وتكمن أهمية هذه التقارير بالنسبة لأصحاب المصالح (Stakeholders) من عملاء الحاليين ومرتبقيين، ومقرضين الحاليين ومرتبقيين، ومستثمرين الحاليين ومرتبقيين، وموردين الحاليين ومرتبقيين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية في إظهار الدور الأساسي الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي عن هذه التقارير وما تحتويه من معلومات محاسبية مالية أو غير مالية في مواجهة احتياجات هؤلاء المستخدمين حتى يتسنى لهم اتخاذ القرارات الرشيدة، فتزداد بذلك قيمتها السوقية وتتعزيز ثقة المساهمين والمستهلكين بها.

ونظراً لاهتمام المستثمرين في الوقت الحالي بالأنشطة البيئية والاجتماعية للمنشأة إلى جانب الأنشطة الاقتصادية لها، عكفت هذه المنشآت على الإفصاح عنها في تقارير الاستدامة، فتُظهر بذلك مدى وعيها بالآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من خلال إنتاجها لمنتجات صديقة للبيئة وتحقيقها للعدالة الاجتماعية فضلاً عن نموها الاقتصادي ولينعكس ذلك كله في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

مما سبق تحاول الباحثة اختبار الأثر المتوقع للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار للمنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

لذا يمكن تحديد المشكلة الرئيسية للدراسة بالتساؤل التالي:

هل أنّ الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة سيرشد من قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية؟.

ويتفرع عن هذه المشكلة الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

١- هل هناك علاقة معنوية بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وقرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية؟.

٢- هل هناك أثر معنوي للإفصاح عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية؟.

## فروض الدراسة

- لغرض الإجابة عن تساؤل مشكلة للدراسة والذي يمثل المشكلة التي تسعى الباحثة إلى إيجاد الحلول المنطقية لها تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:
- ١- لا يوجد تباين معنوي من وجهة نظر الأفراد عينة الدراسة حول الإفصاح عن تقارير الاستدامة.
  - ٢- لا يوجد تباين معنوي من وجهة نظر الأفراد عينة الدراسة حول ترشيد قرار الاستثمار.
  - ٣- لا يوجد ارتباط معنوي بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار.
  - ٤- لا يوجد ارتباط معنوي بين مكونات الإفصاح عن تقارير الاستدامة وترشيد قرار الاستثمار.
  - ٥- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

## أهمية الدراسة

تتبع الأهمية العلمية للدراسة من أهمية القيمة الموضوعية للتنمية المستدامة وأبعادها الرئيسية (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية) ومؤشراتها، فضلاً عن أهمية التقرير والإفصاح عنها بما يساهم في بيان آثار هذه الأبعاد واستدامة المنشأة، في ضوء دعوات المساءلة الموجهة نحو المنشآت بما يخص قضايا الاستدامة، فتحوّلت بذلك نظرة المحاسبين التقليدية للداخل (المحاسبة التقليدية) إلى النظرة للخارج لاسيما مع تنامي اهتمامات أصحاب المصالح بمدى تحمل المنشآت لمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية إلى جانب المسؤولية الاقتصادية، ولينعكس ذلك كله (من خلال تقارير الاستدامة) في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

بينما تتبع الأهمية العملية للدراسة من المكانة التي يحتلها الإفصاح عن تقارير الاستدامة في واقع الممارسة المحاسبية وإلى الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي وحاجة سوق العراق للأوراق المالية إلى تقارير تتميز بالكفاءة والشمول والإفصاح عن الآثار الجوهرية للأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والاستفادة مما تحقّقه تقارير الاستدامة من مزايا.

## هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعريف بكل من:

- ١- مفهوم التنمية المستدامة والمحاسبة عنها.
- ٢- مداخل إعداد تقارير الاستدامة ومعوقات إعدادها ومحددات الإفصاح عنها.
- ٣- مفهوم الإفصاح الاختياري وأهميته في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية .
- ٤- تقديم نموذج للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة واختبار أثره في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية في البيئة العراقية.

## حدود الدراسة

تقتصر الدراسة الحالية على اختبار مدى ملاءمة النموذج المقترح لتقارير الاستدامة لطبيعة المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بما يساهم في ترشيد قرار الاستثمار في المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من حيث الإفصاح دون القياس على وجه التحديد. واكتفت الدراسة بإجراء اختبار ميداني للنموذج المقترح وذلك بسبب عدم إفصاح المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عن تقارير الاستدامة سوى بعض المعلومات البيئية والاجتماعية في التفسيرات مع التقارير المالية.

## النتائج

- 1- يتركز مفهوم استدامة المنشآت في تحقيقها لأهدافها وغاياتها من خلال قدرتها على تلبية حاجات ورغبات المستهلكين وأصحاب المصالح الحاليين والمحتملين، ومدى إمكانية تحقيق الدمج بين العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في عملياتها، فضلاً عن تحقيقها للأرباح والنمو واستخدامها للموارد الطبيعية والبشرية والمادية بالقدر العقلاني ومن دون الإضرار بحق الأجيال القادمة في الاستفادة من هذه الثروات.
- 2- المنشأة التي تمارس ممارسات الاستدامة هي منشأة تتطور مع مرور الوقت من خلال وضعها الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لعملياتها وأدائها في الاعتبار عند إعداد التقارير.
- 3- أن الإفصاح عن الآثار الجوهرية للأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنشأة له تأثير إيجابي في ترشيد قرار الاستثمار، إذا أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بأن هناك تأثير إيجابي بين الآثار الجوهرية لأبعاد الإفصاحات المعيارية (الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي) في ترشيد قرار الاستثمار عند مستوى معنوية (0,01).
- 4- يساعد النموذج أصحاب المصالح وخاصة المستثمرون في المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على تقييم الآثار السلبية والإيجابية نتيجة مزاوله المنشآت لأنشطتها، مما يمكنهم من تقييم مدى وفاء المنشآت بمسؤولياتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية فضلاً عن الاطمئنان على مستقبل المنشأة واستمراريتها.

## التوصيات

- 1- ضرورة إلزام المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالإفصاح عن تقارير الاستدامة لأهميتها في ترشيد قرار الاستثمار.
- 2- ضرورة إهتمام المنشآت العراقية بالإفصاح عن آثار عملياتها بشكل موسع في تقارير الاستدامة مما يؤدي إلى زيادة ثقة المجتمع واحترامه لتلك المنشآت باعتبارها منشآت رائدة وتبين توجهها نحو الالتزام الأخلاقي ومسؤوليتها الاجتماعية باعتبارها جزء من المجتمع.
- 3- على سوق العراق للأوراق المالية أن تطلق مؤشراً مهمته تحديد المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تفصح عن تقارير الاستدامة.

environmental and social performance) in rationalizing the investment decision at significance level (0.01).

4-The model helps the stakeholders and especially the investors in the listed entities in Iraqi stock market in evaluating the negative and positive effects of entities as a result of practicing their activities and this will enable them to evaluate the extent to which the entities fulfill their economic, environmental and social responsibilities as well as the contentment about the entity's future and its going concern or continuity.

### **Recommendations**

1-The necessity to oblige the listed entities in Iraqi stock market to disclose the sustainability reports because of their importance in rationalizing the investment decision.

2-The Iraqi entities should concern about the disclosure of their processes' effect largely in sustainable reports and this will lead to the increasing of society's confidence and respect to these entities as they are leading entities and showing their attitudes towards the moral liability and social reasonability as they are considered a part of society.

3-The Iraqi stock market should launch an indicator and its mission is determining the listed entities in Iraqi stock market which disclose sustainability reports.

## **Objective of the study**

This study aims to define each of:

- 1-Concept of sustainable development and its accounting.
- 2- Approaches of preparing accounting reports and obstacles of their preparation and determinants of their disclosure.
- 3- Concept of voluntary disclosure and its importance in rationalizing the investment decision in Iraqi stock market.
- 4- providing a model for voluntary disclosure about the sustainability reports and testing its impact on rationalizing the investment decision in the stock market in Iraqi environment.

## **Limitations of the study**

The current study is limited to test the suitability of the proposed model for sustainability reports to the nature of the facilities included in the Iraq Stock Exchange, including contributing to the rationalization of the decision to invest in enterprises listed on the Iraq Stock Exchange in terms of disclosure, without measuring precisely. The study merely to conduct a field test of the proposed model, due to lack of disclosure facilities included in the Iraq Stock Exchange on sustainability reports just some of the environmental and social information in the explanations with financial reporting.

## **Results**

- 1-The concept of entities' sustainability is focused on achieving the goals and purposes by their ability to fulfill the needs and desires of current and prospective consumers and stakeholders, and the extent of their capabilities to achieve the integration between economic, environmental and social factor in their processes, as well as achieving the profits and growth and their usage of natural, human and physical resources rationally without compromising the right of future generations to meet their own needs.
- 2-The entity which have sustainability practices is an entity develops over time by putting the environmental, social and economic dimensions of their processes and performance into consideration during the preparation of reports.
- 3-Disclosure of the substantial effects of entity's economic, environmental and social performance has a positive effect in rationalizing the investment decision, as the results of statistical analysis showed that there is a positive effect between the substantial effects of the dimensions of standard disclosures (economic,

### **Hypotheses of the study**

To answer the question of study's problem which represents the problem that the researcher seeks to find the rational solutions for it, the following main hypotheses have been formulated:

- 1- There was no significant variation from the standpoint of individual sample study on the disclosure of sustainability reports.
- 2- There was no significant variation from the standpoint of individual sample study on the rationalization of investment decision.
- 3- There is no significant correlation between the disclosure of sustainability reports and the rationalization of investment decision.
- 4- There is no significant correlation between the disclosure of sustainability reports and the rationalization of investment decision components.
- 5- There is no significant effect of disclosure of accounting for sustainability reports in the rationalization of investment in the stock market decision..

### **Importance of the study**

The scientific importance of the study stems from the importance of subjective value of sustainable development and its main dimension (economic, environmental, social) and its indicators, in addition to the importance of reporting and its disclosure which contribute in showing the effects of these dimensions and the entity's sustainability, in the light of demands for accountability directed towards the entities regarding the sustainability matters, so the traditional viewpoint of accountants has converted from inside (traditional accounting) to viewpoint outside especially with the increasing of stakeholders' concern about to what extent the entities incur their social and environmental responsibilities as well as the economic responsibility, and all of these aspects will be reflected (through sustainability reports) in rationalizing the investment decision in the stock market.

But the practical importance of the study stems from the position held by the disclosure of sustainability reports in the reality of accounting practice and to the economic conditions of the Iraqi economics and the need of Iraqi stock market to reports characterized by efficiency, comprehensiveness and disclosing the substantial effects of economic, environmental and social performance of listed entities in Iraqi stock market and getting benefit of the advantages of sustainability reports.



## Summary

### **Problem of the study**

In the light of international and societal demands for more information about the environmental and social performance provided by the entity as well as the economic performance have led to the emergence of a new type of reports named as sustainability reporting as a result of developing financial reporting in the light of modern business environment, preparation of sustainability reporting, in addition to social and environmental responsibility, became a base for any entity which requires the responsible practice, and the importance of these reports, (regarding the stakeholders of current and prospective customers, current and prospective lenders, current and prospective investors, current and prospective suppliers and others of accounting information users) lies in showing the essential role played by accounting disclosure in these reports and their financial and non-financial accounting information to meet the requirements of these users in order to make rational decisions, so their market value will increase and the confidence of shareholders and consumers will be reinforced in them.

Because of the concern of investors nowadays with the entity's environmental and social activities in addition to its economic activities, these entities are working to disclose them in the sustainability reporting, so the extent of their awareness of economic, environmental and social effects will be shown by their producing of environmental-friendly products and achieving the social justice as well as their economic development and all of these will be reflected in rationalizing the investment decision in the stock market.

From the abovementioned, the researcher attempts to test the expected impact of accounting disclosure of sustainability reports in rationalizing the investment decision of listed entities in Iraqi stock market.

So we can determine the main problem of the study in the following question:

**Does the accounting disclosure of sustainability reports rationalize the decisions of investors in the stock market?**

And from this main problem, we get the following sub-questions:

1-Is there a statistically significant relationship between disclosure of sustainability reports and the decision of investment in the stock market?

2- Is there a statistically significant effect of disclosing sustainability in rationalizing the decision of investment in the stock market?



**Mansoura University**  
**Central library**

<b>College :</b> Commerce	<b>Department :</b> Accounting	<b>Call No :</b>
<b>Author :</b> Affaq Thanoon Ibrahim	<b>Degree :</b> Master Degree (Msc)	<b>Date :</b> / /
<b>Thesis Title</b>		
Model of Accounting for Voluntary Disclosure of Sustainability Reports in the Rationalize of Investment Decision (An Applied Study)		
<p>This study aims to define each of the concept of sustainable development, its accounting and approaches of preparing sustainable reports, obstacles in their preparing and determinants of their disclosure, as well as the concept of voluntary disclosure about the sustainability reports and its importance in rationalizing the investment decision in the stock market, and providing a Suggested model for voluntary disclosure about the sustainability reports and testing its impact on rationalizing the investment decision in the stock market in Iraqi environment. This Suggested model has been tested by using a sample consists of preparers of reports in the listed entities in the Iraqi stock market, investors, financial analysts and investment managers, by inputs of (200) questionnaires and analyzing them by using the statistical analysis program (SPSS V.22). The study concluded many results, the most important one is that the Suggested model shows the importance of disclosing the sustainability reports by providing more comprehensive information about the entities and caring about aspects which the stakeholders care about especially the investors, the aspects which the traditional reports haven't discussed them before. And this Suggested model helps the stakeholders especially the investors in the listed entities in Iraqi stock market to evaluate the positive and negative effects as these entities practice their activities, so they can evaluate to what extent the entities can fulfill their economic, environmental and social responsibilities as well as the contentment about the entity's future and its going concern or continuity</p>		
<b>Keywords :</b> Sustainable development - voluntary disclosure - sustainability reporting - Rationalizing the investment decision.		

General department of libraries - Mansoura university - 60 republic St, - Mansoura - Arab republic of Egypt- Postal Code 35516

URL: <http://mans.edu.eg>

E-MAIL: [mucentralib@mans.edu.eg](mailto:mucentralib@mans.edu.eg)



Mansoura University  
Faculty of Commerce  
Accounting Department

**Model of Accounting for Voluntary Disclosure of  
Sustainability Reports in the Rationalize  
of Investment Decision  
(An Applied Study)**

**Thesis**

**Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of  
Master in Accounting**

**By**

**Affaq Thanoon Ibrahim**

**Supervised By**

**Prof. Dr.**

**Dr.**

**Kamal Abed Elsalam Ali Hasan**

**Essam Abdel Moneim Ismail**

**Professor of Accounting  
Faculty of Commerce  
Mansoura University**

**Associate Professor of Accounting  
Faculty of Commerce  
Mansoura University**

**1437- 2016**